مارثا دوكاس

ازمة الكويت

العلاقات الكويتية العراقية
١٩٦١ - ١٩٦٣

دار النهار للنشر

مـارشا دوكاس

ازمة الكويت

العلاقات الكويتية العراقية
١٩٦١ - ١٩٦٣

دار النهار للنشر



دار النهار للنشر

بيروت ١٩٧٣

المحتويات

الكويت قبل الازمة	٩
الازمة	٢٥
تسوية الازمة	٥٧
الاسباب المحتملة للازمة	٧٠
الملاحق	٧٣
معاهدة ١٨٩٩	٧٣
معاهدة ١٩٦١	٧٥
الهوامش	٧٩
المراجع	٩٥

الكويت قبل الازمة

الكويت هي اكبر (١) امارة على الساحل الغربي للخليج الفارسي (٢) ولقد كانت خلال تاريخها المعاصر (٣) امارة تعنى بالتجارة ، ومحرومة من الموارد المعروفة – حتى المياه العذبة . ومع ذلك ، فان موقعها الجغرافي جعلها مهمة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لعدد من الامبراطوريات والدول الكبرى . ولم يكن من شأن اكتشاف النفط في اراضيها واستغلاله في العقود القريبة الماضية ، الا ان يزيد من قيمة المنطقة . فتعرضت الكويت لخصومات شديدة ونزاعات تاريخية معينة لم تحل ابداً ، بل آلت في النهاية الى ازمة ١٩٦١ .

وقد تأسست مدينة الكويت خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر (٤) ، على ايدي قبيلة عتب المتفرعة عن عشائر العنزة التي كانت قد هاجرت شرقاً من نجد باواسط الجزيرة العربية في اواخر القرن الثامن عشر . وحصلت قبيلة العتب على الحماية والاذن بالاستقرار في المنطقة من عشيرة بني خالد المسيطرة على المنطقة الواقعة بين الحسا الى ضواحي البصرة . اما تاريخ العائلة الحاكمة في الكويت ، فيعود الى اوائل مرحلة الوصول الى المنطقة ، ان لم يكن الى بدايتها . وقد اختير صباح بن الجابر في وقت من الاوقات بين عامي ١٧٥٢ و ١٧٥٨ قاضياً ووليًا على شؤون القبيلة . واختير ابنه عبدالله خلفاً له في عام ١٧٦٢ ، وبقيت الخلافة في ما بعد في العائلة التي تبنت لنفسها لقب « الصباح » .

ويبدو ان الكويتيين الاوائل كانوا نشيطين جداً . فقد اشتهرت الكويت باحواض بناء السفن وباسطولها التجاري الذي كان يصل الى الهند والساحل الشرقي للقارة الافريقية . وخلال موسم صيد اللؤلؤ

كانت حوالي ٨٠٠ سفينة كويتية تجوب المياه القريبة من البحرين . وبما ان احدى طرق القوافل بين البحر الابيض المتوسط والخليج (عن طريق اللاذقية وحلب) كانت تنتهي في الكويت ، اصبحت الامارة مركزاً مهماً للتجارة الآخذة بالاتساع بين اوروبا والشرق الاقصى . وكان البرتغاليون قد دخلوا الخليج في اواخر القرن السابع عشر ، وتبعهم الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون للبحث عن افضل مراكز التبادل التجاري لشركات الهند الشرقية التابعة لهذه البلدان . وخلال القرن الثامن عشر اصبح نشاط ومصالح هذه البلدان في الخليج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاوروبية والصراع من اجل السيطرة على الهند . وحاول حكام الكويت التزام الحياد ، ولكنه عندما استحال عليهم ذلك ايدوا بريطانيا بصورة عامة . ونقل المركز التجاري البريطاني في البصرة الى الكويت بصورة موقتة خلال حصار الخليج والاحتلال بين ١٧٧٥-١٧٧٩ ، ومرة اخرى بين ١٧٩٣-١٧٩٥ اثناء النزاع مع الامبراطورية العثمانية . وكانت الامبراطورية العثمانية مسيطرة على مدينة البصرة التي كانت تحت ادارة «متسلم» او نائب باشا بغداد . ولعل الكويتيين والعثمانيين على السواء لم يكونوا في هذه المرحلة يعتبرون الكويت جزءاً من الامبراطورية العثمانية . فبعد درس هذه القضية درساً وافياً ، يستنتج ابو حكيمة انه :

«ليس هناك اي دليل لاثبات ان الكويت كانت تابعة للبصرة . ويمكن الافتراض ان العلاقات كانت ودية آنذاك بين شيخ الكويت ومتسلم البصرة . فلقد دأب الشيوخ العتبيين اتباع سيادة المودة والصداقة مع القوى الاخرى في المنطقة ، ولكن هذه الصداقة لم تعن قط اعتماداً او خضوعاً» (٥) .

وفي اواخر القرن الثامن عشر كانت سطوة بني خالد قد تضاءلت ، وهكذا، دخلت الكويت القرن التاسع عشر غير مدينة بالولاء لاية قبيلة او دولة(٦) — وخلال هذه الفترة المضطربة التي كان يتصارع فيها الوهابيون والعثمانيون بين وقت وآخر للسيطرة على الجزيرة العربية.

كان الكويتيون يؤجرون سفنهم لكل من يستطيع دفع الاجرة ، ويوفرون الحماية لكل من يطلبها . وهكذا ، وخلال فترات مختلفة ، قدموا المعونات للعثمانيين ولاعدائهم ، وكذلك الى الجانبين المتنازعين على الخلافة السعودية . والحملة التي شنها مدحت باشا بين ١٨٧١-١٨٧٢ كانت تهدف الى اعادة السلطة العثمانية الى منطقة البصرة . وخلال هذه الفترة سعى حاكم الكويت ، او لعله ارغم على اخذ لقب «قائمقام قضاء الكويت» الذي كان العثمانيون يعتبرونه جزءاً من ولاية البصرة . غير ان السيطرة العثمانية على الكويت كانت سيطرة اسمية . ولقد لخص ج . ب . كيللي وضع الكويت بالنسبة الى الامبراطورية العثمانية بانه كان غير واضح المعالم ... فالسلطان العثماني ، او على الاقل ممثله في بغداد اصر على ادعاء السيادة على المشيخة . وبما ان الاتراك كانوا غير قادرين على فرض ادعاءهم بالقوة فان موقف عائلة الصباح تجاههم كان ... تجاهل المزاعم بالسيادة احياناً ، وبنفيها احياناً اخرى ، والتغاضي عنها عندما كان يدهمهم الخطر من اوساط اخرى (٧)

اما الدولة الاجنبية الاخرى في شبه الجزيرة العربية آنذاك كانت بريطانيا العظمى ، التي احتلت مركز الصدارة بين الدول المتاجرة في الخليج آخذة على عاتقها دور الشرطي لمحاولة قمع اعمال القرصنة وتجارة الرقيق . وفي عام ١٨٦١ ، كانت بريطانيا العظمى قد عقدت اتفاقات حماية مع جميع المشيخات باستثناء قطر والكويت وكان الخليج مركز تحويل مهم في المواصلات والتجارة بين الجزء الشرقي من الامبراطورية البريطانية ، وحاجزاً في طريق اية دولة اوروبية لها طموح في الهند . وفي اواخر القرن خرجت دولتان كهذه ، لتشكلا خطراً على النفوذ البريطاني في الخليج . فقد بدأت روسيا اولا ثم المانيا المفاوضات مع الباب العالي للحصول على حق تزود السفن بالفحم في الكويت ، ولاقامة محطة لمشروع سكة حديد الرافدين الذي كان في طور الاقتراح . وبدأت وزارة الخارجية البريطانية المسؤولة عن السياسة وحكومة الهند ، التي كانت موجلة بتعيين الممثلين الدبلوماسيين في

الخليج ، بالبحث عن افضل السبل لمجابهة هذه الاخطار . واخيراً صدرت التعليمات الى المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل ميد في كانون الثاني ١٨٩٩ بالتوجه الى الكويت وكسب ولاء الحاكم لبريطانيا وخول ميد صلاحية عرض مبلغ اقصاه ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني على الحاكم كمكافأة على تعاونه. غير ان الشيخ المبارك الصباح قبل بأقل كثيراً(٨). فقد طلب الحاكم وعداً من بريطانيا بالحماية مقابل التوقيع على الاتفاق . ولكن المقيم البريطاني لم يكن مخولا بقطع وعد كهذا . ويعطي كومار صورة واضحة عما حصل في ما بعد :

« بعد مفاوضات دامت طويلا حلت القضية بطريقة حديثة . فقد وقع المبارك معاهدة رسمية يلزم نفسه فيها بعدم تأجير اراضيه الى اية دولة اخرى دون موافقة بريطانيا . والحق بهذا التعاقد رسالة من الكولونيل ميد الى الشيخ ، يطمئنه فيها على « نوايا حكومته الطيبة » طالما بقي اميناً على تحالفه مع بريطانيا (٩) .

وعلم العثمانيون بهذه الاتفاقية السرية ، بسرعة ، وبدأوا يحشدون القوات في ولاية البصرة ، التي كانت آنذاك تحت حكم حميدي باشا ، المتسلم الذي كان معروفاً بانه يؤيد ضم الكويت ، او وضعها تحت ادارته مباشرة . ورد البريطانيون بارسال سرب بحري الى الكويت وبتكليف السفير البريطاني اوكونور في اسطنبول بابلاغ الباب العالي عن قلق بريطانيا .

ومع ان العثمانيين والبريطانيين توصلوا في النهاية الى اتفاق سري بالابقاء على الاوضاع كما هي في الكويت ، فلم يقروا علناً بوجود الاتفاقية البريطانية ــ الكويتية السرية المعقودة عام ١٨٩١(١٠) وحتى المعاهدة الانغلو-تركية عن الخليج الفارسي المعقودة عام ١٩١٣ ، والتي حددت مناطق السيطرة التركية والبريطانية في شرق الجزيرة العربية والتي اعتبرت الكويت «قضاء ذا حكم ذاتي» تابع للامبراطورية العثمانية (١١) .

وفي نهاية الحرب العالمية الاولى كانت بريطانيا البلد الاوروبي

الوحيد في منطقة ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية . ولكن السلام لم يحل في المنطقة لان الحكام العرب والقبائل عززت غزواتها ومشاحناتها بين بعضها بعض . وفي عام ١٩٢٢ حاول البريطانيون ازالة سبب واحد على الاقل من اسباب النزاع بواسطة معاهدتي المحمرة والعقير اللتين حددتا الحدود المشتركة بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية . واقل ما يقال ان تصرفات الكويت تجاه جيرانها خلال سني الحرب كانت استفزازية ، وكان على بريطانيا ان تمنع العراق والسعودية عن محاولة ضم الكويت (١٢) .وقد ضايق حاكم الكويت بصورة خاصة الحكومة العراقية التي تتكبد خسائر جسيمة في الواردات الجمركية بسبب نشاط المهربين الذين كان حاكم الكويت قد رفض وضع حد لنشاطهم . ويقول لونغريغ ، ان الصحف العراقية وجدت في هذه القضية سبباً آخر للحمل على الكويت ... وكررت المطالبة بالسيادة على الكويت على اساس انها كانت جزءاً من ولاية البصرة (١٣). وفي عام ١٩٣٨، اعلنت وزارة الخارجية العراقية تأييدها لضم الكويت « وتكرر هذا الطلب بصورة متواصلة بجهاز الدولة غير العادي ... اي محطة الاذاعة الشخصية والخاصة التي كانت للملك غازي »(١٤) . ومع ان بريطانيا تمكنت من منع العراق من العمل لتحقيق مطلب الضم ، فالعراقيون ، مثل العثمانيين من قبلهم ، لم يتنازلوا ابداً عن المطالبة بالسيادة على الكويت .

وقد شهدت سني الحرب ايضاً بداية تفجر الثروة النفطية في الكويت(١٥). ففي ١٩١٣ كان البريطانيون قد بدأوا يشكون بان النفط قد يكون كامناً تحت صحراء الكويت ، وكانوا ايضاً قد امنوا حقوقهم في هذا الصدد(١٦) ، ولكن التنقيب لم يبدأ حتى عام ١٩٣٦ ، أي بعد ١٨ شهراً من منح شركة نفط الكويت ، من قبل الحاكم امتيازاً مدته ٧٥ سنة ، بالمناصفة بين شركة النفط الانغلو-فارسية ، وشركة نفط الخليج الاميركية . وكانت شروط منح الامتياز شبيهة لبنود اتفاقات سبق التعاقد عليها في المنطقة : فمقابل حق التنقيب عن النفط

واستخراجه وتصديره ، توافق شركة نفط الكويت على اعطاء الحاكم نصف القيمة المعلنة لكل برميل من النفط الخام يصدر الى الخارج مع ايجارات وضرائب سنوية ثابتة . وتم اكتشاف البترول في عام ١٩٣٨ . غير ان تطوير الآبار توقف خلال الحرب العالمية الثانية ، ولم يبدأ التصدير حتى عام ١٩٤٦ .

ووصل نمو صناعة النفط في الكويت الذروة خلال حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠–١٩٦٥) الذي كان قد خلف ابن عمه الشيخ احمد . وحمل تأميم عمليات شركة الانغلو–فارسية في ايران في عام ١٩٥١ ، شركة نفط الكويت على زيادة الانتاج . واصبحت الكويت خلال عشر سنوات اكبر دولة مصدرة للبترول في الشرق الاوسط(١٧) ، واصبحت بريطانيا تعتمد على الكويت للحصول على ٤٠ بالمائة من صادراتها (١٨) النفطية سنوياً . وخلال الخمسينات بلغت حصة الكويت من احتياطي النفط المثبت في العالم حوالي الخمس(١٩) . وبالاضافة الى المؤونة المؤقتة من النفط ، كانت الحكومة البريطانية تملك ربع اسهم شركة نفط الكويت ، وبالتالي فانها كانت تتلقى حصة كبيرة من الارباح السنوية . وهذا علاوة على تشجيع حاكم الكويت على استثمار ثلث مدخوله السنوي في بريطانيا ، ولا سيما في سندات الحكومة البريطانية .

وفي عام ١٩٦١ ، كانت ثروة الحاكم المجمعة تشكل حوالي ١٦ بالمائة من مجموع السيولة المتوفرة في منطقة الاسترليني (٢٠) . وكان بوسع الحاكم ان يسبب ازمة مالية بمجرد طلب سحب امواله .

واستفاد الاقتصاد البريطاني ايضاً من رغبة الكويت التطور السريع (٢١). وكان الحاكم ، الذي تم اقناعه بتخصيص الثلث الثاني من مدخوله للتطوير ، يريد خلق دولة عصرية . وتم وضع مشروع ضخم ، بحماس ، اكثر منه بالتخطيط السليم لبناء شبكة طرقات عصرية ومطار دولي ومدارس ومستشفيات ومساكن لذوي الدخل المحدود ومعامل تحلية مياه البحر والمباني الحكومية ومركز تجاري حديث وشبكة هاتف .

وبعد التداول مع مستشاره البريطاني منح الحاكم عقود جميع هذه المشاريع تقريباً الى مؤسسات بريطانية دون اجراء مناقصات(٢٢) .

ولم يكن البريطانيون المستفيدين الوحيدين من افتقار الكويت الى الكفاءات . فالوسط التجاري كان دائماً يضم ايرانيين وهنوداً وارمناً. وانضم الى هؤلاء في الخمسينات عدد كبير من العرب الاجانب (غير الكويتيين) ، وهم على استعداد دائم لتلبية رغبات السكان المحليين من مستلزمات العصرية ومظاهرها . وانجذب آخرون نحو الكويت بفعل الرواتب والاجور المرتفعة نسبياً ، للعمل في شركة النفط ومشاريع البناء ، لانه لم تكن هناك كفاءات كويتية كافية لاشغال المناصب. وتم توظيف مزيد من الرعايا العرب من اجل تأسيس وادارة دوائر حكومية جديدة ومشاريع الانعاش . وفي عام ١٩٥٧ كان مثل هؤلاء العرب يشغلون حوالي ثلاثة ارباع المناصب الحكومية وكانوا مركزين بصورة خاصة في وزارة التربية (٢٣) . وكان معظمهم من الفلسطينيين والاردنيين ذوي المشاعر الوطنية العربية . وكان المصريون يشكلون اقل من الربع (٢٤) . وكانت الحوالات التي يرسلها هؤلاء الى الاهل في بلدانهم تزيد عن مائة مليون دولار في السنة . وفي آخر العقد كان الكويتيون قد اصبحوا اقلية في بلدهم(٢٥).

وكان من شأن وجود هذا العدد الهائل من الاجانب ، بالاضافة الى ازدياد فرص السفر والتعليم في الخارج للكويتيين ، التأثير على الآمال السياسية والمادية للكويتيين الاصليين . وفي الخمسينات ، كانت الكويت اولغارشية ، وكان الحاكم ، قبل اتخاذه اي قرار ، يستشير فقط العميل السياسي البريطاني والمجلس الاعلى للمشايخ الذي كان مؤلفاً من افراد عائلة الصباح . وكانت الوظائف الحكومية العليا في ايدي ابناء العائلة الحاكمة الذين نادراً ما كانوا يطلبون المشورة او يمسكون دفتر حسابات . وقد سبب بذخ وتبذير بعض هؤلاء الشيوخ شيئاً من الرفض والاستياء . الا ان الشيخ عبدالله نفسه كان يحظى باحترام كبير لوعيه وكرمه على السواء . وقام بعض الشبان الكويتيين

الذين تلقوا العلم في الخارج بتشكيل اندية اجتماعية لم تكن في الواقع سوى حلقات للبحث السياسي . ولا شك ، ان آخرين من هؤلاء الشبان ، كان يستهويهم هجوم « صوت العرب » على البريطانيين وعلى الشيوخ ، وكانوا يحبذون انضمام الكويت الى الجمهورية العربية المتحدة . ولعله انضم آخرون ايضاً الى خلايا شيوعية قبل ان العراقيين انشأوها . وجرت بعض التظاهرات المؤيدة للجزائر وعبد الناصر في اواخر ١٩٥٦ ، ثم مظاهرات وطنية عربية اخرى في عام ١٩٥٩ ، ولكن الدور الذي لعبه الوطنيون الكويتيون في هذه المظاهرات غير واضح .

وخلال الخمسينات قام البريطانيون بعدة محاولات لتنظيم علاقات الكويت مع العراق(٢٦). وكان العراق قد قبل بحقيقة وجود الكويت ، ولكنه لم يتنازل عن المطالبة بالسيادة عليها ، ولم يعترف بها اعترافاً قانونياً . وهذا فضلا عن ان الحدود ، التي كانت قد رسمت بُعيد الحرب العالمية الاولى ، فانها لم تحدد تحديداً وافياً (٢٧) .

وجرت المفاوضات الاولى في عام ١٩٥٣ ، عندما تم اقتراح مخطط للانماء المشترك تتلقى الكويت بموجبه مائة مليون غالون من مياه الشفة يومياً بالانبوب من شط العرب ، مقابل اعطاء العراق حق استخدام القطاع الكويتي المجاور لام قصر لمدة ٩٩ سنة حيث كان العراق ينوي بناء مرفأ لمساعدة ميناء البصرة(٢٨). وقد فشلت المفاوضات لان العراقيين تجنبوا الموافقة على خطة قد تعني ضمناً التخلي عن طلبهم القديم الذي يعتبر الكويت جزءاً من العراق (٢٩) . وتردد الكويتيون ايضاً لان المشروع كان يقضي ببناء مرفأ منافس على بعد ٦٠ ميلا فقط من مرفئهم . واستؤنفت المفاوضات في عام ١٩٥٦ ، غير ان المشروع جرى تعديله بحيث يحصل العراق فقط على حق ضخ البترول عبر الاراضي الكويتية الى ميناء الاحمدي الكبير . واصر امير الكويت هذه المرة على تسوية الخلافات القائمة على ترسيم الحدود قبل الموافقة على المشروع (٣٠) . ووضعت مسودة المشروع فعلا في عام ١٩٥٧ ،

ولكن حاكم الكويت رفضها لأنه كان قد تم اكتشاف آبار بترول جديدة في منطقة الروضتين الواقعة على بعد اميال قليلة من الحدود الراهنة(٣١) . وفي ربيع عام ١٩٥٨ ، كانت الحكومة العراقية قد قررت القيام بمحاولة جديدة لبحث الموضوع . وفي ١٠ ايار سافر حاكم الكويت الى بغداد لاجراء محادثات مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد . وقد عرض نوري السعيد ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، مع اعطاء ضمانة بالمحافظة على مستوى السيادة الحالية لحاكم الكويت على الامارة ، اذا وافقت الكويت على الانضمام الى الاتحاد العربي الجديد الذي كان مؤلفاً من العراق والاردن(٣٢). ورفض الحاكم حتى هذا العرض ، بالنظر الى وجود مشاعر قوية موالية للجمهورية العربية المتحدة في امارته ، مما كان يحول دون الانضمام الى اي اتحاد مناهض . وهكذا ، بقيت العلاقات بين العراق والكويت سبباً دائماً للتوتر ومصدراً للنزاع في المستقبل .

وكان عجز بريطانيا عن فرض تسوية للقضية من الاعراض الظاهرة بتضاؤل نفوذها في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية . فقد خرجت فلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية والاردن والعراق الواحدة بعد الاخرى من دائرة النفوذ البريطاني . وفي عام ١٩٥٨ ، لم يكن البريطانيون يسيطرون سوى على الساحلين الجنوبي والشرقي لشبه الجزيرة العربية ، ولكن النفط الكامن في باطن هذين الساحلين ، كان جديراً بالدفاع عنهما . وفي عام ١٩٥٧ ، بدأ البريطانيون اعادة تنظيم تخفيض حجم قواتهم المسلحة ، لانه لم يعد بوسع الاقتصاد البريطاني ان يتحمل اعباء قوة عسكرية كبيرة وموزعة في مختلف المناطق . غير ان قيادة الشرق الاوسط لم تتأثر كثيراً من هذه التغييرات، لان البريطانيين كانوا يؤمنون بانه عليهم « ان يكونوا دائماً مستعدين للدفاع عن مستعمرة عدن والمحميات والمناطق الواقعة على الخليج الفارسي» (٣٣) . وهكذا وحتى في عام ١٩٦١ ، كان لا يزال هناك حوالي ثمانية آلاف جندي بريطاني من مختلف القوات للدفاع عن هذه

المناطق (٣٤) . وكانت ترابط في البحرين وعدن وحدات بحرية وجوية وبرية . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك قاعدة مظليين في قبرص ، وفيلق مشاة مدرب على حروب الصحراء في نيروبي ، كينيا ، ووحدة كشافة عمان المشهورة . وكانت هناك ايضاً قواعد في الشارقة والمصيرة ، وكانت البارجة « لوك الفي » تقوم بدوريات في الخليج(٣٥) . وكان البريطانيون واثقين من ان قواتهم هذه قادرة على حماية مصالحهم في الشرق الاوسط .

ومع ان البريطانيين كانوا مطمئنين الى وضعهم ، فلم يكن الامر كذلك بالنسبة للعائلة المالكة في الكويت . فالثورة العراقية عام ١٩٥٨ اثارت الخلافات داخل عائلة الصباح والجدل حول قيمة التحالف مع بريطانيا وحول المستقبل السياسي للكويت . ويبدو ان بعض اعضاء العائلة كانوا ينادون بانضمام الامارة الى الجمهورية العربية المتحدة ، في حين كان آخرون يدعون الى السعي لتأمين الاستقلال الفوري والانضمام الى الجامعة العربية(٣٦). والمعتقد ان الحاكم كان يحبذ الفكرة الثانية . ففي تشرين الاول ١٩٥٨ ، زار الشيخ عبدالله بغداد حيث استقبله اللواء عبد الكريم قاسم شخصياً ، وكان قد اصبح رئيساً للوزارة العراقية (٣٧) . والمرجح ان الدافع الى هذه الزيارة كان الرغبة في التأكد من ردود فعل نظام الحكم الثوري الجديد في العراق ازاء عزم الكويت على الانضمام الى الجامعة العربية . والملاحظات التالية لفالدمارج. غالمان تؤيد التفسير الذي اعطيناه لزيارة حاكم الكويت للعراق :

« ابرزت الصحف نبأ وصول الحاكم في صفحاتها الاولى ... وتبع ذلك اسدال ستار على الانباء . فلم يصدر بلاغ مشترك لـدى مغادرته . وهناك شرح معقول للمعاملة الصامتة التي لقيها . فقد صادف زيارته لبغداد مع الاعلان في القاهرة من قبل امانة الجامعة العربية ان الكويت ستعتبر من الآن وصاعداً عضواً في الجامعة . وكما نعرف الآن ، كان من غير المعقول ان يوافق عبد الكريم قاسم على اعطاء مثل هذه

الصفة للكويت » (٣٨) .

وفي الحقيقة لم يكن يسع حتى البريطانيين ان يوافقوا على عضوية الكويت في الجامعة العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة تسيطر عليها . والواضح انه تم اقناع الحاكم باعادة النظر في فكرة الانضمام الى الجامعة ، او على الاقل ، اعتبار مثل هذه الخطوة سابقة لاوانها .

وليس واضحاً من الذي اقنع الآخر بان السير التدريجي نحو الاستقلال الكامل هو افضل طريقة للكويت(٣٩) . ولكنه ابتداء من ١٩٥٩ ، سارت الكويت في ذلك الاتجاه بمساعدة بريطانيا . وكانت دائرة البريد والمطار قد سلما الى الكويت في عام ١٨٥٦(٤٠) . وتم تشجيع الامارة على الانضمام الى عدة منظمات دولية ، مثل منظمة الصحة العالمية واليونسكو (٤١) . وضرب نقد كويتي مؤلف من الدينار والفلس بنفس قيمة الجنيه الاسترليني للحلول مكان الروبية الهندية التي كانت مستخدمة في المنطقة . واخذ البريطانيون على عاتقهم تدريب قوة الشرطة وجيش صغير وضع تحت امرة احد ابناء شقيق الحاكم ، وكان قد تخرج من كلية ساندهرست. وتنازل المندوب السياسي البريطاني عن سلطاته القضائية على المواطنين غير المسلمين ، بعد ان انجز العالم المصري السنهوري قانون جزاء عصري لدولة الكويت(٤٢) . وفي اواخر الخمسينات ، كانت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية قد طلبتا فتح قنصليتين لهما في الكويت، ولكن الطلب كان قد رفض(٤٣) لان بريطانيا كانت لا تزال تشرف على العلاقات الخارجية للامارة . وفي عام ١٩٦٠ تم ارسال ١١ شاباً كويتياً الى جامعة اوكسفورد لدراسة العلاقات الدولية ، لانه كان متوقعاً ان تحصل الكويت على الاستقلال التام . وبدأ حاكم الكويت اخيراً ، وبنصيحة بريطانيا وبايعاز من عبد الناصر ، بتوزيع بعض ثروات عائلة الصباح على العالم العربي . فتبرع بمبالغ صغيرة الى صناديق اغاثة اللاجئين الفلسطينيين والجزائريين اللاجئين الى المغرب وتونس(٤٤)، وقدمت قروض حكومية صغيرة الى لبنان والاردن (٤٥)، ووافق الحاكم على

المساهمة في رأسمال المنظمة العربية للانماء الاقتصادي والمقترح انشاؤها برعاية الجامعة العربية(٤٦). ولم تمر هذه الخطوات نحو الاستقلال دون ملاحظة في البلدان المجاورة للكويت .

وفي ربيع ١٩٦١ ، سرت شائعات بان الكويت عازمة على الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، ولعله ممكن ان تكون هذه الشائعات قد بثت عن قصد لاختبار ، او حتى لاحداث ، ردود الفعل العربية . وفي اول نيسان بدأ الملك سعود زيارة للكويت استغرقت اسبوعاً من « اجل تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية والاخوة بين البلدين(٤٧). ومن المحتمل ايضاً ان يكون الملك سعود زار الكويت لاقناع الحاكم بعدم الانضمام الى الكومنولث. وفي هذا الوقت لم تكن المملكة السعودية قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع بريطانيا منذ ازمة البريمي عام ١٩٥٣. ورغم انه لم يكن قد مضى وقت طويل على موافقة رئيس الوزراء العراقي على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع بريطانيا لكنه كان متوقعاً منه ان يعارض انضمام الكويت الى الكومنولث . وقد عارض فعلا في خطاب اذيع من راديو بغداد في ٣٠ نيسان . وقد حث عبد الكريم قاسم شيوخ الكويت في الخطاب على «عدم السماح للامبريالية باحداث التفرقة في صفوفهم . ووعد بتأييدهم على الدوام » (٤٨) . ولقد كان هذا اشعاراً كافياً بان مستقبل الكويت قضية تهم العراق مباشرة .

واتخذت عدة خطوات في غضون شهر ايار التالي لاذاعة كل العوائق المحتملة في طريق استقلال الكويت — اثر الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونه للكويت لبحث انضمام الامارة الى الجامعة والمنظمات المتفرعة عنها(٤٩) . وفي ٢٩ ايار كشف رئيس دائرة المطبوعات والاعلام الكويتي النقاب في مؤتمر صحفي ان الكويت ستعلن استقلالها قريباً وتتقدم بطلب للانضمام الى الجامعة العربية والامم المتحدة(٥٠). وبعد يومين ارسل وفد كويتي اقتصادي الى العراق لتسوية عدد من القضايا العالقة . وبالنتيجة وافقت

الكويت على زيادة وارداتها من العراق « وتشجيع استثمار الرساميل الكويتية الخاصة في الجمهورية العراقية» . وكانت الكويت قد اجرت الترميمات اللازمة على الطريق الرئيسية بين مدينة الكويت والحدود العراقية . فوافق العراق على اتمام العمل حتى البصره . غير ان القرار الاكثر اهمية كان الاتفاق على الغاء التأشيرة لرعايا الكويت والعراق وعلى تمكينهم من عبور الحدود ببطاقات الهوية(٥١) . ولعل قصد الكويت من هذه التنازلات كانت لارضاء عبد الكريم قاسم ، مع انه من المحتمل ان يكون عبد الكريم قاسم قد صمم على احياء مطالب العراق القديمة في الامارة فور ان تسمح له بذلك الظروف . فقد ذكرت صحيفة « الفجر الجديد » العراقية التي كان معروفاً انها تعكس آراء عبد الكريم قاسم في مقال افتتاحي ، بعد انتهاء المحادثات الاقتصادية :

« ان العلاقات بين العراق والكويت ، هي اكثر من مجرد ارتباطات اقتصادية وتجارية . ان الحدود التي تفصل العراق عن الكويت تكاد تكون قبالية . وهي ان كانت موجودة ، ففي مخيلات البعض ، وكتركة الاستعمار البغيض ... ان الاستعمار كان يحاول اضعاف الشعوب العربية باقامة حواجز مصطنعة بين هذه الشعوب » . (٥٢)

ودعت الصحيفة الى « القاء مخلفات (حدود) الاستعمار جانباً» .

ومن الواضح ان البريطانيين والكويتيين اعتبروا ذلك انذاراً ، وبالتالي سبقوا موعد اعلان الاستقلال الكامل .

ولم تجر احتفالات في يوم استقلال الكويت . وتم الغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ بهدوء جاوز السرية . ففي صباح ١٩ حزيران ١٩٦١ ، تبادل السير وليام لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي وحاكم الكويت مذكرتين اعترفا فيهما رسمياً ان اتفاقية ١٨٩٩ « لم تعد تتوافق مع سيادة الكويت واستقلالها » (٥٣) . ووعدت حكومة بريطانيا بالدفاع عن الحكومة الكويتية ، اذا طلب منها ذلك. وكان المعنى الضمني لهذه الفقرة ، والبيان الآخر الذي يذكر ان اي من الجانبين يجب ان يمهل الجانب الآخر ثلاث سنوات اذا اراد الغاء

الاتفاقية الجديدة هو ان الكويت لا تزال تحت الحماية البريطانية . والتغيير الحقيقي الوحيد الذي حملته الاتفاقية الجديدة هو ان الكويت ستكون حرة في تسيير علاقاتها الخارجية اذا ارادت ذلك . ولم تذكر المذكرتان ما اذا كان المندوب السياسي البريطاني في الكويت جون ريتشموند سيحتفظ بلقبه ومنصبه (٥٤) مع ان الاحتفاظ يسيء بوضوح الى استقلال الكويت الحقيقي . وثمة نقطة غريبة أخرى في المذكرتين ، وهي انهما لم تعلنا استقلال الكويت فعلا ، بل انهما اشارتا فقط الى ان الحكومة الكويتية « هي المسؤولة الوحيدة عن ادارة شؤون الكويت الداخلية والخارجية » . وفي اليوم الذي تم فيه تبادل المذكرتين ، اعلن ادوارد هيث ، اللورد حامل اختام الملكة ، عن تبادلهما امام البرلمان(٥٥). وفي اليوم التالي نشر النبأ في الصحف البريطانية دون تعليق ، لان هذه الصحف ، مثل معظم الحكومات ، لم تكن تتوقع النبأ .

وجاء رد الفعل الرسمي الاول من الجمهورية العربية المتحدة التي ركزت صحيفتها «الجمهورية» (القاهرة) على الترحيب بالكويت حرة، مستقلة وجزءاً من الوطن العربي الكبير (٥٦) . وفي دمشق ، ابلغ عبد الخالق حسونة الصحف ان الجامعة العربية « ترحب » بعضوية الكويت (٥٧) . وبعد يومين تقدمت الكويت بطلب رسمي للانضمام وذلك بمذكرة ارسلت الى الامين العام المساعد سيد نوفل بواسطة عبد العزيز حسين مدير البيت الكويتي في القاهرة (٥٨). ويبدو انه كان هناك بعض الالتباس حول موعد اجتماع الجامعة للموافقة على انضمام الكويت . فقد اعلنت اذاعة القاهرة ان الجامعة ستلتئم في مطلع تموز لاقرار الطلب الكويتي (٥٩) . ولكن مراسل التايمز اللندنية كتب من القاهرة ان الجامعة « ستدرس » الطلب الكويتي في اجتماعها المقبل المقرر عقده في الدار البيضاء في ايلول (٦٠) . وذكرت صحيفة النيويورك تايمز ان جميع « البلدان العربية الاخرى ارسلت رسائل ودية بمناسبة حصول الكويت على الاستقلال الكامل خلال ايام قليلة من الاعلان (٦١) ما عدا العراق » . وكان حاكم

الكويت قد تلقى برقية غريبة من بغداد في ٢٠ حزيران — فبدلا من تهنئة حاكم الكويت على الاستقلال كان عبد الكريم قاسم يعلن في برقيته ترحيبه بالغاء « اتفاقية ١٨٩٩ المزورة وغير القانونية » (٦٢) التي قال انه عقدها « قائمقام الكويت » (الشيخ مبارك) « دون معرفة السلطات العراقية التي كانت قائمة بصورة شرعية آنذاك » .(٦٣)

ولعل رئيس الوزراء العراقي كان قد فوجيء بمنح الاستقلال للكويت فجائياً . وكان يحتاج الى وقت لدرس كيفية الرد . فالاعتراف باتفاقية ١٩ حزيران عن طريقة تهنئة الحاكم سيعني ضمناً التخلي عن مطالبة العراق بالكويت تخلياً نهائياً في الوقت الذي كان فيه قاسم طوال شهر يفكر بالاتجاه المعاكس . والمرجح انه كان قد بدأ التحضير لحملة لاعادة طرح المطالب العراقية ، ان لم يكن تحقيقها . ولا تزال غامضة العوامل التي حملت قاسم في النهاية على الاقدام على طرح المطالب(٦٤). ولكن من المحتمل انه كان يعتمد على مساندة الاتحاد السوفياتي، وكان السوفياتيون قد ارفقوا رسالة التهنئة الى الحاكم بالشكوك حول الدرجة الحقيقية لاستقلال الكويت . وفي ٢٢ حزيران جاء في تعليق اذيع من راديو موسكو انه « رغم كون الغاء اتفاقية ١٨٩٩ » او اتفاقية « العبودية » ، خطوة نحو الاستقلال ، فان اتفاقية ١٩ حزيران التي حلت مكانها كانت دليلا على ان استقلال الكويت ليس ناجزاً » (٦٥) .

وجاء بعد ثلاثة ايام الدليل على ان التعليق السوفياتي قد رسب في دماغ عبد الكريم قاسم . ففي ٢٥ حزيران ، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافياً خاصاً ، لاعلان ردود فعل العراق الكاملة على احداث ١٩ حزيران ، وامام حشد من الصحافيين المحليين والمراسلين الاجانب ليقول مستنكراً ان « الاتفاقية كانت تدبيراً لوضع حد فوري للاستعمار ولزرعه بوسيلة اخرى اكثر غدراً وخداعاً» (٦٦). وفور انتهاء قاسم من القاء بيانه، اذاع راديو بغداد النص الحرفي للخطاب. ومع ان قاسم تكلم اكثر من ساعة ، فقد افصح عن النقطة الاهم والاكثر دراماتيكية في مستهل الحديث عندما قال :

« اننا لم نقم بثورتنا للحصول على استقلال غير كامل وطالما ان هناك اجزاء من الوطن العربي لا تزال تحت استغلال الاجنبي والمستعمر ، فمعنى ذلك ان الثورة المباركة لم تحقق اهدافها . اننا قادرون على تحصيل حقوقنا . ولكننا دائماً نلجأ الى الوسائل السلمية » (٦٧) .

ولو توقف عبد الكريم قاسم عند هذا الحد ، لكان خطابه اعتبر من قبيل الدعاية . ولكنه استمر في الحديث مؤكداً للصحافيين « ان الوسائل السلمية لا تنفع مع الامبريالية لان الامبريالية هي عدو السلام » (٦٨) . وكانت هذه الجملة نذير ازمة لانها تشكل تهديداً باتخاذ اجراءات عسكرية . وهكذا وبضربة واحدة ، كان عبد الكريم قاسم يتحدى دور بريطانيا كحامية لدول الخليج ، وشرعية الحكومة الكويتية .

الازمة

دامت الأزمة التي اثارها تصريح عبد الكريم قاسم اكثر من سنتين ، غير ان مرحلة التوتر الشديد هذه مرت في غضون شهر من المؤتمر الصحافي الذي عقده الزعيم العراقي . وتألفت هذه المرحلة من عدة فترات طغى بعضها على البعض الآخر . ودامت الفترة الاولى من ٢٦ حزيران الى اول تموز استعدت خلالها بريطانيا الى عرض العضلات في الوقت الذي كانت تدعو فيه دول اخرى الى ايجاد تسوية سلمية للخلاف وتعرب عن مساندتها المعنوية لاستقلال الكويت . بدأت المرحلة الثانية من اول تموز بنزول قوات بريطانية وحشدها حتى ٥ حزيران . والمرحلة الثالثة بدأت في ٥ حزيران إثر شن الجمهورية العربية المتحدة حملة عنيفة مطالبة بانسحاب القوات البريطانية من الكويت وايجاد تسوية عربية للخلاف . وخلال المرحلتين الثانية والثالثة ، جرت أربع مناقشات في مجلس الأمن الدولي عرضت فيها الاطراف المتنازعة مواقفها . وانتهت المرحلة الحادة في ٢٠ تموز بحصول الكويت على عضوية كاملة في جامعة الدول العربية ، ووعد الجامعة بالدفاع عن الامارة . وكان انضمام الكويت دليلاً على ان الدول الاعضاء في الجامعة العربية تقدر رساميل الانماء اكثر من مواقف مناهضة الامبريالية .

المرحلة الاولى

وكان حاكم الكويت اول من رد على تحدي قاسم . فصباح اليوم التالي لخطاب قاسم أي في ٢٦ تموز ، اجتمع الشيخ عبد الله السالم الصباح بالقنصل العام البريطاني الذي قيل انه نصح الشيخ بالتزام الهدوء مع

اتخاذ موقف حازم ، وأكّد له ان بريطانيا مستعدة للتمسك بالتزاماتها بالدفاع عن الامارة عسكرياً، اذا طلب منها ذلك. وعلى اثر هذا الاجتماع مع ريتشموند ، اصدر حاكم الكويت البيان التالي :

« ان الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً . وحكومة الكويت وشعبها مصممان على الدفاع عن استقلال الكويت . والحكومة مقتنعة بان الدول الصديقة والمحبة للسلام ، ولا سيما الدول العربية الشقيقة ستساند الكويت في الحفاظ على الاستقلال (١) » .

وصدر في وقت لاحق نفي للانباء التي شاعت عن ان حاكم الكويت قد أعلن ايضاً حالة الطوارىء واستنفر القوات المسلحة . وفي مساء اليوم نفسه أكّدت وزارة الخارجية البريطانية علناً التطمينات التي اعطاها ريتشموند ، غير ان الناطق باسم وزارة الدفاع البريطانية قال ان قوات الاحتياط الاستراتيجية لم توضع في حالة الاهبة المتقدمة (٢) .

وفي هذه الاثناء كان نظام حكم عبد الكريم قاسم منصرفاً الى الدعاية لمطالبه في الكويت ، فسلّمت وزارة الخارجية العراقية الى البعثات الدبلوماسية في بغداد مذكرة تفصيلية تشرح مطالب العراق بتعابير مناهضة للامبريالية (٣) . وأذاع راديو بغداد برقية تأييد من رئيس الاركان اللواء احمد صلاح العبدي ، الذي قال انه يتحدث باسم جميع ضباط الجيش العراقي(٤) . ومع ان وكالة الصحافة الفرنسية ذكرت في نبأ لها من بغداد ان مطالبة العراق بالكويت أثارت « دهشة عارمة » في العاصمة ، قال راديو بغداد ان عبد الكريم قاسم يتلقى برقيات التأييد من قطاعات الشعب من جميع انحاء البلاد (٥) . ومع ذلك ، لم يتوفر أي دليل على ان العمل العسكري ضد الكويت أصبح وشيكا .

ووقفت البلدان الثلاثة ذات النفوذ الاكبر في الشرق الاوسط — ايران والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة التي كانت آنئذ تضم مصر وسوريا — الى جانب الكويت ، عندما جوبهت بالقضية . اما البلدان الضعيفة — لبنان والاردن — حاولا البقاء على الحياد أطول مدة ممكنة . وكان الاتحاد السوفياتي البلد الوحيد خارج الشرق الاوسط ،

الذي وقف الى جانب العراق .

وجاء رد الفعل الرسمي الاول على مطالب عبد الكريم قاسم وعلى موقف حاكم الكويت ، من الملك سعود بن عبد العزيز . وكان تأييده المبدئي مغلفاً بصياغة مرنة : « يجب ان يكون معلوماً لدى القاصي والداني ان الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد وان كل ما يصيب الكويت يصيب المملكة العربية السعودية وبالعكس» (٦) . وقد فسّر كلامه هذا بانه يعني بان المملكة العربية السعودية لها بقدر ما للعراق في حق المطالبة بالكويت. وجاءت مساندة اخرى للكويت من شاه ايران الذي كان قد نشأ مؤخراً نزاع على الحدود في منطقة شط العرب بين بلده والعراق . ولم يتطرق الشاه الى قضية مطالبة قاسم بالعراق عندما بعث ببرقية تهنئة بمناسبة استقلال الكويت ، ولكن وزارة الخارجية الايرانية أعلنت انها مستعدة لارسال ممثل دبلوماسي الى الكويت حالما تصبح الكويت مستعدة لاستقباله (٧) . وذكرت صحيفة « التايمز » اللندنية ان الصحف الايرانية بصورة عامة اعتبرت المطالب العراقية « مضحكة » وباطلة بطلان أي مطالبة تركية بالعراق مثلاً على أساس ان العراق كان ذات وقت جزءاً من الامبراطورية العثمانية(٨). وانتظرت الجمهورية العربية المتحدة لليوم التالي لاعلان ردها على المطالبة العراقية . وفي القاهرة قال الناطق باسم الجامعة العربية ان المطالبة جاءت « مفاجأة » لانه سبق وان انضمت الكويت الى المجلس الاقتصادي للجامعة دون معارضة العراق (٩) .

وفي اليوم الثاني للمؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم ، ٢٧ حزيران ، تابع راديو بغداد اذاعة برقيات التأييد لموقف قاسم ، وبينها برقية تدعوه الى « انقاذ جميع الحلقات الاخرى في سلسلة امارات الخليج واعادتها الى حظيرة الوطن العراقي(١٠). ولعل مثل هذه الدعاية كان وراء النبأ الذي نشرته صحيفة الحياة (بيروت) ، وجاء فيه نقلاً عن مصادر « حسنة الاطلاع » في بغداد انه من المتوقع ان يطالب قاسم بالسيادة على مناطق اخرى في الخليج(١١). وكرر راديو بغداد اغنية

« السبت في الكويت » فضلاً عن مهاجمة عائلة الشاه باتّهامها ببعثرة الثروة البترولية وبالاعتماد على حماية الامبريالية له . وعلى الرغم من التوتر بقيت حركة النقل جواً وبراً بين الكويت والعراق مستمرة بصورة عادية ، ولم تغلق الحدود .

ولم يكن هناك أي دليل على وجود استعدادات عسكرية سواء في العراق او الكويت ، بل ان الجانبين ركزا جهودهما على النشاط الدبلوماسي فطلب حاكم الكويت اجتماع الجامعة العربية . فأعلن مساعد أمين عام الجامعة الدرديري اسماعيل ان مجلس الجامعة سيجتمع في ١٧ تموز (١٢) . وقرر الملك سعود ، حليف حاكم الكويت ، ان يوضح موقفه ، فارسل برقيات شخصية الى جميع رؤساء الدول العربية طالباً منهم تأييد « استقلال الكويت »(١٣). غير ان اهم تطور حدث في ٢٧ حزيران عندما اعلن في القاهرة تأييد الرئيس عبد الناصر المطلق لاستقلال الكويت بلهجة اقل حماسة بقليل من لهجته في ترحيبه بالكويت في ٢٠ حزيران. وقال رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان الوحدة لا تأتي من المعاهدات والاتفاقات ، بل باجماع ارادة الشعبين ... وهو اجماع متبادل ومبني على الاختيار الحر (١٤) . وبعد ان اشار عبد الناصر الى ان الشعب الكويتي لم يظهر ميلاً للانضمام الى دولة العراق ، تابع قائلاً « إن الجمهورية العربية المتحدة لا توافق على منطق الضم ، رغم انها مستعدة لبذل كل ما في طاقتها لدعم منطق الوحدة الشاملة . ولم يندد بيان عبد الناصر بعبد الكريم قاسم قائلاً فقط انه « من المؤسف ان ينشأ هذا الوضع المفاجىء بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت». ولم يقدّم البيان أية عروض واضحة المعالم بل قدّم مجرد أمل بامكان ايجاد تسوية « وفقاً للمبادىء العربية » . وباختصار أظهر البيان ان عبد الناصر أراد أن لا يخيّب آمال أنصاره في الكويت ، ولكنه تردد عن احتفال حاكم الكويت . وكان عبد الناصر لا يثق به . ولعله كان يشعر ان الشيخ عبد الله مستعد ليكون أداة طيّعة اذا قرر البريطانيون التدخّل . ولقي بيان عبد الناصر انتقاداً من العراق ، رغم ما اتّصف به من

اعتدال . فأعربت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم الحكومة عن الاستياء من موقف الجمهورية العربية المتحدة ، ولمّحت الى أن عبد الناصر برفضه المطالب العراقية يخدم الامبريالية (١٥). ومع ذلك ، كان الوضع في هذا الوقت لا يعدو كونه معركة كلامية ، مع عدم توفّر أي دليل على ان المعركة ستخرج عن نطاق الكلام .

والايام الثلاثة التالية — ٢٨ و٢٩ و٣٠ حزيران — هي أكثر أيام الأزمة التباساً . اذ كلما زاد تشديد العراقيين على أن نواياهم سلمية ، كلما زاد استعداد الكويتيين وحلفائهم للدفاع العسكري عن الامارة(١٦) . وفي ٢٨ حزيران أبلغت الحكومة العراقية حكومة الولايات المتحدة بواسطة السفارة الاميركية في بغداد انها لن تستخدم سوى « الوسائل السلمية » لملاحقة المطالب في الكويت (١٧) . ولم تكشف وزارة الخارجية الاميركية النقاب عن هذا الوعد الاميركي الا بعد مرور يومين(١٨). ويعتقد بان الحكومة البريطانية تلقت وعداً مماثلاً في اليوم نفسه عندما اجتمع السفير البريطاني في بغداد السير همفري تريفيليان بوزير خارجية العراق هاشم جواد (١٩). وأكّد مندوب العراق في الامم المتحدة عدنان الباجه جي للصحافيين في نيويورك نوايا العراق السلمية (٢٠) .

وبينما كان العراق يشدّد على مطالبته بالسيادة على الكويت كان في الوقت نفسه يطمئن حلفاء الكويت . وذكر ان القائم بالاعمال العراقي في القاهرة أبلغ امانة الجامعة العربية ان العراق يعارض انضمام الكويت الى الجامعة بشدة(٢١). واضطر الدريدي اسماعيل الى سحب تصريحه السابق بان الجامعة ستجتمع في تموز لبحث انضمام الكويت ، بعد ان نفى الامين العام للجامعة ان يكون قد تقرر عقد مثل هذا الاجتماع (٢٢) . ونفى عبد الخالق حسونه ايضاً انه سيحاول القيام بوساطة في النزاع ، فالجمهورية العربية المتحدة والعراق هما أقوى عضوين في الجامعة العربية ، واي نزاع بينهما بسبب الكويت سيؤدي الى انهيار الجامعة برمتها . وكان واضحاً أن الامانة العامة كانت تأمل بتأخير درس قضية الكويت ريثما يهدأ الوضع .

ولم تشارك المملكة العربية السعودية الاهتمام مع العراق والجمهورية العربية المتحدة ، بل تابعت اهتمامها الواضح بالكويت ، فبعث الملك سعود رئيس الاركان اللواء ابراهيم دعسان الى الكويت للقيام برحلة سريعةلدرس الوضع العسكري. وذكر ان الحكومة السعودية قررت إثر اطلاعها على تقرير رئيس الاركان ارسال « عدة كتائب » باتجاه الحدود الكويتية (٢٢) . فكان لا بد ان يزداد التوتر . وذكرت صحيفة الحياة (بيروت) التي أيّدت احياناً وجهة النظر السعودية ان الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أنذرتا العراق وعرضتا المساعدات على حاكم الكويت شرط ان لا يطلب مساعدة عسكرية من أي مصدر غير عربي (٢٣) . ولم ينشر هذا النبأ في صحف القاهرة، وهناك اسباب للشك في صحته . فالارجح هو أن عبد الناصر قد حسب ان حاكم الكويت سيرفض عرض المساعدات العسكرية ، او لعله كان يعرف ان رجال الكومندوس البريطانيين قد غادروا قواعدهم في عدن وهم باتجاه الكويت (٢٤) .

وفي ٢٩ حزيران قال مراسل النيويورك تايمز في لندن « ان المراجع الدبلوماسية البريطانية لا تتوقع ان يلجأ رئيس الوزراء العراقي الى استخدام القوة او ان يتخذ أية اجراءات عسكرية »(٢٥). ومع ذلك ، أكّد ناطق باسم وزارة الدفاع في اليوم نفسه الانباء التي ذكرت ان ثمة حاملة طائرات وبارجتين ارسلت من هونغ كونغ الى المحيط الهندي وان ناقلة رجال الكوماندوس « بلوورك » قد أبحرت من ميناء كراتشي وتستطيع الوصول الى الكويت خلال ٤٨ ساعة (٢٦) . وكانت بريطانيا ملزمة بتلبية أي طلب مساعدات ، وذلك وفقاً لنص الاتفاقية الجديدة التي عقدتها مع حاكم الكويت . ويبدو واضحاً ان الحاجة الى القيام بالاستعدادات قد طغت على اعتبارات ان التحركات البريطانية العسكرية والبحرية قد تستفز عبد الكريم قاسم لاتخاذ موقف أكثر تطرفاً .

وترددت في اليوم نفسه الذي أكّدت فيه بريطانيا انباء تحركاتها العسكرية ، انباء عن ان حكومات أخرى موالية للكويت ستتخذ خطوات

مماثلة . وذكر مراسلو الاسوشيتدبرس ورويتر في طهران وعبادان ان القوات السعودية قد دخلت الكويت واتخذت مواقعها . غير أن النبأ الأهم جاء من القاهرة ، اذ ذكرت صحيفة الأهرام ان فيلقين عراقيين كاملي الاسلحة والتجهيز قد اقتربا من الحدود الكويتية ، وتحدّثت صحيفة «الاخبار» عن غزو عراقي وشيك(٢٧). وأبلغ عبد الناصر حاكم الكويت ببرقية انه يتتبع الوضع باهتمام وقلق متزايدين (٢٨) . وربما كانت حكومات الكويت والجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد صدّقت فعلاً في هذه المرحلة ان القوات العراقية قد تحرّكت فعلاً . ومع الوقت طغت التساؤلات عن صحة تحرّك القوات العراقية على القضية الاساسية .

واخيراً ، كشفت وزارة الخارجية الاميركية في ٣٠ حزيران النقاب عن انها تلقت تأكيدات بالنوايا السلمية من العراق (٢٩) . ونفى الناطق الذي اعلن هذه الشائعات التي ترددت عن ان حكومة الولايات المتحدة ابلغت بريطانيا ان الهجوم العراقي على الكويت قد بات وشيكاً . وكان هذا النفي رداً واضحاً على نبأ نشرته صحيفة التايمز اللندنية وجاء فيه ان الاميركيين تلقوا روايات متناقضة عن معلومات من مصادر مبهمة تفيد بان العراق ينوي مهاجمة الكويت يوم السبت اول تموز .

آخرون كانوا اقل قلقاً من احتمال اقدام العراق على مهاجمة الكويت . عبد الخالق حسونه الامين العام للجامعة العربية طار الى بغداد، ربما، اذا امكن، لمنع العراق من القيام باي عمل ضد اخوان عرب(٣٠). واعلنت الحكومة البريطانية انها طلبت من حكومات في الشرق الاوسط ، ومنها حكومات الجمهورية العربية المتحدة وايران وتركيا استخدام نفوذها ودعوة العراق الى الاعتدال(٣١). ومن الصعب ان نرى اي نفوذ كان يمكن ان تمارسه كل من الجمهورية العربية المتحدة وايران، بالنظر الى الجفاء الذي كان قائماً بينهما وبين نظام حكم عبد الكريم قاسم .

ولعله بدا للكويت – عندما ابلغت فرق الاستكشاف عن مشاهدتها لعشرين دبابــة عراقية عبر الحدود – ان العراق قــد اصبح جاهزاً للهجوم(٣٢) . وارسلت الحكومة الكويتية وحدتها الصغيرة من المصفحات باتجاه الحدود غير المرسومة ، واخذت تسلح المتطوعين البدو (٣٣) . وبعث وزير خارجية الكويت بطلب الانضمام الى الامم المتحدة (٣٤) وذلك في محاولة يائسة لضمان درس وضع الامارة ، حتى ولو تمكنت القوات العراقية في النهاية من احتلالها . وذكر مراسل النيويورك تايمز آنذاك دانا ادامز شميت ، ان حاكم الكويت قام ببادرة غير عاديــة بزيارته الممثل البريطاني (القنصل العام). اثر اجتماعه بالمجلس الاعلى للمشايخ ، مما ادى الى انتشار الاعتقاد بانه زار القنصل العام لطلب مساعدات من بريطانيا (٣٥) . والحقيقة ان هذا ما فعله الحاكم ... اذ انه والقنصل البريطاني كانا يخططان على كل حال لتمكين بريطانيا من التدخل .

غير ان الحكومة البريطانية قررت ابقاء طلب الحاكم طي الكتمان ، واعلنت فقط انها ماضية « في اتخاذ بعض الاجراءات الاحتياطية العادية ، بما في ذلك نقل عدد صغير من الجنود الاداريين الى عدن من قبرص ، ووضع فرقة المشاة الرابعة والعشرين في كينيا ، وهي فرقة مختصة بحروب الصحراء على اهبة» . وفي المساء أعلنت الجمهورية العربية المتحدة انها تراقب تحركات الاسطول البريطاني «باسف واستياء بالغين»(٣٦).

وتضمنت افتتاحية النيويورك تايمز صباح اليوم التالي ١ تموز ، ان بريطانيا لبت طلب المساعدات من الكويت بارسال سفن حربية . وكتب مراسل التايمز اللندنية في الشرق الاوسط ان « انباء العراق لا تفيد بوجود أية حشود عراقية في البصرة،نقطة الانطلاق لاي هجوم على الكويت (٣٧). وفي الوقت نفسه ظهرت دلائل على الاستعداد لحشد او لنقل قوات » . وذكر المراسل الدبلوماسي للصحيفة في مكان آخر في نفس الصفحة انه حتى مساء ٣٠ حزيران لم ترد تقارير مؤكدة عن تحرك القوات العراقية نحو الحدود الكويتية . وقالت التايمز في افتتاحيتها

ن الوضع بدأ يبدو اقل تشاؤماً ، وانه من غير المحتمل ان تدخل القوات البريطانية الكويت الا اذا تعرضت الامارة لهجوم . وهكذا ، كان الرأي العام البريطاني سيء الاستعداد ، عندما وقع التدخل البريطاني فعلا .

المرحلة الثانية

شهد دانا ادامز شميت احداث اول تموز . وهو يروي في احدى برقياته (١) ان حاكم الكويت قام بزيارة ثالثة للقنصل العام البريطاني في الساعة الثامنة مساء(٢) . ويقول : « بعد دقائق ، اقلعت طائرة هليكوبتر من حديقة قنصلية ريتشموند وباتجاه البحر ، وقبيل الساعة الثامنة صباحاً ظهرت السفن الحربية البريطانية في الافق » ، وبذلك بدأت العملية التي اطلق عليها اسم « عملية فانتاج » (٣) . وقد نزل الى البر في ذلك اليوم ، اليوم الاول للتدخل ، حوالي ستمائة جندي ، وهم من وحدة الكوماندوس الملحقة بحاملة الكوماندوس الجديدة « بلوورك » (٤) . ويقول شميت ان الجنود بصورة عامة « اعتبروها نزهة » .

اما الكويتيون فاستولى عليهم « الخوف » . والغي مهرجان عام كان سيقام تأييداً للحاكم . اما الصحافيون العرب الذين وجدوا انفسهم يغطون نزول القوات البريطانية فدعاهم الحاكم الى مؤتمر صحفي لشرح اسباب نزول القوات البريطانية (٥) . وقال الحاكم للصحافيين ان عبد الكريم قاسم ، بعكس نوري السعيد ، لم يبلغه سلفاً عزم العراق على المطالبة بالسيادة على الكويت ، وانه لم يتسن له بحث القضية . واضاف انه طلب المساعدات البريطانية لانه يستحيل الاستنجاد بالعرب .

وعندما وصل نبأ نزول القوات البريطانية الى الطلاب الكويتيين في القاهرة اجتمــع ٢٠٠ طالب واصدروا قراراً يندد « بالتدخل الامبريالي البريطاني في ازمة اصطنعها عبد الكريم قاسم (٦). ولكنهم

اعلنوا في الوقت نفسه تأييدهم لموقف حاكمهم الحاسم من الاستقلال ودعوا الرئيس عبد الناصر والقادة العرب الى حمايته .

وفي اليوم ذاته اجتمع رئيس الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة بوزير خارجية السعودية ابراهيم السعيل (٧) ، وحضر الاجتماع المشير عبد الحكيم عامر ، وادى حضوره الى تكهنات بان المحادثات ربما تناولت تقديم مساعدات عسكرية الى الكويت . ولكن لدى مغادرته الاجتماع ، كان كل ما قاله وزير الخارجية السعودية ان الجمهورية العربية المتحدة ، مثل الحكومة السعودية تؤيد استقلال الكويت التام .

وفي بريطانيا ، تولى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان اعلان نزول القوات البريطانية ، قائلا ان السبب هو التزامات بريطانيا بموجب المعاهدة المعقودة مع الكويت اكثر من كونه وجود خطر هجوم عراقي حقيقي . وشدد على ان الاجراء البريطاني كان رداً على مبادرة من الحاكم . واعلن بيان ماكميلان :

« ان القوة البريطانية نقلت اليوم الى الكويت ووضعت تحت تصرف حاكمها. وستقدم هذه القوة الى الحاكم اية مساعدة قد يعتبرها لازمة للحفاظ على استقلال الكويت ... ولقد تقرر ان يتم سحب هذه القوة حينما يعتبر الحاكم ان الخطر على استقلال الكويت قد زال» (٨).

ولو سلمنا جدلا بان حاكم الكويت قد رحب بالمساعدة البريطانية ، فانه من السخف ان نعتبر ان القوة وضعت « تحت تصرفه » . وقد لمح تصريح ماكميلان الى ان ثمة مقداراً من الرقابة الكويتية ، وهي رقابة لم تكن موجودة في الاساس . ومع ذلك فقد ايد زعيم المعارضة هيوغايتسكل وحكومته واصدر بياناً مقلوباً ، جاء فيه :

«اذا عقدت اتفاقاً ما — والحكومات القائمة في هذا اليوم هي التي عقدت الاتفاق — فان كلمتك كبلد تكون بلا قيمة اذا اخلت به وادرت ظهرك خلال اسبوع من التوقيع عليه ولم تلب طلب الجانب الآخر المساعدة » .

لم يكن بوسع غايتسكل ان يفعل اي شيء آخر سوى اصدار هذا البيان ، وذلك لعدم وجود انباء من الكويت . ومع انه اثيرت شكوك في ما بعد ، فهو لم يحمل على نزول القوات في الكويت حتى ولو بعد ان اقترح بنفسه وسائل أخرى لضمان استقلال الكويت . وقد بقي مقتنعاً ، على الصعيد العلني على الأقل بان عملية « فانتاج» كانت ضرورية ومناسبة (٩) . فتحركات القوات البريطانية دعماً للكويت قد استوجبت الغاء المناورات التي كانت مقررة مع القوات البرتغالية (١٠) .

اما الحكومة العراقية فقد ردت على انزال البريطانيين بنفي حشد قوات عراقية على الحدود الكويتية ، وبطلب عقد اجتماع مجلس الأمن الدولي « لبحث تهديد بريطانيا المسلّح لاستقلال وأمن العراق(١٢)» وفي نفس الوقت تقريباً تقدمت بريطانيا والكويت بطلبين لعقد اجتماع لدرس « تهديدات العراق لاستقلال الكويت » (١٣) .

ولبى مجلس الأمن الطلبات ، فاجتمع في اليوم التالي ، أي ٢ تموز ، لسماع الشكويين اللتين تقدّم بهما العراق وبريطانيا . وقد قدّمت الشكوى البريطانية نيابة عن الكويت لان الكويت لم تكن قد اصبحت بعد عضواً في الامم المتحدة . وفي الاجتماع الاول لمجلس الأمن ، حدّد الجانبان المتنازعان مواقفيهما — بريطانيا تؤكد ، والعراق ينفي — ان الكويت بلد مستقل (١٤) . وزعم المندوب البريطاني السير باتريك دين ان بلده ارسل قوات رداً على طلب رسمي من حاكم الكويت الذي « يخشى ان يكون العراق قد حشد وعبأ قوة عسكرية على بعد ٣٠ ميلاً من الحدود الكويتية (١٥) » . ونفى المندوب العراقي ذلك قائلاً ان هدف انزال القوات كان لتخليد « السيطرة » البريطانية على الكويت . وقال المندوب العراقي ان الوضع شبيه « بمغامرة قناة السويس » . وبين خطابي المندوب البريطاني والمندوب العراقي تحدّث مندوب الجمهورية العربية المتحدة عمر لطفي ، فبدا انه يلوم جميع الاطراف المتنازعة ، عندما قال انه يجب ان لا يعرض اي بلد عربي اية أرض عربية لاحتمالات التدخّل الامبريالي . ولم يكن لاجتماع

مجلس الأمن اي تأثير على مجريات الاحداث في الشرق الاوسط في ذلك اليوم او طوال الأزمة .

وفي حين كان المندوب البريطاني يشرح اسباب وجود قوات بلده في الكويت ، كانت قيادة الشرق الاوسط مشغولة بتعزيز هذا الوجود . فالقوة الصغيرة المؤلفة من رجال وعتاد ، التي وصلت الى الكويت يوم أول تموز لم تكن كافية للدفاع عن الامارة (١٦) . ويوم ٣ تموز التحقت بهذه القوة قوات ترابط بانتظام في البحرين وفي عدن ، كما انها تلقت اعتدة مدرعة (١٧) . ولكن حتى مع هذه الاضافات ، كانت القوة الموجودة في الكويت صغيرة جداً . وقد أقر جنرال بريطاني بانه (في ٢ تموز) كنا سنجابه صعوبات كثيرة لو اجتازت القوات العراقية الحدود (١٨) . ولهذا السبب ، ولاسباب اخرى كشف النقاب عنها في وقت لاحق ، يبدو تفاخر الحكومة البريطانية بالنزول « السريع » و « الفعال » لقواتها كلمات جوفاء .

ورغم التوتر الذي ساد الكويت ، فلم تعلن الاحكام العرفية ، ولم تغلق الحدود (١٩) . وطلب من الصحافيين المحليين عدم استفزاز عبد الكريم قاسم بالمقالات العنيفة (٢٥). وزعمت صحيفة « المستقبل » الصادرة في بغداد ان العراقيين يلقون سوء معاملة في الكويت ، وانه سيجري ترحيلهم قريباً(٢٦) . ولكنه لم يقم دليل على ذلك .

وأصدرت الحكومة العراقية بياناً مطولاً حددت فيه موقفها من انزال قوات بريطانية (٢٧) وأصرّ البيان على ان العراق لم يكن ينوي ابداً استخدام القوة العسكرية ضد الكويت ، ووصف نزول القوات البريطانية بانه « عدوان على جزء من العراق وتدخل سافر » في الشؤون العربية (٢٨) واختتم البيان بدعوة جميع الحكومات العربية الى التكاتف لتحرير الجزيرة العربية من النفوذ والقوات الامبريالية .

وأجرى وزير الخارجية العراقية مباحثات مع سفراء الاتحاد السوفياتي والسودان وبريطانيا في بغداد . وفي الوقت نفسه ، وصل الى لندن وزير التجارة العراقي نديم الزهاري وافراد عائلته في زيارة كانت مقررة

سابقاً . وكانت هذه اول مرة يزور فيها وزير عراقي بريطانيا منذ ثورة ١٨٥٨ (٢٩) . ومن المظاهر الغريبة لهذه الأزمة ان حكومتي العراق وبريطانيا قد احتفظتا بعلاقاتهما الدبلوماسية في جميع المراحل ، رغم الشكوى المقدمة الى مجلس الأمن والحملات الصحفية (٣٠) .

ونددت الصحف العربية بالانزال البريطاني الذي سمي « مأساة » و « عدواناً لا يطاق »(٣١). ومع ذلك ، لم يلق عبد الكريم قاسم عطفاً كبيراً ، ولا سيما من الجمهورية العربية المتحدة . وقد تساءلت صحيفة الاهرام بسخرية : « لماذا فعل عبد الكريم قاسم ما فعل بنا وبالامة العربية والشعب العراقي ، وحتى بنفسه ؟ ان لغزاً آخر اضيف الى ألغاز هذا الرجل الغريب الاطوار الذي يحكم العراق اليوم »(٣٢) . وذهبت صحيفة الايام في دمشق الى أبعد ، متهمة عبد الكريم قاسم بالتواطوء مع بريطانيا . وعللت الصحيفة ان الوطني العربي الحقيقي لا يكون إما مستعداً او غبياً الى درجة اعطاء الحكومة البريطانية دافعاً للتدخل (٣٣) .

في ٣ تموز تحدث ماكميلان وغايتسكل باسهاب في مجلس العموم عن موقفيهما لدى اعلان الانزال لاول مرة . وشدد رئيس الوزراء هذه المرة على وجود خطر غزو عراقي كاشفاً النقاب عن ان الادلة المتوفرة من عدة مصادر بين ٢٩ و٣٠ حزيران تفيد ان هناك امدادات ، وبصورة خاصة امدادات مدرعة ، متجهة الى البصرة(٣٤). وابلغ ماكميلان اعضاء البرلمان ان انزال القوات البريطانية كان الوسيلة الفعالة الوحيدة للمحافظة على استقلال الكويت لان القوات العراقية الموجودة في البصرة « كافية تماماً لاحتلال الكويت بتحرك سريع » . ولكنه لم يذكر ان القوات العراقية في البصرة كانت دائماً كافية لاحتلال الكويت لو كان الزعيم العراقي يرغب في الاحتلال (٣٥) . وشدد ماكميلان ان حكومته لبت طلب حاكم الكويت بتردد ، قائلاً « ان اتخاذ القرار كان صعباً ، ولا نرغب باستمرار تحمل هذا العبء العسكري والمالي أطول من المدة التي تقتضيها التزاماتنا » (٣٦) . الا ان تطمينات رئيس الوزراء لم تمنع زعيم المعارضة من اقتراح بحث في اشتراك الامم

المتحدة في قوة تتولى الدفاع عن الكويت . واقترح ايضاً ان تنشىء الحكومة الكويتية صندوقاً لتوزيع ثروات الدول الغنية بالنفط للتقليل من خطر اقدام الآخرين على أخذ هذه الثروات بالقوة .

وعلى الرغم مما قيل في البرلمان ، استمر حشد القوات البريطانية في الكويت . فبدأت ٧٠ طائرة تابعة لقيادة النقل ، تساعدها ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي و١٧ طائرة مدنية مستأجرة تقلّ القوات البريطانية من كينيا وقبرص الى الكويت (٣٧) . وكان عصب هذه القوة فيلق المشاة الرابع والعشرين من كينيا بقيادة البريغادير هورسفورد . والفيلق مدرّب تدريباً خاصاً على الحرب في الصحارى . وتضمنت الوحدات الاخرى التي نقلت الى الكويت في ٣ تموز فرقة مظليين وكتيبة مشاة اخرى من المدفعية الملكية وسلاح الهندسة (٣٨) . وعسكرت القوات في البداية على الطريق على بُعد ٢٠ ميلاً شمال مدينة الكويت (٣٩) . اما الجنود الذين وصلوا خلال اليومين الاولين من الجسر الجوي فتمركزوا على بُعد خمسة أميال من خط الحدود الكويتية العراقية البالغ طولها ١٠٠ ميل (٤٠) . وكانت هذه العملية صعبة بصورة خاصة لانها نفذت خلال هبوب عاصفة رملية حجبت الرؤية على بُعد عدة مئات من البردات (٤١) .

وقال القائد الأعلى لقيادة الشرق الاوسط مارشال الجو السير تشارلز السوورث في مؤتمر صحفي ان وضع قواته يتحسّن ساعة بعد ساعة(٤٢). وأبلغ بعض المراسلين ان ثمة قوات عراقية ترابط في الجنوب على مقربة من الحدود ، وان الدروع كانت تتحرك جنوباً باتجاه البصرة قبل نزول القوات البريطانية وبعده . ورداً على شكوك المراسلين من احتمال شن هجوم ، قال مارشال الجو انه كان بوسع قاسم ان يشن « هجوماً صاعقاً » ، او ينتظر حتى يعزز قواته . ولكنه اقرّ تحت ضغط الاسئلة انه هو نفسه يعتقد بانه من غير المحتمل ان يشن العراق هجوماً ، لا سيما وان القوات البريطانية قد اخذت مواقعها . وقبل انتهاء المؤتمر الصحفي اعلن السوورث ايضاً انه اقام قيادة مشتركة مع العميد مبارك العبد الله

الجابر الصباح ، القائد الاعلى للجيش الكويتي . وقد كلف العميد بالقيام بمهام الارتباط مع القوات السعودية في الكويت بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية .

وفي هذه الاثناء كان الدبلوماسيون العرب يحاولون ايجاد مخرج للوضع . الحاج امين الحسيني وصل الى بغداد حاملاً رسالة من الملك سعود الى عبد الكريم قاسم . ودعا العاهل السعودي رئيس الوزراء العراقي الى لقاء على الحدود المشتركة بين البلدين (٤٣) . ولم يذع نبأ زيارة الحاج امين الحسيني قبل ٦ تموز ، عندما ذكرت وكالة الانباء العراقية ان الحاج امين يزور بغداد ضيفاً على الحكومة العراقية(٤٤). وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الانباء العربية ان الملك سعود اقترح عقد اجتماع مع عبد الكريم قاسم ولكنها لم تشر الى مبعوث الملك (٤٥) .

وفي حين كان الحاج امين متوجهاً الى بغداد في ٣ تموز ، كان الامين العام للجامعة العربية يطير باتجاه معاكس — من بغداد الى جدة (٤٦) . وكان قد وصل الى بغداد في ٣٠ حزيران . وقد ابلغ قبل سفره ان العراق سينسحب من الجامعة العربية اذا تمّ ضم الكويت . وكانت السعودية قد طلبت آنذاك عقد اجتماع لمجلس الجامعة في ٤ تموز لدرس طلب انضمام الكويت . ولذا ، يبدو ان عبد الخالق حسونه كان قد طار الى جدة لمحاولة درء وقوع الجامعة في أزمة . وبعد وصوله الى بغداد بعث الامين العام ببرقية الى مقر الجامعة طالباً محاولة ارجاء عقد الاجتماع الذي كان مقرراً ان يعقد في ٤ تموز (٤٧) .

وتابعت الصحف في الجمهورية العربية المتحدة انتقادها لعبد الكريم قاسم « لاعادته قوات الامبريالية البريطانية الى الشرق الاوسط » (٤٨) . وقد ذهبت صحيفة الجمهورية (القاهرة) وراديو صوت العرب الناطقان باسم حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى حد مطالبة الشعب العراقي « بارغام » حكومته على التخلي عن سياسة المطالبة بالكويت «الخطرة» وانتقدت الصحف اللبنانية — باستثناء صحيفة او اثنتين — عبد الكريم قاسم .

وقالت نشرة اراب وورلد ان صحف بغداد أجمعت على تأييد مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت (٤٩) ، وعلى انتقاد الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والاردن لامتناعها عن تأييد الطلب (٥٠) . وكانت صحف العراق وراديو بغداد قد بدأت تعتبر الكويت قضاء ، والشيوخ عصاة . بينما اعطت صحيفة التايمز (لندن) رواية مختلفة عن الرأي العام في العراق (٥١) فقالت انه وصلت انباء « من مصادر دبلوماسية » الى القاهرة تفيد ان هناك معارضة بين الشعب العراقي والجيش لمطالبة قاسم بالكويت . وزعمت انباء التايمز ان حركات « عصيان كانت ستقع في الجيش العراقي اذا أمر الجيش بغزو الكويت» .

وفي ٤ تموز ، استمر وصول طائرات النقل البريطانية حاملة الجنود والاعتدة الى الامارة ، رغم تضاؤل احتمالات هجوم عراقي على الكويت ، وذلك « بمعدل خمس طائرات في الساعة » (٥٢) . وقد نقلت هذه الطائرات كتيبتين اخريين من المشاة والاعتدة اللازمة لفيلق واحد . والجنود الذين وصلوا بزاد يكفي ٢٤ ساعة ، اخذوا يتلقون الزاد بصورة عادية (٥٣) . والسفن الراسية في ميناء الكويت حملت مؤنها ، كما فعلت البوارج الثلاثة والمدمرة وحاملة الطائرات التي وصلت في ذلك اليوم لدعم القوات البرية .

ونقلت النيويورك تايمز نقلاً عن « مصادر عسكرية » ان مجموع عدد الجنود في الكويت يتراوح بين اربعة وخمسة آلاف(٥٤). وكذلك قالت الاراب وورلد ، دون الاشارة الى المصدر ، ان مجموع الطاقة البشرية العسكرية على الجبهة هو « حوالى ٥٠٠٠ جندي بريطاني و٢٠٠٠ جندي سعودي و٢٠٠٠ جندي كويتي » (٥٥) . واضافت ان هناك ايضاً عدداً غير معروف من المتطوعين الكويتيين البدو ، ربما كان عددهم بين خمسة وستة آلاف مقاتل مسلحين بالبنادق وكميات كافية من الرصاص ، وان هذه القوة ترابط بين (الحدود) العراقية وجبل المطلة حيث اتخذ الجيش موقعه الدفاعي . وفي لندن ، اعلن وزير الخارجية

البريطاني اللورد هيوم ان حشد القوات سيكتمل في ٥ او ٦ تموز ، وان المناورات التي ستجرى بعد ذلك ستكون لمجرد الصيانة واستبدال القوات التي سبق وان نزلت (٥٦) . واعلن ايضاً انه تقرر ان ترسل بعض قطع البحرية البريطانية عبر قناة السويس ، وانه تم ابلاغ حكومة الجمهورية العربية المتحدة عن مرورها ، وهي ستكون اول سفن حربية بريطانية تعبر القناة منذ الغزو البريطاني عام ١٩٥٦ .

قضى عبد الخالق حسونه يوماً واحداً فقط في السعودية وعاد من جدة الى الكويت في ٤ تموز . وصرّح للصحافيين لدى نزوله من الطائرة ان العراق لن يهاجم الكويت (٥٧) . وقد بدا انه تلقى وعوداً بهذا المعنى من عبد الكريم قاسم خلال اجتماعه به في بغداد. وخلال هذا الوقت كان حلفاء الكويت قد ثبتوا انفسهم على الحدود بحيث بات يلزم ان يخصص عبد الكريم قاسم اكثر من فيلقين من القوات لاختراق الدفاع .

اما توصية الامين العام حسونه بان يؤجل مجلس الجامعة اجتماعه المقرر في ٤ تموز ، فلم تلق اذناً صاغية . وعقد المجلس اجتماعاً واحداً في الصباح ، وبدا انه لم يؤل الى شيء (٥٨) . ووصل المندوب العراقي الى القاهرة ظهراً ، واجتمع المجلس مرة واحدة بعد الظهر للاستماع الى رأيه في عضوية الكويت ، فأعرب عن ثقته بان العراق لن ينفذ تهديده بالانسحاب من الجامعة اذا قبلت عضوية الكويت (٥٩) . وكان رأي العراق انه ليس بوسع الكويت ان تصبح عضواً في الجامعة ، الا بقرار اجماعي بالضم من مجلس الجامعة . وطبيعي ان العراق سيصوّت ضد أي محاولة لضم الكويت ، وبالتالي فالاجماع سيكون مستحيلاً . ورد المندوب السعودي ان ميثاق الجامعة لم يحدد ان العضوية تكتسب بقرار اجماعي . ولقد كانت هذه النقطة موضع ابحاث ودراسات . وقال احمد بهاء الدين في صحيفة اخبار اليوم ان « القاعدة المتبعة هي انه في حال عدم تحديد الاجماع فالاكثرية كافية ليكون اي قرار

صالحاً» (٥٩) . وكتب احمد بهاء الدين ايضاً ان مجلس الجامعة مخوّل فقط في بحث ان يكون طالب الانضمام مستوفياً الشرطين الضروريين للانضمام ، وهما ان يكون البلد الطالب عربياً ومستقلاً . وأيّدت الجمهورية العربية المتحدة رأي المملكة السعودية . وضغط المندوب السعودي ليحمل المجلس على الموافقة فوراً على انضمام الكويت ، ولكن لبنان والمغرب دعيا الى ارجاء القرار ليتسنى ايجاد حل مقبول من العراق والكويت . وقد ذكر احد المصادر ان المندوب السعودي هدّد عندئذ بالانسحاب من الجامعة اذا رفض طلب الكويت (٦٠) . وكان هذا التهديد مدروساً لابراز تصميم الملك سعود على احباط مخططات البلدان العربية الاخرى ضد الكويت ، لا سيما هو نفسه كان قد احجم عن المطالبة عن السيادة على الكويت . غير أن رأي المندوبين اللبناني والمغربي ساد في النهاية . ووافق المجلس على ارجاء التصويت على طلب الكويت الى ١٢ تموز . ولقد اخطأت صحيفة النيويورك تايمز في قولها ان العراق وضع الفيتو على الطلب الكويتي ، بل الواقع هو ان الطلب لم يصوّت عليه لا في ذلك الاجتماع ولا في أي اجتماع آخر قبل الجلسة الحاسمة التي عقدت في ٢٠ تموز (٦١) . وقد اعتبرت الصحف الكبرى في الجمهورية العربية المتحدة تهديد عبد الكريم قاسم المزعوم بسحب العراق من الجامعة العربية دليلاً آخر على عزمه على شق الوحدة العربية وخدمة الاستعمار بتجميد عدد اعضاء الجامعة العربية (٦٢) . وقد اضطرت الحكومة العراقية الى الرد مباشرة على ذلك ، نافية ان يكون العراق قد هدد اصلاً بالانسحاب من الجامعة وكررت موقفها من اجراءات الضم (٦٣) . ولعل احداً لم يصدق النفي العراقي .

وفي اليوم التالي ، ٥ تموز ، تابعت بريطانيا ارسال الرجال والعتاد الى الكويت . غير ان مراسل التايمز (لندن) في الشرق الاوسط بدأ يشك في خطورة الوضع ، وخاصة بعد حضوره مؤتمراً صحفياً عقده البريغادير هورسفورد قائد القوات البريطانية البرية في الكويت . وقد ابلغ هورسفورد الصحافيين ، انه كان يعتبر الهجوم العراقي غير محتمل

قبل يوم واحد (٤ تموز) ولكنه غيّر رأيه بعد اطلاعه على تقارير الاستخبارات التي كان يتلقاها يومياً (٦٤) . وتابع قائلاً ان حشد القوات العراقية في الجنوب مستمر . وانه سيأمر القوات الواصلة حديثاً ، ومنها وحدة الهندسة الملكية بزرع الالغام .

وان دلّ هذا الاعلام على شيء ، فعلى ان البريغادير لم يسمع ، او لم يصدّق التطمينات التي صدرت عن عبد الخالق حسونه قبل يوم واحد فقط وهي ان العراق لن يهاجم الكويت . واشار المراسل الى انه وزملاءه المراسلين قد «دهشوا جداً» واحتاروا كيف يفسرون ملاحظات البريغادير «التي بدا انها مفاجئة بصورة مقصودة» ، بعد ان كانت المخاوف من الهجوم العراقي قد تضاءلت في اليوم الفائت . ودهش المراسلون اكثر عندما قال هورسفورد : «من المهم جداً ان لا نترك رجالنا لا يصدقون ان الحشد العراقي مستمر ... فقد يتكاسلون» . وكتب المراسل ان ملاحظات هورسفورد عن المعنويات وغموض حديثه عن القوات العراقية المحشودة ضد الكويت «توحي بان هناك سياسة لتضخيم الخطر ، من أجل تبرير العملية التي قامت بها بريطانيا (٦٥) ولابقاء الجنود البريطانيين على اقدامهم» . وعندما أعرب المراسل عن شكوكه ، اعلن هورسفورد : «انني لم أدع رجالي ابداً يشعرون ان الهجوم غير محتمل» . ويبدو ان هذا التصريح ذا المعنى المزدوج قد عزز ريبة اولئك الذين شكوا من دوافع بريطانيا منذ البداية . وهذا فضلاً عن ان المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي أعلن في مقابلة صحفية في اليوم ذاته ان القوات البريطانية ستبقى في الكويت حتى يتم استبدالها بقوات من الجامعة العربية او الامم المتحدة ، او الى ان يسحب عبد الكريم قاسم مطالبته بالكويت (٦٦) . وبما ان الاحتمالات الثلاثة كانت بعيدة ، فيعني ذلك ان القوات البريطانية ستبقى في الكويت الى أجل غير مسمى . وكان هذا تحدياً لم يعجز العرب عن مواجهته .

المرحلة الثالثة

في الوقت الذي كانت فيه قافلة من السفن البريطانية (١) تستعد للابحار جنوباً عبر قناة السويس للوقوف على اهبة الاستعداد في عدن الزمت حكومة الجمهورية العربية نفسها بحمل البريطانيين على الخروج من الكويت . وقد قال بيان رسمي :

« ان الجمهورية العربية المتحدة تعتبر ان عملية انزال قوات بريطانية في الكويت جرى ولا يزال يجري بطريقة تدل على ان العملية برمتها اذا لم تكن معدة سلفاً ، فانها تنتظر اية حجة للتنفيذ ... وان حشد قوات بريطانية يشكل مصدر خطر على شعب العراق والامة العربية جمعاء ... والآن وقد غيرت الحكومة العراقية موقفها وتخلت عن منطق الضم بالقوة ، فان استمرار حشد القوات البريطانية لا يعني الا شيئاً واحداً ، وهو التهديد وعرض العضلات على نحو يعرض الامة العربية للخطر ، وانتهاكاً لاستقلال الكويت وحرية شعبها »(٢) .

وجاءت لهجة البيان الحكومي معتدلة نسبياً للهجة الصحف التي شنت حملات عنيفة على البريطانيين . ورغم ان محمد حسنين هيكل تابع في افتتاحياته الهجوم على عبد الكريم قاسم فانه قال ان البريطانيين يشكلون خطراً اعظم . وكتب يقول :

« ان عبد الكريم قاسم برغم كل جنونه ، قد لا يكون اكثر من مجرد حالة من حالات الزكام الحاد التي اصابت الامة العربية في احدى مراحل تاريخ هذه الامة ... ولكن الاستعمار البريطاني هو سرطان يتهدد حياة الامة العربية برمتها »(٣) .

ورداً على اسئلة احد القراء ، اعطى هيكل ثلاثة اسباب لعدم ارسال الجمهورية العربية المتحدة قوات الى الكويت فور اعلان عبد الكريم قاسم مطالبه : اولا ، ان احداً لم يطلب من الجمهورية العربية المتحدة ارسال قوات ، ولا يمكن لها ان تتطوع بارسال القوات لئلا يفسر ذلك تفسيراً خاطئاً . ثانياً ، ان الجمهورية العربية المتحدة

لا يمكنها ان تشترك في مهمة مع قوات الاستعمار ، وكان واضحاً « منذ اللحظة الاولى » ان امير الكويت كان على اتصال مع الحكومة البريطانية لطلب المساعدات (٤) وثالثاً ، ان الجمهورية العربية المتحدة لا تريد ان تجد نفسها في وضع تجابه فيه قوات عربية بعضها بعضاً في ميدان المعركة (٥) .

وكان مجلس الامن الدولي قد اجتمع للمرة الثانية في نيويورك للنظر في الشكويين البريطانية والعراقية (٦) . وبرغم اعتراضات العراق الشديدة ، سمح للوفد الكويتي برئاسة عبد العزيز الحسيني بالاشتراك في الجلسة . وكما في الجلسة السابقة ، اسهب المندوب العراقي في شرح مطالب حكومته بالسيادة على الكويت ، واتهم بريطانيا بممارسة دبلوماسية التهويل بالسفن الحربية . وتلاه في الحديث المندوب السوفياتي فاليريان زورين الذي تفادى اتخاذ موقف بشأن عدالة مطالبة العراق بالكويت . بل ركز على ما اسماه « الاعمال الاستفزازية التي تقوم بها دولة امبريالية » . وبعد هذا الهجوم الذي كان متوقعاً ، اعطيت المنصة لعبد العزيز الحسيني ، فغطى تاريخ بلده بخمس جمل ، نافياً ان الكويت جزء من ولاية البصرة في العهد العثماني ، ثم ابرز وثائق عديدة اظهرت ان العراق سبق وان تعامل مع الكويت على اساس بلد الى بلد . وفي ختام حديثه ، اعرب عن ايمانه بان الامم المتحدة ستحمي الدول الصغيرة من اعتداءات جاراتها الكبيرة . وبعد خطاب عبد العزيز الحسيني ، تحدث المندوب الاميركي باقتضاب مؤيداً موقف الكويت واثنى على بريطانيا والسعودية لمساعدتهما الكويت . وكان آخر المتكلمين مندوب الجمهورية العربية المتحدة ، الذي دعا الى سحب القوات البريطانية من الكويت ، وذلك انطلاقاً من موقف حكومته الجديد الداعي الى انهاء الوجود البريطاني في اقرب وقت ممكن . كما شدد على رغبة حكومته في انهاء النزاع وتسويته في نطاق الجامعة العربية . ومع ان الازمة لم تكن على وشك الانتهاء في نهاية هذه الجلسة ، فان السماح للوفد الكويتي بالحضور ولو بصورة موقتة كان انتصاراً للكويت وحليفاتها ، لانه

كان بمثل اعتراف حقيقي على اعلى المستويات باستقلالها .

وفي ٦ تموز ، اعلنت وزارة الدفاع البريطانية ان الحشد في الكويت قد اصبح ناجزاً (٧) . ومن الكويت ، بعث مراسل التايمز (لندن) ببرقية قال فيها ان عدد الجنود البريطانيين يناهز الستة آلاف(٧). والواضح ان عبد الكريم قاسم لم يستطع تحقيق ضم الكويت بالقوة . وانتقل الاهتمام بعد ذلك الى الضمانات التي ستطلبها الكويت قبل سحب القوات البريطانية ، والى الخطوات التي سيتخذها عبد الكريم قاسم . وابلغ رئيس قيادة الشرق الاوسط مؤتمراً صحفياً عقده في البحرين انه والمقيم السياسي يعتقدان بان خطوة عبد الكريم قاسم المقبلة ستكون سياسية وليست عسكرية (٨) .

واجرى عبد الكريم قاسم نفسه في ذلك اليوم مقابلتين صحفيتين . في الاولى ، ابلغ ثلاثة مراسلين اميركيين واربعة بريطانيين ان العراق لن يستخدم القوة ابداً ضد الكويت ، ولكنه شدد على ان الكويت « ستعود الى الوطن الام » (٩) . وقام مراسل صحيفة الحياة البيروتية ايضاً بمقابلة قاسم (١٠) ورداً على سؤال لماذا اختار هذا الوقت بالضبط لتجديد مطالبته بالكويت ، قال قاسم انه كان يفكر بالمطالبة بالكويت منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ (تاريخ الثورة العراقية) ، ولكن الاحداث قد حالت دون ذلك ، وقد حان الوقت الآن . وعندما سأل المراسل عما اذا كان صحيحاً الافتراض ان العراق لم يكن ينوي مهاجمة الكويت ، رد قاسم قائلا ان نواياه كانت سلمية . ثم انهى كلامه بشيء من الفلسفة : « ان الحق لا يضيع ابداً ، وليكن الله بعوننا » .

وقابل مراسل صحيفة الحياة (بيروت) حاكم الكويت ايضاً ... سأله عما اذا كان يعتقد بان التفاوض مع العراق ممكن ، فرد انه لا يرى سبباً يوجب على الكويت التفاوض ، لانه لا يمكن المساومة على استقلال الكويت (١١) . وقال الحاكم في بيان اذاعي في اليوم نفسه ان عبد الكريم قاسم يجب ان يسحب مطالبته بالسيادة على الكويت قبل ان تغادر القوات البريطانية البلاد(١٢) . وبالاضافة الى ذلك ، شكر

الامير عبد الله السالم الصباح الملك سعود علناً على مساندته القوية ، وارسل جابر الاحمد الصباح الى الطائف حاملا رسالة امتنان (١٣) . وذكر مراسل رويتر في الكويت بان ثمة شائعات ان الرسالة في الواقع تتعلق بامكانية اتحاد الكويت مع المملكة العربية السعودية(١٤) . وقد نفى السفير السعودي في القاهرة في وقت لاحق هذه الشائعات(١٥) ورحب الملك سعود بمبعوث حاكم الكويت في خطاب كرر فيه تأييده لاستقلال الكويت، ووافق ان ليس هناك شيء يدعو الى التفاوض.

وعاد عبد الخالق حسونه الى القاهرة ، بعد ان فشلت جهوده للوصول الى حل وسط(١٦) . وفي العراق ، تابعت الصحف تأييدها لعبد الكريم قاسم وحملاتها على بريطانيا . وحملت الصحف ايضاً على حكومات الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة واتهمتها بالتواطؤ مع بريطانيا .

وفي نيويورك اجتمع مجلس الامن الدولي للمرة الرابعة لبحث الازمة الكويتية (١٧) . وتحدث في الاجتماع مندوبو ليبيريا وفرنسا وتايوان على التوالي ، فأيدوا استقلال الكويت . وبعد ذلك حدثت مشادة عنيفة بين مندوبي بريطانيا والاتحاد السوفياتي دافع فيها المندوب البريطاني عن مشروع القرار الذي قدمته حكومته في ذلك اليوم ، وحمل فيه المندوب السوفياتي عليه . وقد دعا مشروع القرار ضمناً العراق الى احترام استقلال الكويت ، لانه في الاساس دعا الجميع الى احترام واستقلال الكويت . وبعد حملة المندوب السوفياتي تحدث مندوب الشيلي باقتضاب مؤيداً استقلال الكويت ، الا انه لم يشر الى مسودة مشروع القرار البريطاني . وكان آخر المتكلمين مندوبي الكويت والعراق . فاعلن المندوب الكويتي عبد العزيز الحسيني انه تلقى في وقت سابق من اليوم تقارير من الكويت تفيد ان العراق يعزز قواته على الحدود وان راديو بغداد يتابع تهديداته ضد الكويت . واستنكر الحسيني التناقض بين ما تقوله الحكومة العراقية في مجلس الامن وما تعمله في البلاد . ونفى المندوب العراقي هذه الاتهامات بصورة فورية . ودعا المندوب العراقي

الى سحب القوات البريطانية لان وجودها وحده يشكل خطراً على السلام ، وقال ان مسودة مشروع القرار البريطاني « غير مقبولة ابداً » . وعلى اثر هذا الخلاف رفعت الجلسة الى اليوم الثاني .

وفي ٧ تموز بدأت بريطانيا بنقل فيلق من الاحتياطي الاستراتيجي من بريطانيا الى نيروبي ، كينيا ، حيث كانت القوة ستنوب عن فيلق المشاة الرابع والعشرين . وكان هذا دليلا واضحاً على ان بريطانيا عازمة على ابقاء قواتها في الكويت بعض الوقت (١٨) . ولكن هذا النبأ طمسته برقيات البحرين ، حيث عقد السير تشارلز الوورث مؤتمراً صحفياً اعلن فيه انه سيسحب من الكويت طابورين من حرس كولدستريم الذي يرابط عادة في البحرين لان بعض القوات باتت فائضة عن اللزوم بعد ان تم تخطيط الموقف الدفاعي (١٨) . وقال للصحافيين ان السياسة من الآن فصاعداً ستعتمد على « حد ادنى دفاعي » ، اي ، بكلمة اخرى ان مجموع القوات البرية والبحرية والجوية لن يزيد ابداً عن الحد الادنى الضروري للدفاع عن الكويت والعمل بالشراكة مع القوات الكويتية . ولم يذكر الوورث كم هو الحد الادنى لعدد الجنود اللازمين . ولم يسأله احد ، كما يبدو ، عن هذا الرقم . ورفض الاجابة على سؤال عما اذا كانت هذه السياسة الجديدة دليلاً على ان خطر الهجوم العراقي قد تضاءل ، ولكنه لم ينف ان السياسة الجديدة قد اتبعت بسبب الانتقاد الذي وجه الى حجم القوات البريطانية في الكويت . وكانت مثل هذه الانتقادات قد بدأت تظهر في الصحف البريطانية . وقد تبنت صحيفتا « سبكتاتور » (١٩) و«نيوستيتسمان»(٢٠) موقفاً يقول بان ارسال قوات بريطانية قد اساء الى سمعة بريطانيا كدولة صادقة ، لان « احداً لم يقدم الدليل بعد على ان تحركاً عسكرياً عراقياً جديداً » قد وقع فعلا ، ولان العراقيين انفسهم قد نفوا ذلك بشدة (٢١) .

وفي الكويت عقد القائد الاعلى للجيش العميد الصباح مؤتمراً صحفياً اصر فيه على ان الحشد العراقي مستمر (٢٢) . ومرة أخرى ، هب مراسل التايمس اللندنية ليقول انه « من الغريب ان يكون هناك

حديث قوي خلال احد ايام الاسبوع وحديث معتدل في يوم آخر ، عن الوضع على الحدود(٢٣) .

وفي العراق اتخذت الحكومة خطوات حازمة لتؤكد للشعب انها لا تزال تعتبر الكويت جزءاً من العراق . وذكرت صحيفة « المستقبل (العراق) ان السلطات الحكومية في البصرة تلقت تعليمات بوقف الاجراءات القانونية ضد الكويتيين الذين خالفوا قانون انظمة الجوازات والاقامة ، وبكلمة اخرى معاملة الكويتيين كرعايا عراقيين (٢٤) . وتضمنت الشعارات الثمانية والثلاثون التي سمحت بها السلطات رسمياً لمناسبة احتفالات الثورة الشعارين التاليين : « لتسقط مؤامرات الاستعمار في الكويت ، الذي هو جزء من العراق » . « وعاشت وحدة العراق من شمال زاخو الى جنوب الكويت » (٢٥) .

وبالرغم من اشتداد موقفي الجانبين فان مجلس الامن التأم مرة اخرى لمحاولة الوصول الى تسوية بشأن القضية الكويتية(٢٦) وقدمت الجمهورية العربية المتحدة مسودة مشروع قرار(٢٧) جاءت ملائمة للقضية المطروحة اكثر من مسودة مشروع القرار البريطاني ، اذ انها تجنبت قضية سيادة الكويت ودعت الى سحب القوات العراقية بعد الاشارة الى البيانات التي صدرت عن الجانبين للتنويه بنواياهما السلمية . وقد تم التصويت على مشروعي القرارين البريطاني والعربي في نفس اليوم ، الا ان اياً منهما لم ينل الا قراراً . وايدت مشروع القرار البريطاني التشيلي وفرنسا وليبيريا وتايوان وتركيا والولايات المتحدة . وامتنعت سيلان والاكوادور والجمهورية العربية المتحدة عن التصويت . وهزم مشروع القرار بالصوت السلبي (الفيتو) الذي ادلى به الاتحاد السوفياتي .

وعندما طرح مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة على التصويت ايدته سيلان والاتحاد السوفياتي فقط . ورغم ان اياً من المندوبين لم يصوت ضده ، فقد فشل مشروع القرار لان ثمانية اعضاء امتنعوا عن التصويت . وبعد فشل مشروعي القرارين ، صدرت تعابير الاستنكار

عن مندوبي سيلان والاتحاد السوفياتي والعراق . وشكر المندوب الكويتي جميع الذين ايدوا بلده . واختتم رئيس مجلس الامن الاجتماع بالاعراب عن اسفه لعدم تبني اي من مشروعي القرارين ، وبدعوة جميع الاعضاء الى تتبع تطورات الوضع في الكويت .

وانتقل الاهتمام الاول بالتسوية الى الجهود العربية بعد عجز الامم المتحدة عن ايجاد تسوية للازمة . وفي ١٠ تموز اختتم الوفد الكويتي برئاسة جابر الاحمد الصباح زيارته للسعودية ، وطار الى القاهرة(٢٨) . ولدى وصوله كشف الوفد النقاب عن انه ينوي زيارة السودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والاردن(٢٩) . وكان الاعتقاد سائداً بان هذا الوفد سيكتشف ان ثمن التأييد الدبلوماسي هو توسيع نطاق الاستثمار الكويتي في العالم العربي(٣٠) . ولعل حاكم الكويت كان من هذا الرأي ايضاً ، لان الشخص الذي اختاره لرئاسة الوفد كان وزيراً للمالية والنفط .

حمل الوفد الكويتي رسالة من امير الكويت الى الرئيس عبد الناصر واقتراحاً لتقديمه في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي تقرر عقده في ١٢ تموز(٣١) . وقد دعا الاقتراح جميع الدول العربية الى الاعتراف باستقلال الكويت ، وارسال قوة من الجامعة العربية بعد رحيل القوات البريطانية (٣٢) . وسرت شائعات عن ان عبد الخالق حسونه قد اعد اقتراحاً لتقديمه لمجلس الجامعة ، وهو يدعو الى سحب القوات البريطانية فوراً والاعتراف بالاستقلال الكويتي وضم الكويت للجامعة العربية وضمان حماية الكويت من « الاعتداء الداخلي والخارجي »(٣٣). وذكرت صحيفة الاهرام القاهرية خطأً بان الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن والمغرب والاردن وليبيا وتونس ولبنان والسودان قد رفضت اقتراحاً عراقياً بارجاء اجتماع ١٢ تموز وان جميع هذه البلدان ايدت انضمام الكويت الى الجامعة العربية (٣٤). وكان معروفاً ان لبنان والمغرب على الاقل يعارضان طرح هذه القضية في ذلك الوقت . وفي الليلة نفسها ، كشف وزير خارجية لبنان فيليب تقلا النقاب عن ان لبنان ، رغم اعتباره الكويت بلداً مستقلا ، يعتقد

بانه من الافضل عدم بحث قضية انضمام الامارة الى الجامعة العربية لئلا ينسحب العراق احتجاجاً (٣٥) .

وتابعت صحف العراق حملتها على عبد الناصر رغم حملة الجمهورية العربية المتحدة للدعوة الى انسحاب بريطانيا الفوري من الكويت . فمثلا قالت صحيفة « الزمان » ان قادة معينين من العرب يدعون بين وقت وآخر الى عدم تفتيت الوطن العربي . ولكنهم بدأوا الآن يرفعون اصواتهم دفاعاً عن الكيان (الكويتي) الهزيل الذي خلفه الاستعمار البريطاني(٣٦) . وحملت صحيفة « الثورة » على الملك سعود قائلة ان الازمة ساعدت على « رفع الاقنعة عن الوجوه التي طالما ادعت الدفاع عن العروبة والاسلام ، ولكنها الآن تدافع عن الاستعمار »(٣٧). وطبعاً استمرت عملية الذم ضد بريطانيا . فقد انذرت صحيفة « الفجر الجديد » رئيس الوزراء ماكميلان انه سيؤول الى نفس المصير الذي آل اليه ايدن في السويس (٣٨) .

وفي اليوم التالي ، ١١ تموز ، اصدرت السفارة العراقية في لندن بياناً كررت فيه موقف العراق الاساسي ، « وانتقد بريطانيا لوقفها مرة اخرى الى جانب نظام حكم رجعي لن يقدم مدراؤه والمستفيدون منه اية تنازلات الى الديموقراطية وحركات التحرر في اراضيه طالما انه يستطيع الاعتماد على القوات المسلحة البريطانية للدفاع عن وضعه غير المستقر » (٣٩) . لم يكن هناك ما يدعو الى الامل ان يتقدم الوفد العراقي من الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة العربية بروح المساومة .

وفي الجمهورية العربية المتحدة سافر الوفد الكويتي الزائر الى الاسكندرية حيث سلم الرسالة التي احضرها الى عبد الناصر ، وتباحث معه مدة ساعتين(٤٠) . ولعل هذا الاجتماع كان مجرد زيارة مجاملة . ومن ثم لقاء لتخطيط خطة مشتركة في اجتماع الجامعة العربية .

وصباح اليوم التالي ، ١٢ تموز ، اذيع من راديو الكويت بيان مهم ، جاء فيه ان حاكم الكويت اجرى مباحثات مع المقيم السياسي البريطاني الذي يزور البلاد ، ومع مساعد وزير الدولة البرلماني لشؤون

الحرب جيمس رامسون ، الذي كان يقوم بجولة تفقدية ، وان ثلاثتهم قد توصلوا الى اتفاق سيتم بموجبه سحب جزء من القوات البريطانية(٤١). وقال الراديو ان الاتفاق يشمل ثلاث كتائب ووحدات المساندة ووحدة الكوماندو التابعة « لبولووورك » . وقدرت صحيفة التايمز اللندنية ان القوات التي سيتم سحبها ستشكل حوالي نصف المجموع الذي ارسل الى الكويت (٤٢) . غير ان وزارة الدفاع البريطانية نفت انه سيتم سحب اية قوات (٤٣) . واعلنت الوزارة انه رغم ان الحكومة تنوي سحب بعض القوات ، فالسحب الحقيقي يجب ان يتم بتوصية من القائد الاعلى ، وبموافقة رئيس الوزراء . واضافت الوزارة انه من غير المحتمل ان يجري اي تحرك قوات خلال الايام القليلة القادمة . ويعتقد بان هذا يعني ان بريطانيا تنوي انتظار نتيجة اجتماعات مجلسي الجامعة العربية قبل اجراء اي تغيير كبير من موقفها الدفاعي .

وفي الوقت الذي كان فيه راديو الكويت يذيع البيان المتعلق بانسحاب القوات البريطانية اعلنت وكالة انباء الشرق الاوسط في القاهرة انه « اربعة خطوط رئيسية للسياسة » ستقدم الى اجتماع الجامعة العربية (ربما من قبل الجمهورية العربية المتحدة) (٤٤) . وكانت هذه الخطوط نفس الخطوط التي قيل ان عبد الخالق حسونه قد وضعها قبل يومين (٤٥) .

وعندما اجتمع المندوبون العرب في مجلس الجامعة العربية قدم الوفد الكويتي مذكرة تقترح اما ان تعترف الحكومة العراقية باستقلال الكويت ، او ان ترسل الجامعة العربية قوة تحل مكان القوات البريطانية لحماية الكويت من هجوم عراقي(٤٦). ووعد الوفد ان حاكم الكويت سيطلب من بريطانيا سحب جميع قواتها فور تطبيق اي من الاقتراحين . وبالمقابل قدمت الجمهورية العربية المتحدة اقتراحاً بان تعتبر اعتراضات العراق على استقلال الكويت من قبيل التحفظات (٤٧) . وتبع ذلك ما وصفته صحيفة التايمز (لندن) اربع ساعات من المناقشات « الحامية » ، وبعدها رفع الاجتماع الى اليوم التالي (٤٨) .

ولتسجيل ردود فعل عبد الكريم قاسم على الاقتراحات امام الجامعة العربية ارسلت صحيفة الكفاح (بيروت) احد مراسليها الى بغداد لاجراء مقابلة صحفية معه (٤٩) ، فكرر رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم مطالبته بالكويت. وقال ــ مشيراً الى المقترحات الموجودة امام الجامعة ــ ان بريطانيا تحاول حمل العرب على حماية مصالحها بالنيابة عنها (٥٠) . وخلال المقابلة الصحافية هرع احد المساعدين الى عبد الكريم قاسم حاملا رسالة خطية مستعجلة ــ ويقول المراسل ان عبد الكريم قاسم قرأ له الرسالة ــ ثم التفت اليه « بدهشة » وقال :

« اسمع هذا يا صديقي اسمع ما يقولون في المناقشات في الجامعة العربية . يقولون ان الكويت مستعدة لتقديم مبلغ ٤٠ مليون دينار للعراق سنوياً مقابل اعتراف العراق باستقلال الكويت . انني اسألك يا سيدي ، هل يستطيع المرء ان يبيع وطنه ؟ » .

وقد نفي هذا العرض الكويتي رسمياً (٥١) .

وفي ١٣ تموز عقد مجلس الجامعة مرتين ووصفت « الاراب وورلد » بان الاجتماعين كانا « عاصفين » (٥٢) . وقد تجادل المندوبون حول ضرورة تأمين اجماع او حتى ما اذا كان يجب اتخاذ اي قرار . وقال المندوب العراقي انه تلقى برقية من حكومته تطلب ارجاء بحث طلب عضوية الكويت الا ان مندوب الجمهورية العربية المتحدة رد بان الارجاء لن يؤدي الا الى اعطاء بريطانيا عذراً لابقاء القوات في الكويت(٥٣). ثم قدم اقتراحين يتعلقان بفكرة ارسال قوة سلام عربية وذلك لجعل الاقتراحين السابقين اللذين قدمتهما حكومته مقبولين لدى البلدان العربية المحايدة (٥٤) . واول الاقتراحين الجديدين ، هو ان البلدان العربية البعيدة عن الكويت (المغرب وتونس وليبيا) يجب ان تعفى من ارسال قوات . والثاني هو ان البلدان المجاورة لاسرائيل (لبنان والاردن والجمهورية العربية المتحدة) تعفى كذلك لانها على خط الدفاع الامامي ضد العدو المشترك . وحتى مع هذا التعديل المقترح ، لقي اقتراح الجمهورية العربية المتحدة مقاومة لكونه قوياً . وفي النهاية قدم المغرب

اقتراحاً اقل استفزازاً للحكومة العراقية من مشروعي القرارين السابقين . وقد اقترح المندوب المغربي : ١ – ان تطلب الكويت انسحاب القوات البريطانية . ٢ – ان يمتنع العراق عن استخدام القوة لضم الكويت . ٣ – ان تقبل الجامعة انضمام الكويت الى الامم المتحدة . ٤ – ان تشكل الجامعة العربية قوة للمحافظة على السلام تحل مكان القوات البريطانية في الكويت . ٥ – ان تؤيد الجامعة العربية اية رغبات يبديها الشعب الكويتي بالوحدة او الاتحاد مع بلدان عربية اخرى . ولم يذكر مشروع القرار نهجاً تسلسلياً للعمل . وطلبت تونس تأخير التصويت على حل الوسط المغربي اسبوعاً حتى يتسنى للمندوبين استشارة حكوماتهم . ووافقت الاكثرية مع تونس ورفعت الجلسة الى ٢٠ تموز .

وصادف اجتماع مجلس الجامعة اليوم الاول من احتفالات الذكرى الثالثة للثورة العراقية والتي تقرر ان تدوم ثلاثة ايام . وكانت قد سرت تكهنات منذ عدة ايام ان عبد الكريم قاسم سيغتنم المناسبة للقيام ببادرة دراماتيكية ضد بريطانيا ، كتأميم شركة نفط العراق البريطانية ، التي كان يقوم خلاف بين قاسم وبينها (٥٥) . غير ان العطلة الطويلة الامد مرت بهدوء نسبي (٥٦). ومساء ١٣ تموز وجه قاسم خطاباً الى خريجي الكلية العسكرية العراقية كرر فيه مطالبته بالكويت وهاجم الاستعمار البريطاني (٥٧) . وقالت صحيفة الزمان (بغداد) ان وزارة التربية العراقية امرت باعتبار الكويت جزءاً من العراق في الكتب والخرائط المدرسية (٥٨) .

وفي لندن ، عقد الملحق العسكري في السفارة العراقية العميد محمد فايق مؤتمراً صحفياً تلا فيه بياناً مؤلفاً من ثماني نقاط لم يتضمن اي عنصر جديد على الصعيد السياسي (٥٩) .

وفي ١٤ تموز اوضحت التايمز (لندن) ما سبق وان ذكرته بصدد انسحاب القوات البريطانية من الكويت ، ناقلة عن القائد العام الووري قوله انه سيتم توزيع حوالي ثلث القوات على « قواعد قريبة من الكويت » حتى تستطيع العودة بسرعة اذا دعت الحاجة(٦٠). ويبدو ان الحكومة

البريطانية كانت تبدي تحفظات حيال رغبة الجامعة العربية ، او مقدرتها ، على الدفاع عن الامارة .

وفي العراق ، كان ذلك اليوم ذكرى الثورة ، فالقى قاسم خطاباً آخر كرر فيه ما قاله في الليلة السابقة (٦١) . وبعد ذلك ، تحدث خلال قص الشريط في احتفال تدشين القسم الجديد من طريق قيد البناء ، « عن مد سكة الحديد وطريق بغداد – الكويت الى مينائنا في الكويت »(٦٢). وتحدث ايضاً عن بناء قناة لجلب الماء العذب من شط العرب الى الكويت(٦٣). واقيم في بغداد عرض عسكري مر خلاله سلاح المدفعية امام منصة الشرف طوال ساعة ونصف الساعة ، مما حمل بعض المراقبين على ابداء الارتياح من ان الاعتدة على الاقل ليست في الكويت (٦٤). ولم تنتزع الخطب التي القاها رئيس الوزراء العراقي بمناسبة ذكرى الثورة اية ردود من الحكومة الكويتية (٦٥) . وكانت الدبلوماسية هي صاحبة الكلمة خلال الايام القليلة التي سبقت التصويت الحاسم الذي اجري في الجامعة العربية بشأن وضع الكويت . وفي ١٥ تموز ، غادر الوفد الكويتي المتجول القاهرة الى بنغازي ، ليبيا ، لطلب المساندة من الملك ادريس (٦٦) . وفي ١٧ تموز اعلنت صحيفة الاهرام (القاهرة) عن موافقتها على مشروع القرار المغربي ، ولكنها رفضت المقترحات القائلة بان الكويت يجب ان تتحمل نفقات قوة المحافظة على السلام (٦٧) . ولقد اثبتت الاشهر التالية ان الثمن الحقيقي الذي دفعته الكويت كان اكبر بكثير .

وفي ١٩ تموز ، قدم مساعد وزير الدولة للحرب البريطاني رامسون تقريراً عن زيارته الاخيرة للكويت ، واعطى اول التفاصيل الرسمية الوافية عن تحركات القوات البريطانية بين الاول والسابع عشر من تموز (٦٨). وفي هذه الاثناء ، بدأ في الكويت اعادة توزيع القوات(٦٩)، وقد تقرر توزيعها خلال ثلاثة ايام بطائرات من كينيا وعدن وقبرص وسنغافوره وبريطانيا ، وتقرر ان ترسل احدى الكتائب الى عدن ، وكتيبتين الى البحرين ، وان تعود حاملة الطائرات « بولورك »

ووحدات الكوماندوس على متنها الى موقعها العادي في جنوب شرق آسيا .

واعلن راديو بغداد نقلا عن عبد الكريم قاسم ان الجامعة العربية ستكون قد وضعت نفسها في خدمة الاستعمار اذا سمحت للكويت بالانضمام اليها (٧٠) . ومع ذلك ، ذكر في القاهرة ان جميع الاعضاء الآخرين قد قرروا التصويت بالموافقة على مشروع القرار الذي قدمته المغرب كحل وسط ، وانهم قد اعربوا عن خيبة املهم لان عبد الكريم قاسم لم يستغل فترة الاسبوع التي مرت للوصول الى اتفاق ما مع الحكومة الكويتية (٧١) .

وعاد مجلس الجامعة العربية الى الاجتماع في ٢٠ تموز ووافق جميع الاعضاء باستثناء العراق على مشروع القرار المغربي (٧٢) وخرج الوفد العراقي من قاعة الاجتماع خلال عملية التصويت ، بعد ان وجه تهم الرشوة الى بعض الاعضاء . ولم تمتنع اية دولة عربية عن التصويت .

وكان قرار الجامعة العربية بضم الكويت والدفاع عنها النقطة الرئيسية الحقيقية للازمة . ولكن رغم ان الجامعة تبنت مشروع القرار المغربي ، لم يكن احد متأكداً بان القرار سيطبق ، فالجامعة سجلت سابقة ، ولم يكن هناك نسق يمكن اتباعه في العالم العربي .

حل الازمة

كان قبول الجامعة العربية مسؤولية مستقبل امارة الكويت نقطة التحول في الأزمة دون ان ينهيها . فقد استمرت الأزمة ٢٦ شهراً اخرى حتى اعتراف العراق بسيادة الكويت في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣ . وفي خريف ١٩٦٣ وفت الجامعة العربية بوعدها في الدفاع عن الكويت ، ولكن جهودها الاخرى لتنظيم اوضاع الامارة آلت الى فشل . وخلال ١٩٦٢ ، اتخذت الحكومة الكويتية خطوات لتعزيز موقفها على جبهات عديدة : العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية . ومع ذلك ، لم يكن هناك أمل بالتسوية طالما ان عبد الكريم قاسم يحكم العراق . والانقلاب البعثي في مطلع ١٩٦٣ ، نقل الى سدة الحكم اشخاصاً غير ملتزمين بابقاء المطالبة بالكويت ، وهذا فضلاً عن ان الاتحاد السوفياتي لم ير سبباً بعد ذهاب عبد الكريم قاسم لعرقلة انضمام الكويت الى الامم المتحدة . وحلّت الأزمة في النهاية عندما استجابت الحكومة العراقية الجديدة للمبادرة التي قامت بها الكويت من اجل تحسين العلاقات ولمصلحة البلدين على السواء .

في ٢٠ تموز ١٩٦١ ، بدأ الامين العام للجامعة العربية يجري مشاورات حول خطط تنفيذ قرار الجامعة بالدفاع عن الكويت (١) وفي هذا الوقت لم يكن الاتفاق قائماً على الشكل الذي سيتخذه الدفاع عن الكويت. والواضح ان بعض الاعضاء كانوا يفكرون بارسال قوات مسلحة كافية للدفاع عن الامارة في حال شن هجوم عراقي ، في حين رأى آخرون انه من المستبعد ان تهاجم العراق قوات تابعة للجامعة العربية ، ولذلك يكفي ارسال قوة رمزية . وقال أمير الكويت انه سيعتبر حتى قوة رمزية مؤلفة من أقل من ٥٠٠ رجل كافية ليطلب من بريطانيا سحب

قواتها(٢). واعلنت حكومته ايضاً انها مستعدة لتحمّل نفقات قوات الجامعة العربية (٣) .

وفي ٧ آب ، وصل الى الكويت وفد عسكري يمثّل الجامعة برئاسة لواء من الجمهورية العربية المتحدة ، لاتخاذ ترتيبات ارسال قوات من الجامعة العربية (٤) . وتضمّن الوفد العسكري ممثلين عن الاردن والمغرب ولبنان والمملكة العربية السعودية . وبعد أيام قليلة ذكر ان البعثة العسكرية قد ارتأت انه من الافضل ارسال قوة اكثر من رمزية الى الكويت مع انها لم تحدد حجم القوات المطلوب ارسالها (٥) . وفي ١٢ آب طار عبد الخالق حسونه الى الكويت لاستكمال ترتيبات قوة المحافظة على السلام . ولم يتم وضع عقد العدد الحقيقي لافراد القوة ، بل ان الكويت وقّعت على معاهدة الأمن المشترك مع الجامعة لاعطاء وجود القوة على اراضي الكويت صفة قانونية (٦) . وفي آن واحد مع التوقيع ، اعلنت الكويت انها طلبت من بريطانيا رسمياً سحب قواتها من الامارة فور وصول قوات الجامعة العربية للحلول مكانها (٧) .

وبعد الانتهاء من الاتفاق العام هذا ، اجتمع مجلس الجامعة في ١٥ آب للاستماع الى تقرير البعثة العسكرية وللتصفيق لطلب الكويت من بريطانيا سحب قواتها (٨) . وفي اليوم التالي بدأت البعثة العسكرية جولة استغرقت ١٣ يوماً في البلدان الاعضاء في الجامعة لطلب تشكيل وحدات منها للمحافظة على السلام . وكانت البعثة تأمل بوصول بعض القوات العربية الى الكويت خلال مدة لا تتجاوز الاول من أيلول . ووعدت المملكة العربية السعودية والأردن وتونس والسودان والجمهورية العربية بارسال قوات (٩) .

وخلال جولة البعثة العسكرية في البلدان الاعضاء طار المقيم السياسي البريطاني الى لندن للتباحث مع وزير الخارجية البريطانية بعد طلب الكويت سحب القوات البريطانية (١٠) . وقد كان لا يزال في الكويت حوالى ٢٥٠٠ جندي بريطاني — أي نصف مجموع القوات عندما ضمت الجامعة العربية الكويت اليها في ٢٩ تموز. وكان قد تم استبدال ست سفن

حربية من اسطول المحيط الهندي بأربع سفن من اسطول البحر المتوسط (١١) . وسحبت بريطانيا خلال الاسابيع القليلة المقبلة اعداداً قليلة من القاذفات والوحدات المدرعة لتعزيز قواتها في اوروبا التي كانت آنذاك تجابه أزمة برلين (١٢) . وكانت عملية « فانتاج » قد قللت من مقدرة بريطانيا على الاستجابة للازمات الاخرى ، مما جعل البريطانيين يتوقون الى مغادرة الكويت بنفس توق العرب الى رحيلهم . ومع ذلك لم يتجرأوا على التحرّك قبل توفر قوات من الجامعة العربية .

وقد استحال التقيّد بالموعد النهائي الذي حددته الجامعة العربية ، وهو اول أيلول ، ولكنه في ١٠ أيلول وصل الى الكويت نصف الوحدة المؤلفة من ١٢٠٠ جندي التي وعدت بها المملكة العربية السعودية لتدعيم القوات الموجودة هناك،وتبع النصف الآخر في اليوم التالي (١٣). ووعدت الجمهورية العربية المتحدة بارسال وحدة بحجم الوحدة السعودية فيما وعد الاردن والسودان بارسال وحدات أصغر حجماً (١٤) . واضطرت تونس الى سحب وعدها بارسال قوات بسبب أزمة بنزرت . وكان مقرراً ان تكون جميع قوات الجامعة العربية بقيادة اللواء السعودي عيسى ، على ان يكون العميد الاردني خالد الصحن نائباً له (١٤) . وكان متوقعاً ان يتراوح مجموع قوات الجامعة العربية بين ٣٢٠٠ و٤٠٠٠ جندي(١٥)، وان يؤتى بالاعتدة الثقيلة من السعودية والجمهورية العربية المتحدة (١٦) . وفي ١٤ أيلول ، جدّد أمير الكويت طلبه من البريطانيين بالمغادرة (١٧) . فبدأ البريطانيون بالانسحاب بعد خمسة أيام ، ولكنهم لم يذهبوا الى أبعد من البحرين . وكانت قوات الجامعة العربية في ٢٠ أيلول قد وصلت بمعظمها الى الكويت . وكانت الآمال معلقة على الوحدة التي سترسلها الجمهورية العربية المتحدة ، والتي لم يصل منها سوى حوالى مائة جندي معظمهم من الفنيين (١٨) . وفي ١٨ تشرين اول بعث عبد الناصر ببرقية الى أمير الكويت يبلغه انه مضطر الى سحب حتى هؤلاء الجنود القليلين لانه علم ان هناك مزاعم كاذبة عن وجود عمليات تخريب موجهة ضدهم (١٩) .

لعل السبب الارجح لطلب ناصر كان الانفصال الذي حدث في وحدة الجمهورية العربية المتحدة ، وحالة البلبلة التي سببها . وقبل ذلك التاريخ ، أي في ١٠ تشرين الاول ، أعلنت الحكومة الكويتية انه قد تم انسحاب جميع القوات البريطانية باستثناء عدد قليل من الفنيين (٢٠) الذين غادروا البلاد بعد تسعة أيام (٢١) ولم يعودوا أبداً . والتهديدات التي صدرت عن بغداد في مطلع كانون الاول سببت استنفار القوات البريطانية وتقديم احتجاجات واحتجاجات مضادة الى الامم المتحدة ، بيد أن جو الأزمة الذي كان سائداً خلال الصيف لم يتكرر .

وقد أمّنت الكويت الحماية من الدول الشقيقة — بثمن . فبعد أقل من شهر من وصول قوات الجامعة العربية الى الكويت ، بدأ وفد اقتصادي مؤلف من رجال الاعمال وأفراد العائلة الحاكمة بجولة في البلدان العربية لدراسة كيفية تقديم مساعدات كويتية الى اقتصادها(٢٢). وجاء انشاء صندوق الانماء الكويتي في كانون الاول كنتيجة مباشرة لهذه الجولة . وقد خصص للصندوق رأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي لتقديم قروض طويلة الأمد وبفائدة ضئيلة (٢٣) . وقد ساهم في الصندوق مستثمرون افراد ، والحكومة . وضوعف رأس المال في وقت لاحق (٢٤) . ولم تمض سنتان حتى كان الصندوق قد قدّم أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كقروض لستة بلدان عربية (٢٥) . وقد تلقت الجزائر ٢٠ مليون دينار كويتي لبناء انبوب نفط (٢٦) وتلقت تونس مبلغاً مماثلاً لمشاريع الري والكهرباء (٢٧) . وقدمت مبالغ أصغر — كل منها بسبعة ملايين دينار كويتي — الى السودان لبناء خط سكة الحديد ومعمل سكر ، والاردن لمشروع اليرموك وتطوير صناعتي الفوسفات والسياحة (٢٧) . وتلقت اليمن والجمهورية العربية المتحدة ولبنان مبالغ اصغر لمشاريع الانماء .

لم يمض وقت طويل على انشاء صندوق الانماء الكويتي حتى بدأ الكويتيون سلسلة من المشاريع المالية التي كان الهدف منها زيادة نفوذهم في العالم العربي ، فضلاً عن تأمين الارباح . وكان احد هذه المشاريع

« لجنة مساعدة الخليج الدائمة (غوباك) » (٢٨) . وقدّمت اللجنة هبات صغيرة الى المشيخات والجمهورية اليمنية لتنفيذ مشاريع تلفت الانظار ، مثل المدارس والمستوصفات . وقامت اللجنة ايضاً بتمويل مشاريع مسح المياه والتربة وموارد الثروة المعدنية في تلك المناطق .

ولم يستنفد الصندوق الكويتي ولا اللجنة الدائمة الرساميل الكويتية ولا الحماس الى الاستثمار . وهكذا تم انشاء مؤسسة مالية ثالثة في نيسان ١٩٦٣ (٢٩) ، وهي المؤسسة الكويتية للمستشارين ، وهي شركة استثمار خاصة تشكلت من أجل التسليف في القطاع الخاص من العالم التجاري العربي . وكان هدف المؤسسة زيادة حجم الصناعات الاستهلاكية ، فأخذت موظفين دائمين وفنيي وخبراء اقتصاد من أجل دراسة المشاريع . وتم تفويض فريق من خمسة من كبار خبراء المال العالميين منذ ١٩٦٣ لتقديم المشورة الاستشارية للمؤسسة ولدوائر التسليف الحكومية (٣٠) . وقد صرّح فخري شهاب ، وهو أحد شخصين توليا تشكيل اللجنة الاستشارية بان بقاء الكويت متوقف على الاستخدام السليم للثروات لتلبية حاجات الشرق الاوسط (٣١) .

والطريقة الرابعة لاستخدام الثروة الكويتية من اجل كسب النفوذ في العالم العربي كانت القطاع المصرفي . وقد تم تأسيس البنك التجاري الكويتي قبيل الاستقلال عام ١٩٦١ ، وبنك الخليج بعد سنة واحدة لمنافسة البنك البريطاني للشرق الاوسط والبنوك التجارية الاخرى في المنطقة غير المعتادة على قروض الانماء الطويلة الأجل (٣٢) . وكان الهدف جعل الكويت المركز المصرفي للشرق الاوسط لالوف المشاريع التي أخذت تتوالد مع تحوّل الدول المختلفة الى دول نامية (٣٣) .

وبالاضافة الى تقديم الهبات والقروض الى بلدان عربية اخرى ، اتخذت الكويت خطوات لتعزيز مكانتها في المجالات الاخرى . فبين أيلول ١٩٦١ وأيلول ١٩٦٣ دأبت الكويت على بناء جيش أقوى . وانتزعت التزاماً مهماً من احدى شركات النفط وأجرت بعض الاصلاحات السياسية (٣٤) .

وبعد أربعة أيام من القرار الذي اتخذته الجامعة العربية بارسال قوات الى الكويت طلب الحاكم شراء طائرات من بريطانيا بقيمة نصف مليون دينار (٣٥) . وفي الربيع التالي اصبحت الكويت البلد الثاني في الشرق الاوسط بعد اسرائيل ، الذي يملك السلاح المضاد للدروع المعروف باسم فيكرز فيجلنت . والضروري لصد الدروع من النوع الموجود بحوزة العراق في حال الهجوم (٣٦) .

وفي خطوات اخرى تهدف الى اظهار استقلال الكويت الفعلي ، طلبت الحكومة الكويتية في عام ١٩٦٢ من شركة نفط الكويت (كوك) والتي تملكها بالشراكة مؤسسات بريطانية واميركية التنازل عن قسم كبير من امتيازاتها (٣٧) . وكان هذا الطلب شبيهاً بالطلب الذي تقدّم به عبد الكريم قاسم قبل سنة واحدة الى شركة نفط العراق . وتخلّت كوك عن ٩,٢٦٢ كيلومتراً مربعاً – أي حوالى النصف – من منطقة امتيازاتها ووعدت بالتخلي عن مائة كيلومتر مربع من منطقة امتيازاتها البحرية في غضون خمس سنوات . ومنحت الحكومة الكويتية امتياز التنقيب في المناطق المذكورة الى شركة البترول الوطنية الكويتية ، رغم ان الشركة لم تكن بعد قادرة على تحمّل مسؤولياتها الجديدة وكان عليها ان تبحث عن مساعدات فنية من الخارج ، لانها حتى ذلك الوقت كانت تعنى فقط بتوزيع النفط والمنتجات البترولية محلياً (٣٨) .

والمحاولة الثالثة التي جرت لنزع سلاح منتقدي الحكومة الاميرية الكويتية كانت المغامرة بالدخول في الاصلاحات الدستورية. فخلال شهر من قرار الجامعة العربية بالدفاع عن الكويت ، اعلن الحاكم انه تقرر اجراء انتخابات في غضون شهرين لانتخاب مجلس تأسيسي (٣٩). ومع ان الانتخابات أرجئت مرتين ، فانها جرت اخيراً في ٣٠ أيلول ١٩٦١ (٤٠) . وفي جلسة الافتتاح كلّف الحاكم اعضاء المجلس التأسيسي بوضع دستور لاقراره خلال سنة واحدة « وصياغة نظام الحكم على أسس المبادىء الديمقراطية » (٤١) . وخوّل الشيخ عبد الله الاعضاء ايضاً بسن القوانين للموافقة عليها خلال الفترة الانتقالية .

وقدّم الحاكم خلال هذه الجلسة التاريخية مجلس الوزراء المؤلف من ١١ عضواً من أعضاء العائلة الحاكمة وثلاثة من عامة الشعب للحلول مكان مجلس الشيوخ (٤٢) . وفيما كان المجلس التأسيسي يجري المناقشات كانت الامارة تعمل بموجب دستور مؤقت اعلن في ٧ كانون الثاني ١٩٥٢ (٤٣) . وكانت الكويت مقسمة آنذاك الى ثلاث محافظات يدير كلاً منها احد افراد العائلة الحاكمة (٤٤) .

وانجز المجلس التأسيسي عمله في غضون عشرة أشهر فقط . وفي ٣٠ كانون الاول صادق الحاكم على الدستور كما قدمه المجلس ، واذيع في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٢ (٤٥) . ومع ان معظم الحقوق التي منحها الدستور للمواطنين كانت « مذيلة بعبارة ضمن حدود القانون » ، فقد جاء الدستور وثيقة جيدة نسبة الى المكان الذي صدرت فيه ومكانه . وقد سمح الدستور للحاكم وللبرلمان المؤلف من مجلس واحد ، معاً حق التشريع ، على ان يكون التشريع الذي يضعه اي جانب خاضعاً لموافقة الجانب الآخر . ولكن أي قرار برلماني ينقضه الحاكم يمكنه ان يمر بأكثرية ثلثي اصوات البرلمان في السنة التالية ، او بالاكثرية المطلقة في اية سنوات تالية . ونص الدستور على انه بوسع الحاكم ان يعلن الاحكام العرفية بموافقة البرلمان . ونص الدستور الجديد ايضاً وضع ميزانية سنوية علنية وانشاء لجنة رقابة مالية مستقلة – وكان هذا استحداثاً مذهلاً في بلد كانت فيه ثروة البلاد سابقاً في جيوب الحاكم . ونص الدستور ايضاً على ان يعين الحاكم ولياً للعهد في غضون سنة واحدة من تسلّم الحكم . وذلك لمنع تكرار الخلافات التي كانت تنشب في السابق على الخلافة . وقد تقيّد الحاكم بالدستور فور صدوره . فعيّن شقيقه الاصغر وزير الخارجية صباح السالم خلفاً له (٤٦) . وفي اليوم نفسه نفّذ بنداً آخر من بنود الدستور بالدعوة الى اجراء انتخابات عامة بعد ثلاثة اشهر لانتخاب برلمان مؤلف من ٥٠ عضواً ليكون اول مجلس امة كويتي ، على ان ينتخب هذا المجلس ٤٠ الف ناخب نص الدستور على ان يكونوا كويتيين بالولادة ، وغير اميين ، وفوق ٢١ سنة

من العمر (٤٧) . وجرت الانتخابات في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣ فأقبل ثلثا الناخبين على صناديق الاقتراع وانتخبوا ٥٠ عضواً من بين ٢٠٠ مرشح . وبعد أربعة ايام عيّن الحاكم ولي العهد رئيساً للوزراء وعيّن مجلس وزراء من ١٥ عضواً بينهم خمسة من عامة الشعب وعشرة فقط من اعضاء عائلة الصباح (٤٨) . وهكذا ، بدأت الحياة الدستورية في الكويت .

فيما كانت الدعاية تغلف الخطوات العسكرية والاقتصادية والسياسية الآنفة الذكر ، كانت الدبلوماسية الكويتية تتحرك بهدوء — وفي النهاية بفعالية اكثر — لتكوين صورة الكويت كدولة عصرية مستقلة . فبعد مضي شهرين على الاستقلال كان الممثلون الاجانب الوحيدون في الكويت القنصل الاميركي والقنصل البريطاني والمبعوث التجاري الهندي والمبعوث التجاري السعودي (٤٩) ، مع ان ٣٤ دولة كانت قد اعترفت باستقلال الكويت حتى ذلك الوقت (٥٠) . وفي آب ١٩٦١ ، ارسلت الحكومة الكويتية أربع بعثات دبلوماسية الى العواصم الاجنبية لتأمين الاعتراف من الدول التي لم تعترف بعد . وفي غضون ثلاثة اشهر اعترفت ٢٨ دولة اخرى بالكويت (٥١) .

وكانت الامارة تسعى الى رفع بعض علاقاتها القائمة الى اعلى مستوى ممكن حتى قبل ان ينهي الدبلوماسيون المتمرنون دراساتهم في انكلترا (٥٢). وهكذا ، تم تعيين ستة من رجال الاعمال ليكونوا اول سفراء للكويت في الخارج (٥٣) . ووافقت المملكة العربية السعودية على تبادل السفراء مع الكويت في ٢١ أيلول ١٩٦٢ (٥٤) . وتبعتها الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان رفعتا قنصليتيهما الى سفارة (٥٥) . وما أن حلّت الذكرى الاولى لاستقلال الكويت حتى كانت ايران واليابان والاردن ولبنان قد تبادلت السفراء مع الكويت (٥٦) . وتصرفت بلدان شرق اوسطية اخرى بحذر اكثر ، لان العراق رد على النشاط الدبلوماسي الكويتي بتنفيذ تهديده (٥٧) بطرد سفراء البلدان التي تقيم علاقات كاملة مع الكويت (٥٨) . واستدعى سفراءه من عواصم تلك البلدان (٥٩) .

ونجح العراق في تشرين الثاني ١٩٦١ باحباط المسعى الكويتي الثاني للانضمام الى الامم المتحدة . وقد جرت المحاولة الثانية برعاية الجمهورية العربية المتحدة (٦٠) . فقد وافق جميع اعضاء مجلس الأمن على التوصية بضم الكويت باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي استخدم الفيتو . وقد قلب المندوب السوفياتي موقف حكومته السابق رأساً على عقب ، ولكنه لم يكن للفيتو دخل بالقضية الحقيقية وهي قضية وضع الكويت ، بل انه كان مجرد صد لرعاية الكويت ، ومحاولة لاظهار المساندة لعبد الكريم قاسم (٦١) .

واعطت مناورة الكويت في المجالات الاخرى ثمارها ، رغم فشل محاولتها الثانية للانضمام الى الامم المتحدة . ففي أيلول ١٩٦٢ اصبحت الامارة عضواً في أربع منظمات مالية عالمية ساعدتها على بسط نفوذها المالي ، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الانماء الدولية والاتحاد المالي الدولي (٦٢) . وقد بلغت المبالغ الاولية التي ساهمت بها الكويت في هذه المؤسسات ١٢٠ مليون دولار . وفي وقت سابق من السنة نفسها كانت الكويت احدى الدول الخمس التي وقّعت معاهدة الوحدة الاقتصادية العربية (٦٣) . وكان هدف المعاهدة التي رعتها الجمهورية العربية المتحدة خلق « سوق مشتركة » عربية . وتقضي المرحلة الاولى من المعاهدة بحرية انتقال الرساميل وسلع معينة بين البلدان الموقّعة : المغرب والجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا والكويت . اما الهدف النهائي فكان توحيد السياسات التجارية العربية وأنظمة النقد وتنسيق أنظمة الضرائب والرسوم الجمركية وتنسيق النشاطات الزراعية والتجارية بين البلدان العربية . وكان متوقعاً ان يكون مصدر الرساميل المتنقلة الكويت نفسها .

ومن الطبيعي انه كان للعلاقات العربية في هذه المرحلة بعض التأثير على الأزمة الكويتية خصوصاً بعد الانفصال الذي حدث في الجمهورية العربية المتحدة . وقام عبد الكريم قاسم فوراً بمبادرات ودية تجاه نظام الحكم السوري . وجرى حديث عن انشاء منظمة عربية جامعة لتحل

مكان الجامعة العربية التي تسيطر عليها الجمهورية العربية المتحدة والتي قاطعها العراق منذ ضم الكويت . وأعلن رئيس الوزراء السوري معروف الدواليبي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢ انه اخذ وعداً قاطعاً من وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بان العراق لن يستخدم القوة لنيل مطالبه في الكويت ، ولن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع البلدان التي تقيم علاقات كاملة مع الكويت ، بل انه سيخفضها (٦٤) . وقد أعلن الدواليبي الوساطة السورية الناجحة مع العراق اما قبل معرفة عبد الكريم قاسم بها او موافقته عليها ، فغضب ، وأرغم جواد على سحب وعده (٦٥) . وبعد شهرين جرى توضيح موقف الحكومة السورية من القضية الكويتية في بيان مشترك صدر إثر الاجتماعات التي دامت ثلاثة أيام بين عبد الكريم قاسم والرئيس السوري ناظم القدسي (٦٦) . وقد ذكر البيان ان للعراق حقاً بالكويت ستتم ملاحقته بالوسائل السلمية فقط . لقد بدا الزعيم العراقي منتصراً على الوسطاء .

والنزاع السياسي العربي الآخر الذي أثّر على قضية الكويت هو الحرب الاهلية اليمنية . ففي السنة الاولى من الاستقلال حاولت الكويت اقامة علاقات طيبة مع البلدين العربيين اللذين بذلا اقصى الجهود لضمها الى الجامعة العربية : المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة . وعندما بات هذان البلدان يجابهان بعضهما البعض في الحرب الاهلية اليمنية اصبح وجود ١٢٠٠ جندي سعودي و٨٠٠ جندي أردني في الكويت يشكّل احراجاً للكويت . وفي كانون الاول ١٩٦٢ ، ارسل وفد كويتي الى القاهرة للبحث مع المسؤولين في الجامعة العربية حول مستقبل وجود قوات المحافظة على السلام العربية (٦٧) . وقال الكويتيون ان جيشهم بات قادراً على الدفاع عن الامارة ، وان تكاليف القوة العربية الكبيرة باتت تشكّل عبئاً (٦٨) . ووافقت الجامعة العربية على الاقتراح الكويتي بتخفيض عدد الجنود . ومع ان الكويت كانت تأمل بابقاء وحدات رمزية رفضت السعودية والاردن ابقاء أية قوات . وفي أواخر كانون الثاني ١٩٦٣ ، استبعدت جميع القوات السعودية

والاردنية ولم يبق في الكويت سوى ١١٢ جنديا سودانيا يشكلون قوة الجامعة العربية (٦٩) .

وبانسحاب الحماية التي كانت توفرها الجامعة العربية للكويت عاد الخوف في ان يُقدم عبد الكريم قاسم على حركة يقصد منها اختبار متانة الجيش الكويتي ولكن الفرصة لم تتوفر له ابداً . ففي غضون شهر قام انقلاب ضده وقتل . والانقلاب البعثي لم يعلن عن أي التزام محدد سواء بابقاء المطالبة بالكويت او الغائها . ولكن بعد مضي وقت قصير على وصول الانقلابيين الى السلطة اصدروا التعليمات باستئناف العلاقات الدبلوماسية وتعيين السفراء مع البلدان التي كانت قد اقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع الكويت (٦٤) .

وفي هذه الاثناء ، كانت الحكومة الكويتية تدرس احتمالين الاول امكانية اقلاع الحكام العراقيين الجدد اقلاعاً نهائياً عن اللجوء الى القوة لضم الكويت ، والثاني الاستعانة ببريطانيا اذا تعرّض البلد الى تهديد جديد . ومع ان بريطانيا قد كررت مؤخراً تصميمها على الدفاع عن مصالحها وحلفائها في الشرق الاوسط (٦٥) فان اعلان الحكومة البريطانية عن عزمها على سحب جميع قواتها في الخارج في غضون عشر سنوات قد أثّر على صدق نواياهم العسكرية بصورة عامة . وقد بدأ الكويتيون يشكون انه مع الوقت لن يستطيعوا التوقّع من بريطانيا العظمى ان تنفّذ الجزء الخاص بها من اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ . وطرحت الحكومة الكويتية القضية للبحث بضغط من النواب القوميين العرب في مجلس الأمّة . وفي ٩ نيسان اعلنت الحكومة امام البرلمان انها ستعيد النظر بالاتفاقية المعقودة مع بريطانيا ، وانها « ستكيّف وضع الكويت » مع الحقائق السياسية الجديدة في المنطقة (٦٦). وأشار البيان الرسمي الى الوحدة العربية « كحتمية تاريخية » ، ولكنه لم يقدم وعداً بالعمل الجدي للسعي الى الوحدة مع أي بلد .

وقد حمل الحذر الذي سار عليه نظام الحكم البعثي في العراق ، والموقف المؤاتي الجديد الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي (٦٧) ، ومن ثم

ضرورة وجود مصدر للحماية غير بريطانيا العظمى ، حمل الكويت الى تقديم طلب جديد للانضمام الى الامم المتحدة في ربيع ١٩٦٣ . وهذه المرّة وافق مجلس الأمن على الطلب دون صعوبة . وفي ١٤ أيار وافقت الجمعية العامة على اقتراح أردني بجلوس الكويت كالعضو رقم ١١١ (٦٨) ، ثم انصرفت الجمعية العامة الى مناقشة الأزمة المالية التي تجابهها الامم المتحدة . وتدخلت الكويت فوراً بالتبرع بمبلغ ٢٠٠ الف دولار لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين والاونروا (٦٩) . وكانت الكويت قد تعهدت قبل انضمامها بوقت طويل بشراء ما قيمته مليون دولار من سندات الامم المتحدة (٧٠) فجرى التنويه بالكرم الكويتي في عدة خطابات ترحيب القيت في الجمعية العامة (٧١) .

وبعد الانضمام الى الامم المتحدة بدأ الدبلوماسيون الكويتيون حملة لتأمين الاعتراف من قبل البلدان العربية التي لا تزال مترددة . وفي تموز وافقت ليبيا على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الامارة (٧٢) وبدا ان سياسة الدينار قد اثبتت جدواها مع بلدان اخرى . وقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز في ١٦ أيلول خبراً بعنوان جاء مختصراً ومفيداً : « سوريا تعترف بالكويت . بحث تقديم قرض كويتي لدمشق » .

وبعد اسبوعين ، استسلم العراق . وقد اتخذت الخطوات التمهيدية في الاسبوع الأخير من أيلول(٧٣). وفي ٢ تشرين الاول بدأ ولي عهد الكويت ووفد مرافق زيارة رسمية للعراق (٧٢) . وبعد يومين وقّع ولي العهد الكويتي ورئيس الوزراء العراقي الفريق احمد حسن البكر اتفاقية تاريخية بالاحرف الاولى اعترف فيها العراق بسيادة الكويت الكاملة على اراضيه ضمن حدوده الراهنة . ووعدت الحكومتان باقامة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى سفارة (٧٣) . وأشار راديو بغداد في معرض اذاعته الاتفاقية الى عنصرين مهمين : عزم الحكومة الكويتية على اعادة النظر بالاتفاقية التي عقدتها مع بريطانيا العظمى في ١٩٦١ ، ورغبة نظام الحكم العراقي في تنقية الجو من الرواسب التي خلفتها حكومة عبد الكريم قاسم (٧٤) .

وفي ١٠ تشرين الاول زار وفد عراقي الكويت حيث تم الوصول الى اتفاقات تفصيلية ستقدّم الكويت بموجبها قرضاً بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي « للاغراض الانمائية » (٧٥) على ان يسدد العراق القرض بتسعة عشر قسطاً خلال ٢٥ سنة دون فائدة . وبالمقابل وافق العراق مرة اخرى على اقتراح قديم بضخ مياه الشفة من شط العرب لتعزيز مؤونة الكويت من مياه البحر المقطرة (٧٦) . وهكذا انتهت أزمة الكويت التي دامت ثلاث سنوات ، عن طريق نفس العنصر الذي سبّب الأزمة : المـال .

الأسباب المحتملة للازمة

لا يمكن لاحد ان يحدد ويجزم الاسباب الكامنة وراء الازمة الكويتية – العراقية . ربما يأتي يوم تكشف فيه السجلات الحكومية او بعض الذين عايشوا الازمة عن الدوافع الحقيقية وراء مطالبة عبد الكريم قاسم بالسيادة على الكويت . ان التكهن – حتى التكهن المبني على معلومات – هو خارج نطاق هذا الكتاب . غير انه قد يكون مناسباً ان ننجز هذا التسلسل التوقيتي للاحداث بتعداد الدوافع التي قيل خلال الازمة انها وراء تصرفات عبد الكريم قاسم ، او اتهم بعض المراقبين بها رئيس الوزراء العراقي .

هناك مجموعة دوافع اقتصادية(١). فقد اعتبر بعض المراقبين الثروة البترولية للكويت سبباً كافياً لمحاولة الضم ، في وقت كان فيه نظام الحكم العراقي في وضع مالي متردّ . ولا شك بان عائدات البترول اذا زيدت ستساعد على تمويل المشاريع الكبيرة التي بدأها عبد الكريم قاسم . وثمة دافع محتمل آخر نابع من الاقتصاد العراقي . وهو ان عبد الكريم قاسم كان غارقاً في المفاوضات مع شركة نفط العراق ، وكان يخشى ان يستخدم النفط الكويتي ضده كما استخدم ضد مصدق قبل عشر سنوات . وقد ذكرت صحيفة الثورة في اول آب ١٩٦١ « اننا لا نستطيع ان نتفاوض مع شركات البترول من مركز قوة طالما ان البريطانيين يحتلون جنوب العراق » (اي الكويت) (٢) .

وثمة مجموعة دوافع اخرى تتعلق بموقع الكويت (٣) فلقد كانت الكويت تملك ميناء ممتازاً ومتطوراً ، في حين ان ميناء البصره كان غير قابل للتوسيع . وان العمل في ميناء جديد في ام قصر كان يسير ببطء وان المحاولات السابقة لاستئجار اراض لتسهيل تطويره كانت

قد فشلت . وكان عبد الكريم قاسم يعي تماماً اهمية الكويت الاستراتيجية الكبرى نظراً لوجودها قرب مخرج العراق الى البحر .

والدوافع الاضافية التي نسبت الى عبد الكريم قاسم سياسية (٤) . فبتحركه السريع للمطالبة بالكويت ربما كان رئيس الوزراء العراقي يأمل أن يمنع الآخرين (المملكة العربية السعودية) من المطالبة او لتحذير الوطنيين العرب من محاولة اقامة قاعدة قوية بجوار العراق (٥) . ويعتقد احد المراقبين ان عبد الكريم قاسم كان يأمل باحراج عبد الناصر او الملك سعود بوضعهما في نفس المرتبة مع الاستعمار الذي يدافع عن الكويت (٦) . واعتقد آخرون ان رئيس الوزراء العراقي كان يحاول التفوق على عبد الناصر بتعليقه الطعم للبريطانيين(٧). وقد ذكر اكثر من معلق ان المطالبة بالكويت لم تكن اكثر من مجرد مناورة للالهاء عن الاوضاع الداخلية المتردية في العراق وتوحيد صفوف الجماهير العراقية المتذمرة بموجة وطنية عارمة . وتتضمن الدوافع السياسية الاخرى المنسوبة الى عبد الكريم قاسم الرغبة في اختبار مقدرة بريطانيا على الرد قبل احتلال الكويت او تأميم شركة نفط العراق . وقد ذهب احد المراقبين ايضاً الى حد القول ان عبد الكريم قاسم قد توصل الى اتفاق سري مع المرشحين لخلافة حاكم الكويت لاقتسام السلطة بعد وفاة او تنحية الشيخ عبد الله . ولعله كان ممكناً – ولو غير محتمل – ان يكون عبد الكريم قاسم مدفوعاً من السوفياتيين لخلق ازمة القصد منها الالهاء قبيل نشوء ازمة برلين . ويعتقد عدد قليل من المراقبين في العالم العربي ان الزعيم العراقي كان ينفذ جزءاً من مؤامرة بريطانية ذكية (٨) .

والمجموعة الاخيرة من الدوافع مركزة على عبد الكريم قاسم نفسه(٩). فلقد لاحظ البعض طموحه الشخصي وتوقه الى تعزيز مكانته ، فيما ركز آخرون على تصرفاته الكيفية وعدم استقراره . وقد قال عدد من المراقبين رأيهم في ان المطالبة بالكويت نابعة من عدم الاستقرار العقلي الذي اظهره قاسم في مناسبات اخرى . لقد كان بوضوح احد اكبر الشخصيات غموضاً في السياسة العربية المعاصرة .

ولكن ، ربما كانت المطالبة نابعة ايضاً من ايمانه الصادق بجدواها . ان اوربيل دان ، يناقش في كتابه الذي يعتبر اشمل كتاب عن الازمة حتى الآن ، فكرة وجود دوافع خفية ، ثم ينفيها . ويستنتج ان « التطورات اللاحقة لا تظهر ان عبد الكريم قاسم كانت له دوافع ثانوية » (١٠). ولعل عبد الكريم قاسم كان يؤمن بصدق واخلاص انه ينفذ قسماً من المصير التاريخي للشعب العراقي لان المطالبة بالكويت كانت موجودة قبل مجيئه الى الحكم .

الملاحق

معاهدة ١٨٩٩

المعاهدة مع حاكم الكويت في ٢٣ جنيوري ١٨٩٩

المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر أنه قد تحقق العهد والقبول بين كرنل ملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة البهية القيصرية في طرف ، وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت في الطرف الثاني ، بأن جناب الشيخ مبارك بن صباح المذكور برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه الى الأبد بأن لا يقبل وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدود بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الأنكليس ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجّر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطي للسكون قطعة من أراضيه الى دولة أو رعية أحد من الدول الاخر بغير أن يحصل الاجازة أولاً من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الارادة وهذه المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة في أراضي الشيخ المذكور التي تكون حالاً في تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الأنكليس والثاني منهما من جانب نفسه وورثته وأخلافه كل واحد منهما بمحضر الشهود وضعا صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣١٦ جنيوري سنة ١٨٩٩ .

توقيع
مبارك الصباح

توقيع
الكولونيل ميد
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع
محمد رحيم بن عبد النبي صفر

توقيع
الكابتن ويكهام هور

توقيع
كالكوت كاسكن

صودق عليها من قبل سعادة نائب
الملك والحاكم العام في الهند في قلعة وليام
في السادس عشر من فبروري ١٨٩٩ .

توقيع
كرزن أوف كدلستون
نائب الملك والحاكم العام في الهند

ختم
دبليو . جي . كنغهام
سكرتير حكومة الهند
للشؤون الخارجية

معاهدة ١٩٦١

نص الرسالة الموجهة الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم من المقيم السياسي للمملكة المتحدة

الكويت
في ١٩ جون ١٩٦١

ياصاحب السمو :

لي الشرف أن أشير الى المباحثات التي جرت مؤخراً بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين دولة الكويت وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد تم الوصول خلال هذه المحادثات الى النتائج التالية :

أ – تلغى اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .

ب– تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة .

ج – عندما يكون ذلك مناسباً فان الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

د – لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت اذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة .

فاذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول

اليها بين سموكم وسر جورج ميدلتن – فلي الشرف أن أقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها أنهما يشكلان معاً اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائها باخطار يسبق هذا الالغاء بثلاث سنوات على الأقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ ملغاة من تاريخ هذا اليوم .

لي الشرف يا صاحب السمو أن أكون ،

خادمكم المطيع

(المقيم السياسي لصاحبة الجلالة)

نص الرسالة الموجهة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم الى المقيم السياسي للمملكة المتحدة

حضرة صاحب الفخامة المقيم السياسي لصاحبة الجلالة في الخليج المحترم

بعد السلام والتحية ،

لي الشرف أن أشير الى مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تنص على ما يلي :

« يا صاحب السمو :

لي الشرف أن أشير الى المباحثات التي جرت مؤخراً بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين دولة الكويت وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد تم الوصول خلال هذه المحادثات الى النتائج التالية :

أ – تلغى اتفاقية ٢١ جنيوري ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .

ب– تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة .

ج – عندما يكون ذلك مناسباً فان الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

د – لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت اذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه

المساعدة .

فاذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول اليها بين سموكم وسر جورج ميدلتن – فلي الشرف أن أقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها أنهما يشكلان معاً اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائها باخطار يسبق هذا الالغاء بثلاث سنوات على الأقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ جنيوري ١٨٩٩ ملغاة من تاريخ هذا اليوم » .

أؤكد أن مذكرة فخامتكم تمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الوصول اليها بيني وبين سر جورج ميدلتن وأوافق على أن تعتبر مذكرة فخامتكم وجوابي عليها أنهما يشكلان معاً اتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الموضوع .

مع أطيب التحيات .

في ٦ محرم ١٣٨١ الموافق ١٩ جون ١٩٦١

توقيع

عبد الله السالم الصباح

الهوامش

الفصل الاول

١ – فيما يتعلق بكل من المساحة (١٥ الف كيلومتر مربع) والسكان (٤٦٧ الفاً) .. الكويت – « دراسة احصائية » ، اوروبا ، الكتاب السنوي ، ١٩٦٨ المجلد الثاني صفحة ٧٦٥ .

٢ – راجع الخارطة .

٣ – منذ اواخر القرن السابع عشر ، ولا توجد معلومات وافية حتى الان عن المنطقة في العهود القديمة ، ولكن هـ . جون ب . فيلبي ، تكهن بان المنطقة كانت جزءاً من مملكة «ارض البحار » في الالف الثالث قبل الميلاد .. «جذور الاسلام» (الاسكندرية : وايتهيد – موريس – مصر ، ١٩٤٧) صفحة ١٩ و٣٠ . ويعرض المتحف الوطني الكويتي اثاراً اغريقية اكتشفت في جزيرة فيلقة ، التي كانت مستعمرة مؤقتة اسسها خبراء جيش الاسكندر الاكبر فيما كانوا في طريق عودتهم الى بلادهم من الهند .. تريفور لي غاسيك ، « اثار فيلقة » ، « ندوة الشرق الاوسط » (صيف ١٩٦٢) صفحة ٤٨-٥٣ .

٤ – البحث التالي يستند الى مؤلف احمد ابو حكيمة « تاريخ شرقي شبه الجزيرة العربية ، ١٧٥٠-١٨٠٠ : نهوض وتطور البحرين و الكويت» (بيروت : خياط ١٩٦٥) ، وهي دراسة تعيد النظر في المصادرة العربية والانكليزية ايضاً وفي الاعمال الكلاسيكية للقرن الثامن عشر .

٥ – المصدر السابق نفسه ٨٥ . يصل ج. ب كيلي الى نفس النتيجة فعلياً في مؤلفه بريطانيا والخليج الفارسي ، ١٧٩٥-١٨٨٠ (لندن : مطابع جامعة اكسفورد ، ١٩٦٨) صفحة ٣٣ .

٦ – مؤلف ر . بايلي ويندر : العربية السعودية في القرن التاسع عشر (لندن ماكميلان ، ١٩٦٥) ، ومؤلف رافيندر كومار : الهند ومنطقة الخليج الفارسي ، ١٨٥٨–١٩٠٧ ، (لندن : دار النشر الاسيوية ، ١٩٦٥) . ويبدو ان هذين المؤلفين يحتويان على معظم المعلومات الموثوقة عن النصين الاول والثاني من هذا القرن ، على التوالي .

٧ – راجع نفس المصدر السابق ، كيلي صفحة ٣٣

٨ – يعطي بريتون كوبر بوش تغطية دقيقة للمعاملات المالية المرافقة لاتفاقية عام ١٨٩٩

في كتابه : بريطانيا والخليج الفارسي ، ١٨٩٤-١٩١٤ (بيركلي مطابع جامعة كاليفورنيا ، ١٩٦٧) صفحة ١٠٨-١٠٩ .

٩ – راجع نفس المصدر السابق ، كومار ، صفحات ١٤٥-١٤٦ .

١٠ – بعض الوثائق السرية المتعلقة بهذا التفاهم الانغلو – عثماني ، اعيد استخراجها في مؤلف ج.ب غوش وهارولد تمبرلي : وثائق بريطانية حول اصل الحرب ، ١٨٩٨-١٩١٤ (لندن : هـ.م . س. أ ، ١٩٢٦-١٩٣٨) ، ١٠ الفصل الثاني ، صفحة ٤٩ و ١٠٨ – ١٠٩ .

١١ – مسودة المعاهدة الانغلو – تركية حول منطقة الخليج العربي ، كما نشرت في كتاب ج . س هورفيتز : الدبلوماسية في الشرقين الادنى والاوسط : سجل وثائقي (برنستون : فان نوستراند ١٩٥٦) الطبعة الاولى الصفحات ٢٧٠ – ٢٧٢ .

١٢ – لمزيد من البحث الكامل حول هذه الاتفاقات وملاحقها ، راجع مؤلف سيد س . حسني : « تقسيم المنطقة المحايدة » ، المجلة الاميركية للقانون الدولي (تشرين الاول عام ١٩٦٠) الصفحات ٧٣٥ – ٧٤٩ .

١٣ – يعتمد البحث في هذه الحقبة اساساً على مؤلف ستيفن هـ . لونغريغ : «العراق ١٩٠٠-١٩٥٠» (لندن ، المؤسسة الملكية للعلاقات الدولية ، ١٩٥٣) ، وعلى مؤلف جون مارلو : «الخليج الفارسي في القرن العشرين» (لندن، كريسيت ١٩٦٢)، وعلى مؤلف ماجد خضوري: «العراق المستقل ، ١٩٣٢-١٩٥٨ دراسة في السياسة العراقية» ، الطبعة الثانية (لندن مطابع جامعة اكسفورد ١٩٦٠) .

١٤ – راجع المصدر السابق لونغريغ صفحة ٢٦٦ .

١٥ – المصدر السابق صفحة ٢٧٢ . ويمكن العثور على تقرير هام لشاهد عيان لهذه الحقبة في مؤلف السير موريس بيترسون : « وجها الستار » ، سيرة شخصية (لندن ، كونستبل ١٩٥٠) .

١٦ – البحث التالي يستند الى مؤلف ستيفن لونغريغ: «النفط في الشرق الاوسط : اكتشافه وتطويره» ، الطبعة الثانية (لندن ، مطابع جامعة اكسفورد ، ١٩٦١)

١٧ – وقع الحاكم تعهداً بعدم منح امتياز دون موافقة بريطانية ، والوثيقة منشورة في مؤلف هورفيتز ، المصدر السابق ، الصفحات ٢٧٢-٢٧٣ .

١٨ – مؤلف واين أ . ليمان ، سعر نفط الشرق الاوسط : مقالة في الاقتصاد السياسي (اثاكا : مطابع جامعة كورنيل ، ١٩٦٢) جدول ٢ ، صفحة ١٣ .

١٩ – لندن تايمز ٤ تموز ١٩٦١ .

٢٠ – مايكل ادامز : « هل الكويت هي التالية على جدول ناصر الزمني ؟ » ، ريبورتر (٤ ايلول ١٩٥٨) ١٩ ، صفحة ٢٦ .

٢١ – جونسون : « منتصف النهار في الكويت » . ذي نيو ستيتسمان (٢٦ تموز ١٩٥٨) صفحة ١٠٥ .

٢٢ – المعلومات في هذه الفقرات وما يليها مأخوذة من الصحف والنشرات الدورية المذكورة في تثبت المراجع . الكويت اليوم : دولة رفاهية (نيروبي : مطبوعات

كواليتي ، ١٩٦٣) تعطي صورة متملقة ، بالرغم من انها صحيحة اساساً ، عن سخاء الحاكم ، وهذا ما يمكن ان يتوقع من مطبوعة حكومية .

٢٣ – اليزابيث مونرو ، « مشيخة الكويت » ، انترناشنال افيرز (تموز ١٩٥٤) ٣٠ ، الصفحات ٢٧١ – ٢٨٤ .

٢٤ – سام بوب بروور « اعلان القاهرة يحرك الكويت » نيويورك تايمز ١٥ اذار ، ١٩٥٧ ، صفحة ٤ .

٢٥ – نفس المصدر السابق . يوريل دان في « العراق تحت حكم قاسم : تاريخ سياسي ، ١٩٥٨-١٩٦٣» (نيويورك : براغر ، ١٩٦٩) يلاحظ بان حركة القوميين العرب كانت ، على وجه الخصوص ، قوية في الكويت التي توجد فيها جالية فلسطينية كبيرة . صفحة ١٤٨ .

٢٦ – راجي الملكة : « التنمية الاقتصادية في الكويت ، وبرامجها للمساعدات الخارجية » ، ذي وورلد توداي (كانون الثاني ١٩٦٦) ٢٢ ، صفحة ١٥

٢٧ – دانا ادامز شميت » مركز عاصفة الشرق الاوسط » نيويورك تايمز ٨ تموز ، ١٩٦١ صفحة ٢ .

٢٨ – يوجد بحث مفصل لهذه المحاولات في مؤلف سفير الولايات المتحدة السابق والديمار ح. غالمان : « العراق تحت حكم اللواء نوري : ذكرياتي عن نوري السعيد ١٩٥٤-١٩٥٨» (بالتمور : مطابع جونز هوبكنز ، ١٩٦٤) .

٢٩ – راجع الحاشية رقم ١٢ .

٣٠ – « ما ثمن مياه الكويت « ايكونوميست (٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦) صفحة ٣٠٥ ، و« مورد ثان للكويت » ، ايكونوميست (نيسان ١٩٥٦) .

٣١ – المضامين القانونية لهذا الادعاء مناقشة بشكل كامل في كتاب حسين م . البحارنة : « الوضعية القانونية لأمارات الخليج العربي : دراسة لعلاقاتها التعاهدية ومشاكلها الدولية» (منشستر : مطابع جامعة منشستر ، ١٩٦٨) .

٣٢ – لندن تايمز ، ٢٩ اذار ، ١٩٥٧ .

٣٣ – لندن تايمز ، ١٦و٢٣و٢٤ كانون الثاني ، ١٩٥٦ .

٣٤ – غالمان – المصدر السابق ، صفحة ١٥٠ . ليس واضحاً ما اذا كان البريطانيون قد حبذوا هذا الحل بالذات لمشكلة تنظيم وضعية الكويت. اذا انضمت الكويت الى الاتحاد العربي ، فانه يمكن شراء الاعتراف العراقي على حساب تقليص السيطرة البريطانية على الامارة . ولا يبدو محتملا بان البريطانيين قد يقبلون بمثل هذا الثمن .

٣٥ – « بيان حول الدفاع » كما ورد في كتاب براسي السنوي : الكتاب السنوي للقوات المسلحة (لندن : كلويس ، ١٩٥٧) صفحة ٣٣٥ .

٣٦ – لندن تايمز ، ١٦ ايار ١٩٦٣

٣٧ – لندن تايمز ٣٠ تموز ١٩٦١ .

٣٨ – يوجد في لندن تايمز ونيويورك تايمز عدد من مقتطفات الانباء حول هذا الموضوع في الاعداد بين تموز وتشرين الاول ١٩٥٨ .

٣٩ – غالمان ، نفس المرجع السابق صفحة ١٥١ .

٤٠ – كشف قاسم في اوج الازمة لمراسل صحيفة ان فكرة مطالبة العراق بضم الكويت كانت في ذهنه منذ بدء الثورة .

٤١ – الكويت كانت دائماً تتمتع باستقلال ذاتي ، هذا فيما يتعلق بفكرة الاستقلال : هورفيتز ، في نفس المرجع السابق ، ٢ صفحة ٤ ، ينشر رسالة يعود تاريخها الى ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ ، يؤكد فيها المندوب السامي السياسي البريطاني للحاكم ان البريطانيين قد يعتبرون الكويت « دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية » ، اذا ما تمت هزيمة العثمانيين بمساعدة كويتية . وقد توفي الشيخ مبارك في السنة التي تلت ذلك ، وكان خلفه الشيخ سالم معادياً بشدة للبريطانيين بحيث ان وعد عام ١٩٤٨ لم ينفذ ابداً ، وبقيت بدلا من ذلك اتفاقية ١٨٩٩ سارية المفعول .

٤٢ – لندن تايمز ، ٢ شباط و ٤ نيسان ١٩٤٦ .

٤٣ – توجد لائحة طويلة كاملة في مجلس الامن الدولي ، السجل الرسمي ، السنة السادسة عشرة ، الجلسة الـ ٩٥٨ (٥ تموز ١٩٦١) صفحة ١٤ .

٤٤ – لندن تايمز ٣٠ نيسان ١٩٦١ .

٤٥ – التقديرات حول قوة هذا الجيش عام ١٩٦١ تراوحت بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ في مختلف المصادر .

٤٦ – « التغيرات في السلطات القضائية بالكويت » ، ذى وورلد توداي . (نيسان ١٩٦٠) الصفحات ١٣٩ – ١٤٠ – ولندن تايمز ١٦ شباط ١٩٦٠ .

٤٧ – لندن تايمز ٥ ايار ١٩٦١ ، ووثيقة الامم المتحدة المذكورة في الحاشية ٤٤ .

٤٨ – لندن تايمز ٥ ايار ١٩٦١

٤٩ – لندن تايمز ٨ ايلول ١٩٦٠

٥٠ – لندن تايمز ٢١ و ٢٦ تموز ١٩٦٠ وأرب وورلد ، حزيران ١٩٦١ .

٥١ – اراب وورلد ، ١٥ حزيران ١٩٦١ .

٥٢ – لندن تايمز ٣ نيسان ١٩٦١

٥٣ – لندن تايمز اول ايار ١٩٦١ .

٥٤ – اراب وورلد ، اول حزيران ١٩٦١

٥٥ – اراب وورلد ، ٢ حزيران ١٩٦١ أ

٥٦ – اراب وورلد ، ٦ حزيران ١٩٦١ .

٥٧ – الفجر الجديد (بغداد) ٦ حزيران ١٩٦١ ، كما هي مترجمة في اراب وورلد ٧ حزيران ١٩٦١ .

٥٨ – للحصول على النص الكامل لهذه الملاحظات راجع الملاحق .

٥٩ – وهو موضوع انتقدته المعارضة . راجع مناقشات مجلس العموم البريطاني (١٩ حزيران ١٩٦١) ، ٩٥٧-٩٥٨ . ان السيد المذكور لا يتذكر التاريخ المحدد لتغير وضعيته من وكيل سياسي الى قنصل عام ، ولكنه يتذكر ان النقل حدث « وفقاً لنموذج علاقاتنا مع مسقط » .. السير جون ريتشموند ، رسالة شخصية ، ١١ ايار ، ١٩٧١ .

٦٠ – مناقشات مجلس العموم (١٩ حزيران ١٩٦١) ، ١٩٥٧ – ١٩٥٨ .

٦١ – اراب وورلد ، ٢١ حزيران ١٩٦١ .

٦٢ – نفس المصدر السابق

٦٣ – اراب وورلد ، ٢٣ حزيران ١٩٦١

٦٤ – نفس المصدر السابق

٦٥ – لندن تايمز ، ٢٣ حزيران ١٩٦١

٦٦ – نيويورك تايمز ، ٢٧ حزيران ١٩٦١ .

٦٧ – يوريل دان – نفس المرجع السابق صفحة ٣٥٠

٦٨ – مجيد خضوري ، «جمهورية العراق : دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة ١٩٥٨» (لندن : مطابع جامعة اكسفورد ، ١٩٦٩)صفحة ١٧٠ .

٦٩ – الاراء المتضاربة حول هذا الموضوع محددة في الخاتمة .

٧٠ – اراب وورلد ٢٣ حزيران ١٩٦١ .

٧١ – هيئة الاذاعة البريطانية ، موجز اذاعات العالم ، الجزء الرابع السلسلة الثانية . رقم ٦٧٥ ، م أ-٦٧٥-أ - ٤ .

٧٢ – هيئة الاذاعة البريطانية ، نفس المصدر أم . ا - ٦٧٥ - أ - ٢ .

٧٣ – نفس المصدر السابق .

الفصل الثاني

١ – يستند هذا الفصل بمعظمه الى مصادر اساسية مثل المنشورات الحكومية المعاصرة ، وتغطيات الصحف والمجلات بالانكليزية وكذلك مختارات الصحف اليومية بالانكليزية في الصحافة العربية . ان التغطية المعاصرة لهذه الازمة ضعيفة بصورة غير اعتيادية وهي خاطئة في معظم الاحيان وحيثما كان ممكناً ، وضعت البيانات الخاطئة المعاصرة في اللائحة .

٢ – اراب وورلد ، ٢٧ حزيران ١٩٦١

٣ – نفس المرجع

٤ – نفس المرجع وايضاً لندن تايمز ونيويورك تايمز ، ٢٨ حزيران ١٩٦١ .

٥ – اراب وورلد ، ٢٧ حزيران ١٩٦١ .

٦ – خضوري في « العراق الجمهوري » ، صفحة ١٧٠ ، يلاحظ مع ذلك ان الحاكم قد حذر البريطانيين في وقت مبكر – ٢٠ حزيران – من انه قد يطلب المساعدة العسكرية البريطانية وفقاً للبند « د » من اتفاقية ١٩ حزيران .

٧ – اراب وورلد ، ٢٧ حزيران ١٩٦١ .

٨ – نفس المصدر السابق ، ٢٢ حزيران ١٩٦١ .
ويدعي خضوري في نفس المرجع السابق صفحة ١٨٧ ، من جهة اخرى ، ان الطريقة التي جدد فيها قاسم مزاعمه كانت «مرفوضة بالنسبة للرأي العام العراقي ، وانها عزلت رئيس الحكومة بدلا من اثارة الحماس الذي كان يتوخاه» .

٩ – اراب وورلد ، ٢٧ حزيران ١٩٦١
١٠ – لندن تايمز ، ٢٧ حزيران ١٩٦١
١١ – لندن تايمز ، ٢٧ حزيران ١٩٦١ .
١٢ – نفس المرجع . تسمح كل من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، اللتين تتشابهان في تركيبهما التنظيمي ، للدول غير الاعضاء بالانضمام الى منظمات فرعية فيهما.
١٣ – لندن تايمز ، ٢٩ حزيران ١٩٦١
١٤ – اراب وورلد ، ٢٦ حزيران ١٩٦١
١٥ – نفس المرجع .
١٦ – لندن تايمز ٢٨ حزيران ١٩٦١
١٧ – اراب وورلد ، ٢٨ حزيران ١٩٦١
١٨ – نفس المرجع .
١٩ – نفس المرجع .
٢٠ – اراب وورلد ، ٣٠ حزيران ١٩٦١
٢١ – ان معظم الاحداث والقرارات الهامة لهذه الايام الثلاثة لا تزال بعيدة عن متناول الاطلاع العام . ومن الواضح ان الحكومة البريطانية اشتركت في نوع من الخداع بالتواطوء مع الولايات المتحدة هذا مع الاشارة الى ان حجم الاستثمارات الاميركية والبريطانية في الكويت ، بالاضافة الى فوائد المملكة المتحدة من الاستثمارات الكويتية ، يؤكد فعلياً ان الحكومتين الغربيتين قد اجريتا مشاورات مع بعضهما الاخر ، وان الولايات المتحدة وافقت على الخطط البريطانية للتدخل بهدف منع استيلاء العراق على الكويت .

٢٢ – نيويورك تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٢٣ – نفس المصدر السابق
٢٤ – لندن تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٢٥ – اراب وورلد ، ٢٩ حزيران ١٩٦١
٢٦ – نفس المصدر .
٢٧ – اراب وورلد ، ٢٩ حزيران ١٩٦١
٢٨ – لندن تايمز ، ٢٩ حزيران ١٩٦١
٢٩ – اراب وورلد ، ٢٩ حزيران ١٩٦١
٣٠ – جورج ويغ « الحقيقة حول الكويت » ، ذى نيو ستيتسمان (١٤ تموز ١٩٦١) صفحة ٤٤ .

٣١ – نيويورك تايمز ، ٣٠ حزيران ١٩٦١
٣٢ – لندن تايمز ، ٣٠ حزيران ١٩٦١ .
٣٣ – اراب وورلد ، ٣٠ حزيران ١٩٦١
٣٤ – نفس المرجع السابق
٣٥ – نفس المرجع السابق

٣٦ – ولكن الجمهورية العربية المتحدة عكست رأيها حول هذا الموضوع في وقت لاحق ، وقد نوقشت القضية في البرلمان البريطاني .
٣٧ – نيويورك تايمز ، اول تموز ١٩٦١ ، وفي هذه الاثناء بالطبع ، كانت الفرق العسكرية البريطانية الاولى على استعداد تقريباً لتنفيذ عملية النزول ، بعد عدة ايام من التحضيرات .
٣٨ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١
٣٩ – لندن تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤٠ – نيويورك تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤١ – لندن تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤٢ – لندن تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤٣ – نيويورك تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤٤ – لندن تايمز ، اول تموز ١٩٦١
٤٥ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١
٤٦ – انظر الخارطة في آخر الكتاب
٤٧ – نيويورك تايمز ٢ تموز ١٩٦١
٤٨ – هذه ليست بساعة غير عادية ، اذا ما تذكرنا ان يوم العمل يبدأ في السادسة والنصف صباحاً في الكويت خلال فصل الصيف .
٤٩ – سيريل فولز « تهديد من العراق .. » ، ذى الستراتاند لندن نيوز (٨ تموز ١٩٦١) الصفحات ٣٩-٤٣ ، ٥٤-٥٥
٥٠ – نفس المرجع .
٥١ – نيويورك تايمز ، ٢ تموز ١٩٦١
٥٢ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١
٥٣ – لندن تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١
٥٤ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١
٥٥ – لندن تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١ . لم يعلن عن النزول في البرلمان حتى عودة انعقاده في ٣ تموز .
٥٦ – نفس المرجع السابق .
٥٧ – لم يستطع منع اعضاء اخرين في حزب العمال من التنديد بعملية النزول .
٥٨ – كانت حكومة ماكيلان تتعرض للضغوط من قبل المعارضة على وجه الخصوص لالغاء هذه المناورات كتعبير عن عدم الاستحسان الرمزي للسياسة البرتغالية الاخيرة في انغولا .
٥٩ – الامم المتحدة ، مجلس الامن الوثيقة س – ٤٨٤٧
٦٠ – الامم المتحدة ، مجلس الامن ، الوثيقتان س ٤٨٤٤ و س ٤٨٤٥ .
٦١ – الامم المتحدة ، مجلس الامن ، السجل الرسمي ، السنة السادسة عشرة الجلسة الـ ٩٥٧ (٢ تموز ١٩٦١) .

٦٢ – لوحدث مثل هذا التحرك فالموقع المحتمل قد يكون القاعدة العسكرية العراقية في الشايبة ، التي تقع جنوبي البصرة على بعد ٣٠ ميلا من الحدود العراقية .

٦٣ – وتتألف وحدة الكوماندوس من « البولوارك » المذكورة سابقاً وتشكيلة من دبابات سنتوريون جلبت من عدن ، وسرب من طائرات هوكر هانتر القاذفة – المقاتلة (احضرت ربما من البحرين) وبارجتين حربيتين ، اسمهما وارقام الوحدات مسجلة في مناقشات مجلس العموم (١١ تموز ١٩٦١) ٢١٤ –٢١٥.

٦٤ – التعزيزات كانت وحدة كوماندوس ثانية من البحرين ، وفرقتين من حرس كولد ستريم ، وتشكيلة من العربات المدرعة ، ومزيد من الدبابات والطائرات المقاتلة ، وبعض قاذفات كانبرا . الاسماء والارقام مسجلة في الوثيقة المذكورة في الحاشية رقم ١ .

٦٥ – لندن تايمز ، ٤ تموز ١٩٦١

٦٦ – لندن تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١

٦٧ – نفس المصدر

٦٨ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١

٦٩ – النص منشور على حلقتين في اراب وورلد ٣ و ٤ تموز ١٩٦١

٧٠ – وتهمة اخرى .. بأن عملية النزول كانت « وسيلة لتدمير حركات (التحرير) في الاجزاء الجنوبية والشرقية من شبه الجزيرة العربية » .. توحي بان قاسم اعتقد انه عوقب نتيجة لدعمه المالي والمعنوي لهذه الحركات الثورية .

٧١ – نيويورك تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١ .

٧٢ – لندن تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١ .

٧٣ – وربما يستأهل وزير خارجية العراق التقدير لذلك . وقد استطاع هاشم جواد البقاء بالرغم من تغيير النظام عام ١٩٦٣ ، ثم اصبح مسؤولا في الامم المتحدة ببيروت حيث قتل سنة ١٩٧٣ .

٧٤ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١

٧٥ – محمد حسنين هيكل في الاهرام (القاهرة) ٢ تموز ١٩٦١ ، نشرت في اراب وورلد في ٣ تموز ١٩٦١

٧٦ – وقد كرر هاشم جواد هذه التهمة بعد مقتل قاسم ، ولكن يجب ابقاء دوافعه المحتملة في الاذهان .

٧٧ – مناقشات مجلس العموم (٣ تموز ١٩٦١) ١٠٠٦-١٠١١

٧٨ – كشف النقاب عن هذه الحقيقة مراسل التايمز (لندن) في ١٧ تموز ١٩٦١ ، ووفقاً لما قاله « فيما تحدث قاسم للمرة الاولى عن الكويت ، كان لديه فرقة مشاة تتمركز عادة في الجنوب : كتيبة آلية في البصرة . »

٧٩ – واميط اللثام فيما بعد عن انقوات النقل البريطانية والاحتياطي الاستراتيجي قد استعدت لعملية فانتيج . وقدرت تكاليف المهمة بنحو ٩٠٠ الف جنيه استرليني .

٨٠ – لندن تايمز ، ٨ تموز ١٩٦١

٨١ – مناقشات مجلس العموم (١١ تموز ١٩٦١) ، ٢١٥ .

٨٢ – لندن تايمز، ٣ تموز ١٩٦١. الطريق المشار اليها هي الطريق بين مدينة الكويت والبصرة . وقال مصدر مجهول ان الطائرات البريطانية استخدمت هذه الطريق كمنطقة هبوط. وهذه الطريق قد بنيت بدقة غير اعتيادية مما يوحي بان مثل هذا الاستخدام كان في الاذهان سلفاً .

٨٣ – نيويورك تايمز ، ٤ تموز ١٩٦١

٨٤ – لندن تايمز ٤ ، تموز ١٩٦١

٨٥ – نفس المصدر السابق .

٨٦ – لندن تايمز ، ٦ تموز ١٩٦١

٨٧ – اراب وورلد ، ٧ تموز ١٩٦١

٨٨ – اراب وورلد ، ٦ تموز ١٩٦١

٨٩ – اراب وورلد ، ٤ تموز ١٩٦١

٩٠ – لندن تايمز ، ٤ تموز ١٩٦١

٩١ – اراب وورلد ، ٤ تموز ١٩٦١

٩٢ – الاهرام (القاهرة) ٣ تموز ١٩٦١ مذكور في اراب وورلد ، ٤ تموز ١٩٦١ .

٩٣ – اراب وورلد ، ٤ تموز ١٩٦١

٩٤ – نفس المصدر السابق .

٩٥ – من المستغرب ان ينتقد الاردن اذ ان الملك حسين تجنب الانحياز الى اي جانب في النزاع .

٩٦ – لندن تايمز ، ٣ تموز ١٩٦١

٩٧ – لندن تايمز ، ٥ تموز ١٩٦١

٩٨ – نفس المصدر السابق

٩٩ – صحة وانضباطية الجنود خلال عملية فانتيج اصبحتا في وقت لاحق موضوعاً لتقرير سري اعده ضابط طبي لوزارة الدفاع . كما ان هاتين الناحيتين قد اثارتا نقاشاً في البرلمان وفي دائرة « الرسائل » في التايمز (لندن) . وربما كان من الصحيح الاعتقاد ان الجنود البريطانيين قد تعذبوا بسبب سوء التخطيط خلال اول يومين من المهمة . وزادت العواصف الرملية الطين بلة بالنسبة لهم .

١٠٠ – نيويورك تايمز ، ٤ تموز ١٩٦١

١٠١ – اراب وورلد ، ٥ تموز ١٩٦١

١٠٢ – نفس المصدر السابق .

١٠٣ – نيويورك تايمز ، ٥ تموز ١٩٦١

١٠٤ – اراب وورلد ، ٥ تموز ١٩٦١

١٠٥ – راجع صفحة ٣٩

١٠٦ – اراب وورلد ، ٣ تموز ١٩٦١

١٠٧ – الحياة (بيروت) ، ٥ تموز ١٩٦١ ، اشارت اليه اراب وورلد، ٥ تموز ١٩٦١ .

١٠٨ – نيويورك تايمز ، ٥ تموز ١٩٦١

١٠٩ – اراب وورلد ، ٥ تموز ١٩٦١

١١٠ – نيويورك تايمز ، ٥ تموز ١٩٦١
١١١ – لندن تايمز ، ٦ تموز ١٩٦١
١١٢ – ولكن من المناسب القول مع ذلك ان طبيعة العملية نفسها قد املت رداً واسع النطاق واذا كان على البريطانيين ان ينفذوا هدفهم الظاهري المعلن من وجودهم في الكويت ، فقد كانوا بحاجة الى اكثر من قوة رمزية لمجابهة لواء عراقي .
١١٣ – نيويورك تايمز ، ٦ تموز ١٩٦١
١١٤ – قدر عدد السفن بين ست وسبع و ١٧ سفينة . والاغلب ان الرقم سبعة هو الاصح وكل هذه السفن كانت تابعة لاسطول البحر الابيض المتوسط .
١١٥ – من النص المنشور بتوسع في اراب وورلد ، ٦ تموز ١٩٦١
١١٦ – الاهرام (القاهرة) ٥ تموز ١٩٦١. منشور في اراب وورلد ، ٦ تموز ١٩٦١.
١١٧ – راجع الحاشية رقم واحد صفحة ٥ ، فصل ٢ .
١١٨ – محمد حسنين هيكل ، الاهرام (القاهرة) ٥ تموز ١٩٦١ ، مذكور في اراب وورلد ٦ تموز ١٩٦١ .
١١٩ – الامم المتحدة ، مجلس الامن ، السجل الرسمي ، السنة السادسة عشرة ، الجلسة الـ ٩٥٨ (٥ تموز ١٩٦١) .
١٢٠ – نيويورك تايمز ، ٧ تموز ١٩٦١
١٢١ – لندن تايمز ، ٧ تموز ١٩٦١
١٢٢ – نفس المصدر السابق
١٢٣ – نيويورك تايمز ، ٧ تموز ١٩٦١.
١٢٤ – اراب وورلد ، ٧ تموز ١٩٦١
١٢٥ – اراب وورلد ، ٧ تموز ١٩٦١
١٢٦ – لندن تايمز ، ٨ تموز ١٩٦١
١٢٧ – اراب وورلد ، ٧ تموز ١٩٦١
١٢٨ – نفس المصدر السابق .
١٢٩ – اراب وورلد، ١٠ تموز ١٩٦٠. كان من الغريب ان تصدر مثل هذه الامكانية حتى ولو بصورة « شئعة» مع وجود « لا ثقة » حاكم الكويت المعروفة بالتحالفات مع الدول العربية .
١٣٠ – اراب وورلد ، ٧ تموز ١٩٦١
١٣١ – نفس المصدر السابق
١٣٢ – الامم المتحدة مجلس الامن ، السجل الرسمي السنة السادسة عشرة ، الجلسة الـ ٩٥٩ (٦ تموز ١٩٦١) .
١٣٣ – الامم المتحدة ، مجلس الامن ، الوثيقة س ـ ٤٨٥٥
١٣٤ – لواء المشاة التاسع عشر
١٣٥ – لندن تايمز ، ٧ حزيران ١٩٦١
١٣٦ – لندن تايمز ، ٨ تموز ١٩٦١
١٣٧ – ارسكين ب. شيلدرز : « قاسم والكويت » ، سبكتاتور (٧ تموز ١٩٦١) .

صفحة ٧ .
١٣٨ – « بريطانيا تحكم كثبان الرمال » ، دى نيو ستيتسمان (٧ تموز ١٩٦١) صفحة ٣ .
١٣٩ – نفس المصدر السابق .
١٤٠ – لندن تايمز ، ٨ تموز ١٩٦١
١٤١ – نفس المصدر السابق
١٤٢ – المستقبل (بغداد) ٧ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في لندن تايمز ٨ تموز ١٩٦١
١٤٣ – البلاد (بغداد) ٧ تموز ١٩٦١ مشار اليه في مؤلف دونالد . و . داناك : « العلاقات الانغلو – عراقية والنفط خلال حكم قاسم» (اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاميركية في بيروت ، ١٩٦٤) صفحة ٥٨ .
١٤٤ – خدوري ، العراق الجمهوري صفحة ١٨٥ .
١٤٥ – الامم المتحدة ، مجلس الامن ، السجل الرسمي ، السنة السادسة عشرة ، الجلسة الـ ٩٦٠ (٧ تموز ١٩٦١) .
١٤٦ – الامم المتحدة ، مجلس الامن الوثيقة س ـ ٤٨٥٦ .
١٤٧ – نيويورك تايمز ، ١١ تموز ١٩٦١
١٤٨ – اراب وورلد ، ١١ تموز ١٩٦١ .
١٤٩ – « نظام الذهاب » ايكونوميست (١٥ تموز ١٩٦١) صفحة ٢٢٦ .
١٥٠ – لندن تايمز ١١ تموز ١٩٦١
١٥١ – نفس المصدر . كان الاعتقاد بان العراق قد لا ينضم الى الدول العربية الاخرى في الاعتراف باستقلال الكويت ، وبذلك يجبر الامارة على البقاء مستعدة لصد أي هجوم في كل آن .
١٥٢ – نفس المصدر
١٥٣ – الاهرام (القاهرة) ١٠ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في اراب وورلد ١١ تموز ١٩٦١ .
١٥٤ – اراب وورلد ، ١١ تموز ١٩٦١ .
١٥٥ – الزمان (بغداد) ١٠ تموز ١٩٦١ مشار اليه في اراب وورلد ١١ تموز ١٩٦١
١٥٦ – الثورة (بغداد) ١٠ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في اراب وورلد ١١ تموز ١٩٦١ .
١٥٧ – الفجر الجديد (بغداد) ١٠ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في اراب وورلد ١١ تموز ١٩٦١ والاشارة هنا هي الى رئيس الحكومة البريطانية السابق انتوني ايدن وازمة السويس عام ١٩٥٦ .
١٥٨ – اراب وورلد، ١٢ تموز ١٩٦١، ومن سخرية القدر، ان انكليزيا كتب قبل اربعة اعوام مؤيداً انسحاب القوات البريطانية من الخليج ، قد وضع حججه في نفس الاطار اللفظي تقريباً. راجع ب. جونسون « اميركا تستلم زمام الامور» ، ذى نيوستيتسمن (٦ تموز ١٩٥٧) الصفحات ١٩-٢٢ .
١٥٩ – اراب وورلد ، ١٢ تموز ١٩٦١ .
١٦٠ – لندن تايمز، ١٣ تموز ١٩٦١. ان توقيت الاعلان يشير الى ان المقصود منه

احباط اي انتقاد حول الوجود البريطاني خلال اجتماعات الجامعة .

١٦١ – نفس المصدر السابق .
١٦٢ – نفس المصدر السابق .
١٦٣ – اراب وورلد ، ١٢ تموز ١٩٦١ .
١٦٤ – راجع صفحة ٥٠
١٦٥ – اراب وورلد ، ١٣ تموز ١٩٦١ .
١٦٦ – نفس المصدر السابق .
١٦٧ – لندن تايمز ، ١٣ تموز ١٩٦١ .
١٦٨ – الكفاح (بيروت) ١٣ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في اراب وورلد ١٤ تموز ١٩٦١ .
١٦٩ – ربما كان هذا اوضح واصرح تقدير للوضع خلال الازمة كلها ، قدمه الزعيم العراقي . .
١٧٠ – لم يحدد عدد السنوات التي سيبقى فيها العرض قائماً ، اوانه سيستمر الى اجل غير مسمى .
١٧١ – الكفاح (بيروت) ١٣ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه في اراب وورلد ١٤ تموز ١٩٦١ .
١٧٢ – نيويورك تايمز ٢٣ تموز ١٩٦١ . والواقع ان المجموع مساو تقريباً لاول قرض كويتي للعراق . راجع صفحة ١٠٦ .
١٧٣ – اراب وورلد ١٤ تموز ١٩٦١ . وهذا هو اتجاه الاحداث التي تلت ذلك .
١٧٤ – راجع صفحة ٥٢
١٧٥ – لندن تايمز ٩ تموز ١٩٦١ وايضاً نيويورك تايمز وراب وورلد ، ١١ تموز ١٩٦١
١٧٦ – اذا ما اخذت شخصية قاسم بعين الاعتبار ، فان التأثير المعتدل للقوات البريطانية على حدوده الجنوبية يجب ان يبالغ فيه .
١٧٧ – نيويورك تايمز ، ١٥ تموز ١٩٦١ .
١٧٨ – الزمان (بغداد) ١٣ تموز ١٩٦١ مشار اليه في داناك .
١٧٩ – ظهر النص في لندن تايمز ١٤ تموز ١٩٦١
١٨٠ – نفس المرجع السابق .
١٨١ – لندن تايمز ، ١٥ تموز ١٩٦١ .
١٨٢ – «استعراض اللواء قاسم» ذى ستراند ، لندن نيوز (٢٩ تموز ١٩٦١) صفحة ١٦٦
١٨٣ – « المجاملات العربية » ايكونوميست (٢٢ تموز ١٩٦١) صفحة ٣٢٣ .
١٨٤ – نيويورك تايمز ، ١٦ تموز ١٩٦١
١٨٥ – لندن تايمز ، ١٧ تموز ١٩٦١
١٨٦ – الاهرام (القاهرة) ١٧ تموز ١٩٦١ ، مشار اليه بعده ايام في عدد الايكونوميست المذكور في الحاشية رقم ٢ اعلاه .

١٨٨ – راجع الصفحات ٦٠ – ٦٣ .
١٨٨ – مناقشات مجلس العموم (١٩ تموز ١٩٦١) ١٢٣٣-١٢٣٥
١٨٩ – لندن تايمز ، ٢٠ تموز ١٩٦١
١٩٠ – نيويورك تايمز ، ٢٠ تموز ١٩٦١
١٩١ – لندن تايمز ٢٠ تموز ١٩٦١ . كان قاسم متصلباً في رفضه قبول اي مساعدات حكومية كويتية ، بالرغم من ان العراق كان بحاجة لرساميل بهدف التنمية . كانت عدم قابليته الشخصية للرشوة لا غبار عليها .
١٩٢ – نيويورك تايمز ، ٢١ تموز ١٩٦١

الفصل الثالث

١ – نيويورك تايمز ، ٢٢ تموز ١٩٦١ .
٢ – لندن تايمز ونيويورك تايمز ٢٥ تموز ١٩٦١ .
٣ – لندن تايمز ، ٣ اب ١٩٦١
٤ – نفس المصدر السابق .
٥ – لندن تايمز ، ٩ آب ١٩٦١
٦ – لندن تايمز ، ١٤ آب ١٩٦١
٧ – نيويورك تايمز ، ١٤ آب ١٩٦١
٧ – لندن تايمز ، ١٦ آب ١٩٦١
٩ – لندن تايمز ، ٤ ايلول ١٩٦١
١٠ – لندن تايمز ، ١٩ آب ١٩٦١
١١ – نيويورك تايمز ٢١ تموز ١٩٦١ ولندن تايمز ٢٩ آب ١٩٦١
١٢ – نيويورك تايمز ، ٢٧ تموز ١٩٦١ ، و١٨ آب ١٩٦١
١٣ – لندن تايمز ، ١١ ايلول ١٩٦١ .
١٤ – لندن تايمز ، ٦ ايلول ١٩٦١.
١٥ – لندن تايمز ، ٩ ايلول ١٩٦١
١٦ – لندن تايمز ، ١١ ايلول ١٩٦١ ونيويورك تايمز ١٢ ايلول ١٩٦١
١٧ – لندن تايمز ، ١٥ ايلول ١٩٦١ .
١٨ – نفس المصدر السابق .
١٩ – نيويورك تايمز ، ٢٠ ايلول ١٩٦١
٢٠ – لندن تايمز ، ١٩ تشرين الاول ١٩٦١
٢١ – نفس المصدر السابق .
٢٢ – لندن تايمز ، ١١ تشرين الاول ١٩٦١
٢٣ – لندن تايمز ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦١ .
٢٤ – لندن تايمز ، ١٦ تشرين الاول ١٩٦١
٢٥ – نيويورك تايمز ، اول نيسان ١٩٦٢

٢٦ – نفس المصدر السابق .
٢٧ – نيويورك تايمز ، ١٩ تشرين الاول ١٩٦٣
٢٨ – لندن تايمز ٢١ كانون الاول ١٩٦٢
٢٩ – نيويورك تايمز ، ١٦ تموز ١٩٦٢
٣٠ – نيويورك تايمز ، ٤ نيسان ١٩٦٢
٣١ – نيويورك تايمز ، ١٩ تشرين الاول ١٩٦٣ .
٣٢ – نيويورك تايمز ، ٧ نيسان ١٩٦٣
٣٣ – نفس المصدر السابق .
٣٤ – نفس المصدر السابق .
٣٥ – الكتاب السنوي – ذى ستيتسمان – ١٩٦١-٦٢ صفحة ١٣١٢ .
٣٦ – نيويورك تايمز ، ١٢ ايلول ١٩٦١
٣٧ – وفي النهاية ، تحركت الكويت في اتجاه تقليص اعتمادها على مبيعات النفط الخام من خلال تصنيع منتوجات النفط ، والمواد الغذائية البحرية المعلبة ، وشتى الصناعات الخفيفة . كما بدأت بتطوير انواع جديدة من الخضار وبتحلية مياه كافية من البحر لافساح المجال امام انشاء المزارع في الصحراء واقامت الامارة علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الشيوعية والمحايدة كما نوعت شركاءها التجاريين على حساب تجارتها مع بريطانيا العظمى .
ولكن هذه التطورات لم تظهر خلال الفترة موضوع البحث .
٣٨ – لندن تايمز ، ٤ آب ١٩٦١ .
٣٩ – لندن تايمز ، ١٦ نيسان ١٩٦٢
٤٠ – لندن تايمز ، ١٠ ايار ١٩٦٢ .
٤١ – لندن تايمز ، ١١ ايار ١٩٦٢
٤٢ – نيويورك تايمز ، ٢٨ آب ١٩٦١
٤٣ – نيويورك تايمز ، ٣١ كانون ١٩٦١
٤٤ – الكتاب السنوي – أوروبا ، ١٩٦٣ ، صفحة ٦١٥ .
٤٥ – نفس المصدر السابق
٤٦ – نفس المصدر السابق
٤٧ – لندن تايمز ، ١٤ شباط ١٩٦٢
٤٨ – الكتاب السنوي – اوروبا – ١٩٧٠ ، صفحة ٦٤٦
٤٩ – نيويورك تايمز ، ٣١ تشرين الاول ١٩٦٢ .
٥٠ – لندن تايمز ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٣
٥١ – لندن تايمز ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٢
٥٢ – لندن تايمز ، ٢٣ ايلول ١٩٦١ .
٥٣ – نيويورك تايمز ، ١٢ ايلول ١٩٦١
٥٤ – لندن تايمز اول كانون الاول ١٩٦١
٥٥ – راجع صفحة ١٩ .

٥٦ – نيويورك تايمز ، ١٢ ايلول ١٩٦١ .
٥٧ – لندن تايمز ، ٢٢ ايلول ١٩٦١
٥٨ – نيويورك تايمز ، ٢٣ ايلول ١٩٦١
٥٩ – لندن تايمز ، ١٢ ايار ١٩٦٢
٦٠ – لندن تايمز ، ٢٩ كانون الاول ١٩٦١
٦١ – لندن تايمز، ١٩ اذار و ١٢ ايار ١٩٦٢، نيويورك تايمز ٧ ايار و ٣ حزيران ١٩٦٢ .
٦٢ – كما هددهم نظام قاسم بعقوبات اقتصادية لم تنفذ ابداً . ولفترة من الوقت ، منعت طائرات النقل غير العربية من التحليق في المجال الجوي العراقي وهي في طريقها الى الكويت ولكن سمح للطائرات العربية بالطيران من بغداد الى مدينة الكويت اذا لم تسمح لاي مسافرين الى الكويت بالصعود الى متن الطائرات من العراق . لندن تايمز ٧ شباط ١٩٦٢ .
٦٣ – لندن تايمز ، ١ كانون الاول ١٩٦١
٦٤ – في هذا الوقت ، لم يكن ثمة « حماس » في موسكو لاي من النظامين ، ولكن العلاقات السوفياتية مع العراق لم تكن متوترة ، كما كان الامر مع الجمهورية العربية المتحدة ، والترلاكير في كتاب «الصراع من اجل الشرق الاوسط» ، الاتحاد السوفياتي في منطقة البحر الابيض المتوسط . ١٩٥٨ – ١٩٦٨» (نيويورك – ماكيلان ١٩٦٩) يعطي تغطية ممتازة لهذه الفترة .
٦٥ – نيويورك تايمز ، ١٤ – ايلول ١٩٦٢
٦٦ – نيويورك تايمز ، ٧ حزيران ١٩٦٢
٦٧ – نيويورك تايمز، ٣٠ كانون الثاني و ١ شباط ١٩٦٢ . راجع ايضاً الصفحات ٩٩-١٠٠ .
٦٨ – نيويورك تايمز اول شباط ١٩٦٢
٦٩ – لندن تايمز ، ١٧ اذار ١٩٦٢
٧٠ – لندن تايمز ، ٥ كانون الاول ١٩٦٢
٧١ – لندن تايمز ، ٩ كانون الاول ١٩٦٣
٧٢ – لندن تايمز ، ٢٤ كانون الاول ١٩٦٣
٧٣ – لندن تايمز ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٣ .
٧٤ – « بيان حول الدفاع » (شباط ١٩٦٢)
وثائق برلمانية (مجلس العموم والقيادة) البرلمان ال ٤٢ ، الجلسة الثالثة ، ٣١ تشرين الاول ١٩٦١ ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٢ ، في ٤٠ مجلداً ، المجلد ٢٧ (تقديرات ووثائق المجلد ٣) .
٧٥ – لندن تايمز ٢٣ ايار ١٩٦٣
٧٦ – فقد الاتحاد السوفياتي الكثير من نفوذه في بغداد مع وصول البعثيين الى السلطة ، ولم يعد له ما يكسبه من وراء العداء للكويت ، بل على العكس من ذلك ، بدأ يتحين الفرص لملء الفراغ الذي يتركه النفوذ البريطاني المتراجع في الخليج . وفي ١٢

اذار ١٩٦٣ ، واستجابة لمبادرة كويتية ، وافق الاتحاد السوفياتي على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الكويت .. نيويورك تايمز ، ١٤ اذار ١٩٦٣ .

٧٧ – نيويورك تايمز ، ١٥ ايار ١٩٦٣ .

٧٨ – نيويورك تايمز ، ٢٨ ايار ١٩٦٣

٧٩ – نيويورك تايمز ، ١٤ تموز ١٩٦٢

٨٠ – الامم المتحدة ، الجمعية العمومية الجلسة الخاصة الرابعة ، الاجتماع ال ١٢٠٣ (٤ ايار ١٩٦٣) السجل الرسمي أ ـ ب ف ١٢٠٣ . ولم تنشر الوثيقة نفسها بتاتاً .

٨١ – لندن تايمز ، ٢٢ تموز ١٩٦٣

٨٢ – لندن تايمز ، ٢٧ ايلول ١٩٦٣

٨٣ – نيويورك تايمز ، ١٩ تشرين اول ١٩٦٣

٨٤ – نيويورك تايمز ولندن تايمز ، ٥ تشرين الاول ١٩٦٣ .

٨٥ – لندن تايمز ، ٥ تشرين الاول ١٩٦٣

٨٦ – لندن تايمز ، ١٤ تشرين الاول ١٩٦٣.

٨٧ – لندن تايمز ، ١٦ تشرين الاول ١٩٦٣ .

Bibliography

Monographs

Abu Hakima, Ahmad. *History of Eastern Arabia*, 1750-1800; *The Rise and Development of Bahrein and Kuwait*. Beirut: Khayats, 1965.

Al Baharna, Hussain M. *The Legal Status of the Arabian Gulf States; A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems*. Manchester: Manchester University Press, 1968.

Al Marayati, Abid A. *A Diplomatic History of Modern Iraq*. New York: Robert Speller, 1961.

Amin, Abdul Amir. *British Interests in the Persian Gulf*, 1747-1778. Unpublished Ph. D. dissertation, University of Maryland, 1962.

Andrew, W. P. *Memoir of the Euphrates Valley Route to India*. London: Allen, 1857.

Brown, Edward H. *The Saudi-Arabia - Kuwait Neutral Zone*. Beirut : Middle East Research and Publishing Centre, 1963.

Busch, Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf*, 1894-1914. Berkeley: University of California Press, 1963.

Calverly, Eleanor Jane (Taylor). *My Arabian Days and Nights*. New York: Crowell, 1958.

Caractacus (pseud). *Revolution in Iraq*. London: Gollancz, 1959.

Chatham House Study Group for the Royal Institute of International Affairs. *British Interests in the Mediterranean and the Middle East*. London: Oxford University Press, 1958.

Childers, Erskine B. *The Road to Suez; A Study of Western-Arab Relations*. London: MacGibbon and Kee, 1962.

Dann, Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History*, 1958-1963. New York: Praeger, 1969.

Dickson, H. R.P. *Kuwait and Her Neighbors*. London: Allen and Unwin, 1956.

Dunnuck, Donald W. *Anglo-Iraqi Relations and Oil during the Kassem Regime*. Unpublished M.A. thesis, American University of Beirut, 1964.

Fitzsimons, M. A. *Empire by Treaty; Britain and the Middle East in the Twenteeth Century*. South Bend: University of Notre Dame Press, 1964.

Frankel, Paul H. *Essentials of Petroleum; A Key to Oil Economics*. London: Chapman and Hall, 1946.

Freeth, Zahra. *Kuwait Was My Home*. London : Allen, 1956.

Gallman, Waldemar J. *Iraq under General Nuri; My Recollections of Nuri*

al-Said, 1954-1958. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1964.
Gooch, G.P. and Temperley, Harold, eds. *British Documents on the Origins of the War*, 1898-1914. London: H.M.S.O., 1926-1938. (11 volumes)
Hay, Rupert. *The Persian Gulf States*. Washington: Middle East Institute, 1959.
Hurewitz, J.C., ed. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*. Princeton: Van Nostrand, 1956. (2 volumes)
Iraq. High Commission for the Celebration of the 14th of July Revolution. *The Iraqi Revolution in Its 2nd- 4th Years*. Baghdad: Rabita Press, 1960-1962. (3 volumes)
Kelly, J.B. *Britain and the Persian Gulf*, 1795-1880. London: Oxford University Press, 1968.
Kelly, J.B. *Eastern Arabian Frontiers*. London: Faber, 1964.
Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War*, 1958-1964; *A Study of Ideology in Politics*. London: Royal Institute of International Affairs, 1965.
Khadduri, Majid. *Independent Iraq*, 1932-1958; *A Study in Iraqi Politics*. Second edition. London: Oxford University Press, 1960.
Khadduri, M. *Republican Iraq*; *A Study in Iraqi Politics since the Revolution of* 1958. London: Oxford University Press, 1969.
Khalil, Muhammad. *The Arab States and the Arab League*. Beirut: Khayats 1962. (2 volumes)
Kumar, Ravinder. *India and the Persian Gulf Region*, 1858-1907. London: Asia Publishing House, 1965.
Kuwait. Ministry of Guidance and Information. *Kuwait Today*; *A Welfare State*. Nairobi: Quality Publications, 1963.
Kuwait, Printing and Publishing Department. *The Truth about the Crisis between Kuwait and Iraq*. Kuwait: 1961.
Laqueur, Walter. *The Struggle for the Middle East*; *The Soviet Union in the Mediterranean*, 1958-1968. New York; Macmillan, 1969.
Leeman, Wayne A. *The Price of Middle East Oil*; *An Essay in Political Economy*. Ithaca: Cornell University Press, 1962.
Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. Third edition. Ithaca: Cornell University Press, 1962.
Longrigg, Stephen H. *Four Centuries of Modern Iraq*. London: Oxford University Press, 1925.
Longrigg, S. H. *Iraq* 1900-1950; *A Political, Social, and Economic History*. London: Royal Institute of International Affairs, 1953.
Longrigg, S. H. *Oil in the Middle East*; *Its Discovery and Development*. second edition. London: Oxford University Press. 1961.
Macdonald, Robert W. *The League of Arab States*; *A Study in the Dynamics of Regional Organization*. Princeton: Princeton University Press, 1965.
Marlowe, John (pseud.). *Arab Nationalism and British Imperialism*. London: Cresset, 1961.
Macdonald, R. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: Cresset, 1962.
Mielche, Hakon. *The Lands of Aladdin*. London: Hodge, 1955.
Miles, Samuel B. *The Countries and Tribes of the Persian Gulf*. London: Harrison, 1919.

Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East*, 1914-1956. London: Chatto and Windus, 1963.
Peterson, Maurice. *Both Sides of the Curtain*; *An Autobiography*. London: Constable, 1950.
Philby, H. St John B. *The Background of Islam* Alexandria: Whitehead-Morris-Egypt, 1947
Rendel, George *The Sword and the Olive*; *Recollections of Diplomacy and the Foreign Service*, 1913-1954 London: John Murray 1957
Rondot, Pierre *The Changing Patterns of the Middle East* New York: Praeger, 1962
Saleh Zaki, *Mesopotamia*, 1600-1914; *A Study in British Foreign Affairs* Baghdad: Al-Ma'aref Press, 1957
Seton-Williams, M. V. *Britain and the Arab States*; *A Survey of Anglo-Arab Relations*, 1920-1948 London: Luzac, 1948
Seale, Patrick *The Struggle for Syria*; *A Study of Post-War Arab Politics*, 1945-1958; London: Oxford University Press, 1965
Shwadran, Benjamin *The Power Struggle in Iraq* New York: Council for Middle East Affairs Press, 1960
Spencer, William *Political Evolution in the Middle East* Philadelphia: Lippincott, 1962
Tutsch, Hans E. *From Ankara to Marrakesh*; *Turks and Arabs in a Changing World* London: Allen and Unwin, 1964
Villiers, Alan *Sons of Sinbad*; *An Account of ... the Life of the Shipmasters, the Mariners, and Merchants of Kuwait* Second edition New York: Scribners, 1969
Wilson, Arnold T. *The Persian Gulf*; *An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century*. London: Allen and Unwin, 1928.
Winder, R. Bayly. *Saudi Arabia in the Nineteenth Century*. New York: St. Martin's Press, 1965.

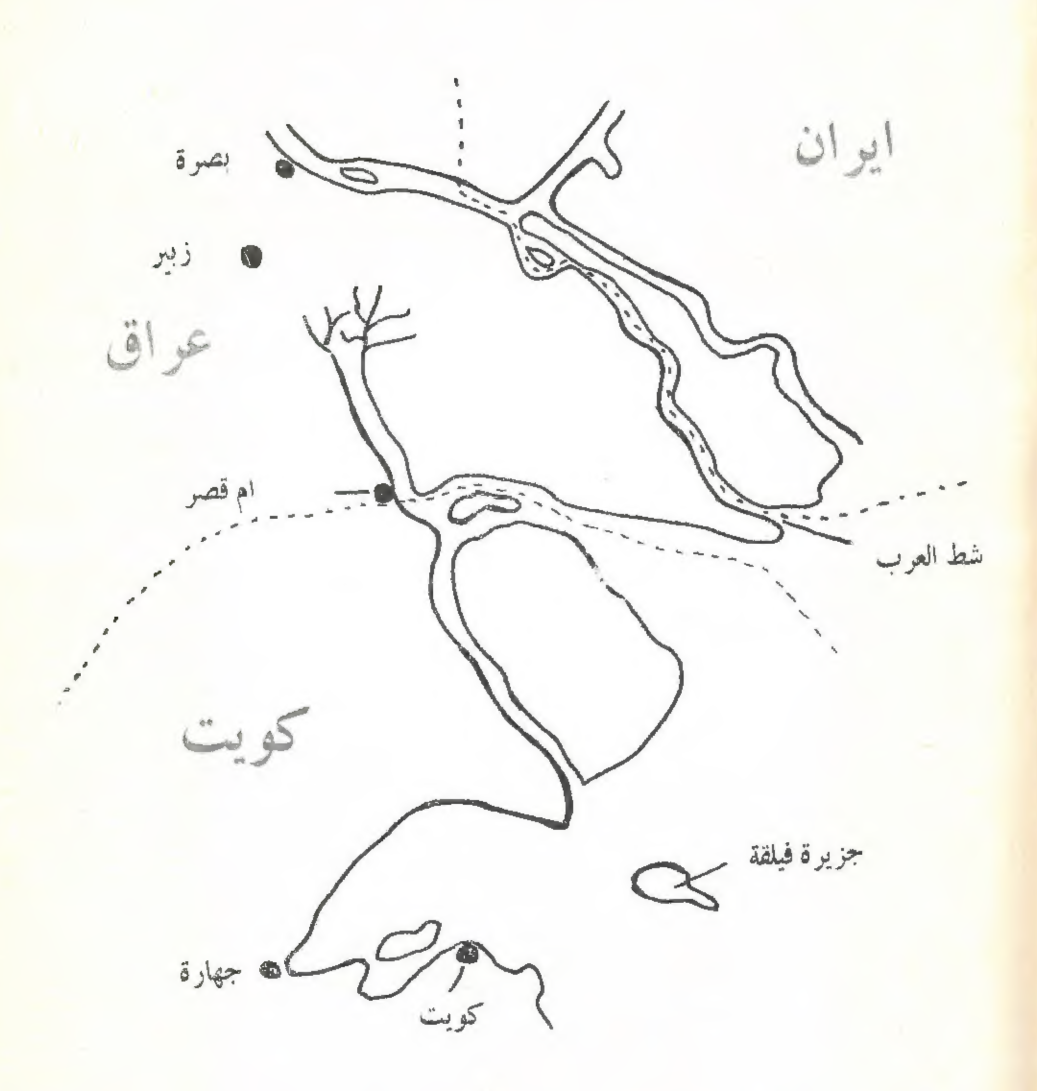
Serials

Adams, Michael. «Is Kuwait Next on Nasser's Timetable?» *The Reporter*, XIX (September 4, 1958), 26-28.
«Arab Courtesies». *The Economist*, CC (July 22, 1961), 323.
«Arab Reactions to Kuwait». *The World Today*, XVII (August, 1961), 322-324.
«Arabian Knights». *The Economist*, CC (September 16, 1961), 1068.
«Baghdad Brainstorm». *The Economist*, CC (July 1, 1961), 45.
«Baghdad's Arab Policy». *The Economist*, CXCIX (June 3, 1961), 1012-1015
Brassey's Annual : *The Armed Forces Yearbook*. 1957.
«Britannia Rules the Dunes». *The New Statesman*, LXII (July 7, 1961), 3.
British Broadcasting Corporation. *Summary of World Broadcasts*. Part IV. Second series. No. 675.
Childers, Erskine B. «Kassem and Kuwait». *The Spectator* CCVII (July 7, 1961), 7.
«Coming Out». *The Economist*, CXVIII (February 11, 1961), 543.

«Complaint by Kuwait... and Complaint by the Government of the Republic of Iraq...» *International Organization*, XV (Fall, 1961), 652-655
«Development of the Kuwait Crisis». *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 15, 1961), 85.
«Eleventh Member». *The Economist*, CC (July 29, 1961), 440.
El Mallakh, R. «Economic Development through Cooperation: The Kuwayt Fund». *The Middle East Journal*, XVIII (Autumn, 1964), 405-420.
El Mallakh, R. «Kuwait's Economic Development and Her Foreign Aid Programmes». *The World Today*, XXII (January, 1966), 13-22.
Europa Yearbook. 1962-1970.
«Fair Sheikh for Kuwait». *U.N. World*, VII (August, 1953), 18-21.
Falls, Cyril. «Kuwait Assumes a Graver Air». *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 15, 1961), 83.
Falls, Cyril. «Kuwait Still in the Picture». *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 22, 1961) 122.
Falls, Cyril. «Threatened by Iraq...» *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 8, 1961), 39-43, 54-55.
«Flags in a Sandstorm». *The Economist*, CC (July 8, 1961), 111-112.
«Forward». *The Economist*, CXCIX (June 24, 1961), 1350.
«General Kassem's Show...» *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 29, 1961), 166.
«Grasping the Nettle». *The Economist*, CC (September 9, 1961), 942.
Great Britain. Parliament. *Parliamentary Debates*. Commons, Fifth series. Volumes 642-644. (1961).
G. P. Parliament. *Parliamentary Papers* (House of Commons and Command), 1961-62, Vol. XXVII (Accounts and Papers, vol. 3), Cmnd. 1639.
Hay, Rupert. «The Impact of the Oil Industry on the Persian Gulf Sheikhdoms». *The Middle East Journal*, IX (Fall, 1955), 361-372.
«High Noon in Kuwait». *The New Statesman*, LVI (July 26, 1958), 105.
Hijazi, I.H., ed. *The Arab World; A Daily Digest of Arab Opinion, Political and Business News*. Numbers 1902-1987. (1961).
Hosni, Sayed M. «The Partition of the Neutral Zone». *The American Journal of International Law*, LX (October, 1966), 735-749.
«Independence for Kuwait». *Current History*, XLI (October, 1961), 238-239.
«Its Own Currency?» *The Economist*, CXCIII (December 26, 1959), 1262.
Johnson, P. «America Takes Over». *The New Statesman*, LIV (July 6, 1957), 19-22.
«Jurisdictional Changes in Kuwait». *The World Today*, XVI (April, 1960), 139-140.
Khadduri Majid, «Political Trends in Iraq and Kuwait». *Current History*, LII (February, 1967), 84-89.
Khalaf, Fadil. «Kuwait and the Claims of the Leader». *Al-Arfan*, XLIX, Number 2 (1961), 196-200. (Arabic).
«Kuwait: Apple of Discord». *The New Republic*, CXLV (July 10, 1961),

4-5.
«Kuwait Becomes the One Hundred-Eleventh Member of the N.U.» *U.N. Review*, X (June, 1963), 30-31.
«Kuwait: Bonfire or Beacon?» *The Economist*, CLXXXI (December 15, 1956), 952.
«Kuwait Diversifies». *The Economist*, CCIV (September 22, 1962), 1134.
«Kuwait Faces a Threat». *The Illustrated London News*, CCXXXIX (July 8, 1961), 83.
«Kuwait Keeps Calm». *The Economist*, CXCI (May 23, 1959), 754.
«Kuwait Landing: Brush-fire Capacity». *The Economist*, CC (July 8, 1961), 121.
«Kuwait Spreads Its Riches». *The Economist*, CCXI (April 25, 1964), 410.
«Kuwait: Time to Depart». *The Spectator*, CCVII (July 14, 1961), 49.
«Kuwait's Holdings Abroad». *The Economist*, CCI (December 30, 1961), 1304.
«Learning to Lend». *The Economist*, CCXIV (January 2, 1965), 28.
Le Cassick, Trevor. «The Ruins of Failaka». *Middle East Forum* (Summer, 1962), 48-53.
Liebesny, H. J. «Administrative and Legal Development in Arabia: Kuwait». *The Middle East Journal*, X (Winter, 1956), 39-40.
«Local Affair». *The Economist*, CXC (February 14, 1959), 573.
Monroe, Elizabeth. «Kuwait and Aden: A Contrast in British Politics». *The Middle East Jourbal*, XVIII (Winter, 1964), 63-74.
Monroe, E. «The Shaikhdom of Kuwait». *International Affairs*, XXX (July, 1954), 271-284.
«More Recruits?» *The Economist*, CLXXXIX (Novembre 1, 1958), 402.
The New York Times. 1950-1965
«Old Perfidious». *The Economist*, CC (September 30, 1961), 1238.
«Order of Going». *The Economist*, CC (July 15, 1961), 226.
«Qassem and the Kurds». *The New Republic*, CXLV (October 23, 1961), 1
«Question of Motive». *The New Statesman*, LXI (June 30, 1961), 1032.
«Riches of Arabia». *The Economist*, CCXIII (November 7, 1964), 630.
Roucek, J.S. «Kuwait in Geopolitics». *Contemporary Review*, CC (September, 1961), 454-457.
«Ruler's Problem». *The Economist*, CLXXXVII (May 17, 1958), 578.
«Second Ressource for Kuwait?» *The Economist*, CLXXIX (April 7, 1956), 52-53.
«Secure Behind the Shield». *The Economist*, CC (July 8, 1961), 128.
Shehab, Fakhri. «Kuwait: A Supper-Affluent Society». *Foreign Affairs*, XLII (April, 1964), 461-474.
Shwadran, Benjamin. «The Kuwait Incident». *Middle East Affairs*, XIII (January-February, 1962), 2-13, 43-53.
«The Situation in Kuwait». *U.N. Review*, VIII (August, 1961), 12-13.
The Statesman's Yearbook. 1961-62.
«The Struggle for the Middle East: The Politics of *Bedlam*». *The New Statesman*, LIV (July 13, 1957), 54-55.
«Target for Tomorrow?» *The Economist*, CLXXXVIII (July 26, 1958), 274.

خريطة الحدود الكويتية - العراقية



«Threatened Once More by Iraq...» *The Illustrated London News*, CCXL (January 6, 1962), 16.

The times (London). 1950-1965.

United Nations. General Assembly. *Official Record.* Fourth Special Session. 1203d Meeting. (1963)

United Nations. Security Council. *Documents.* S/4844, S/4845, S/4847, S/4855, S/4856.

United Nations. Security Council. *Official Record.* 957th-960th Sessions. (1961)

United States. Department of State. «The Security Council Considers the Situation in Kuwait». *Bulletin*, XLV (July 24, 1961), 165-166.

Van Pelt, M. C. «The Sheikhdom of Kuwait». *The Middle East Journal* IV (January, 1950), 12-26.

«What Price for Kuwait's Water?» *The Economist*, CLXXVIII (January 28, 1956), 305.

Wigg, George. «The Truth about Kuwait». *The New Statesman*, LXII (July 14, 1961), 44.

— Unpublished Materials -

Richmond, John. Personal letter (May 14, 1971).

لماذا حدثت ازمة الكويت عام ١٩٦١ ؟ كيف فاجأ عبد الكريم قاسم ، الرئيس العراقي آنذاك، العالم بمطالبته بضم الكويت الى العراق وكيف تطورت الازمة التي انتهت بتراجع قاسم .

اسباب الازمة ، تطوراتها . ومضاعفاتها تستعرضها المؤلفة في هذا الكتاب بشكل موسع ومعتمد على الوثائق .

٥ ل.ل. او ما يعادلها